الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي لتيبـــازة

دفاتر البحوث العلمية

مجلة علمية محكمة يصدرها المركز الجامعي لتيبازة

من موضوعات هذا العدد :

- المنظومة المصرفية الجزائرية من التخطيط إلى التحرير
- معالجة تغير الظروف في تنفيذ عقود التجارة الدولية
- ميكانزمات ظاهرة العنف في البناء الاجتماعي
- سكة الأمير عبد القادر المحفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس
- القراءة: من النص إلى الخطاب.

العدد الأول: مارس 2013

ISSN: 2335 1837

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي لتيبازة

دفاتر البحوث العلمية

مجلة علمية محكمة يصدرها المركز الجامعي لتيبازة

العدد الأول : مارس 2013

قواعد النشر

- **يشترط في المقال المقدم إلى المجلة مايلي:**

* مراعاة الشروط العلمية والمنهجية المعمول بها.
* أن يكون المقال أصيلا، ولم ينشر من قبل، وألا يكون مقدما للنشر في مجلة أخرى.
* يجب أن يتضمن المقال ملخصا موجزا للبحث.
* التأكد من ضبط الآيات القرآنية الكريمة، والحديث النبوي الشريف. ثم الشعر، والألفاظ غير المألوفة والتي هي بحاجة إلى ضبط.
* الاهتمام بسلامة اللغة، وقوة العبارة مع جمع التوثيقات والإحالات في نهاية الدراسة، علاوة على ثبت قائمة المصادر والمراجع.
* الموضوعات التي تنشر في المجلة تعبر عن آراء الباحثين، ولا مسؤولية للمجلة في هذا الشأن.
* تقديم البحث على صيغة (word) في قرص مضغوط (CD) مع نسخة مكتوبة، على ألا يتجاوز عشرين (20) صفحة.
* كل مقال لا يحترم المقاييس التقنية والمنهجية والقيم العلمية لاينشر.
* الدراسات والبحوث والمقالات التي تصل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

ترسل الأعمال إلى العنوان التالي:

عنوان المراسلة

دفاتر البحوث العلمية

المركز الجامعي لتيبازة

واد مرزوق 42022 تيبازة

Email: **Cutipaza@yahoo.fr**

دفاتر البحوث العلمية
مجلة علمية محكمة يصدرها المركز الجامعي لتيبازة
العدد الأول– مارس 2013

لجنة القراءة

- **فضيلة جنوحات**
- **عبد الحميد بورايو**
- **ابراهيم بلحيمر**
- **نصر الدين زبدي**
- **مسيكة بوفامة**
- **نعيمة نصيب**
- **صليحة بن طلحة**
- **عبد القادر دحدوح**
- **عبد القادر كرليل**
- **محمد عبورة**
- **حميد بوحبيب**
- **عثمان لخلف**
- **الطاهر لوصيف**
- **بثينة شريط**
- **عطيل أحمد (جامعة ران فرنسا)**
- **صالح بن يوزة**
- **عيسى قادري (جامعة باريس 8)**
- **سعيد بن كراد (جامعة الرباط)**
- **محمد آيت ميهوب (تونس)**

❖ المدير المسؤول:

الأستاذة الدكتورة فضيلة جنوحات

مديرة المركز الجامعي

❖ رئيس التحرير:

الشريف مريبعي

❖ سكرتيرة التحرير:

فلة سليم

إخراج وتصميم المجلة

دار النشر **ذاكرة الأمة**

الهاتف **0550980375** لبريد الالكتروني **dhakiretelouma**@hotmail.fr

فهرس المحتويات

كلمة العدد 6
رئيس التحرير
المنظومة المصرفية الجزائرية من التخطيط إلى التحرير 7
صليحة بن طلحة
الميزان التجاري الجزائري بين تقلبات أسعار صرف العملات وتذبذبات أسعار المحروقات..... 25
ابراهيم بلحيمر
طارق قندوز
معالجة تغير الظروف في تنفيذ عقود التجارة الدولية 55
فاطمة عاشور
العملية الاتصالية وظاهرة الصراع في المؤسسة الصناعية الجزائرية 82
رحالي حجيلة
علاقة قلق الامتحان بالتعامل الاستباقي والتعامل الوقائي 102
سمير بوالطمين
ميكانزمات ظاهرة العنف في البناء الاجتماعي 126
فاطمة فضيلة دروش
الإرشاد في التربية البيئية لتلاميذ المرحلة الابتدائية وأثره في تنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو البيئة ..... 141...
عقيلــة ريغــي
سكة الأمير عبد القادر المحفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس..... 166
عبد القادر دحدوح

ترجمات «العهد القديم» 190
زكية الحاج الطاهر
حركة نجم شمال إفريقيا والبعد الوحدوي المغاربي بين 1923 – 1936 ... 216
عبد القادر كرليل
التعليمية والنص الأدبي: محاولة لتنظير تجربة بيداغوجية 242
ترجمة : الطاهر لوصيف
القراءة من النصّ إلى الخطاب 249
عبد الحميد بورايو

كلمة العدد

يسرنـا أن نضع بين يدي القـارئ الكريم العدد الأول من مجلة «دفاتر البحوث العلمية» التي يصدرها المركز الجامعي لتيبازة، بعد نحو سنة من افتتاحه.

ويـأتي هذا العدد بعد جهـود مضنية بذلتها إدارة المركز وأسـاتذته، كما يأتي في إطـار العمـل على إرسـاء تقاليد علمية في هذه المؤسسـة الجامعيـة الفتية، ذلك أن «دفاتـر البحوث العلميـة» تعد لبنة جديدة تضاف إلى الجهـود الرامية إلى الارتقاء بالبحـث العلمـي وتطويـره في مسـتوى المركز بعد تسـجيل نحو تسـعة مشـاريع أبحـاث في إطـار CNEPRU، واعتماد مخبرين وتنظيم ملتقـى وطني حول التراث التاريخي والأثري لولاية تيبازة.

سـيجد القارئ في هذا العدد الأول مجموعة من المقالات تناولت موضوعات في العلـوم الاقتصاديـة والتجارية، وعلم الاجتـماع، وعلم النفس، والدراسـات القانونيـة، واللغة العربية وآدابهـا، والتاريخ والآثار، حرر أغلبها أسـاتذة المركز، وهي كلها مقالات أكاديمية خضعت للقراءة والتحكيم.

وربـما يلاحظ على هذا العدد تواضع الإخراج والحجم، ولكن إدارة المجلة إذ تفتح صدرها لاستقبال مختلف الملاحظات التي ترد من المطلعين على العدد، فإنها مصممـة على الارتقاء بهـذا المولود الجديد في الأعـداد القادمة من جميع الجوانب، وهـي تعـول في ذلـك كثـيرا على إسـهام الأسـاتذة والباحثـين من داخـل الوطن وخارجه في إثراء المجلة بمقالاتهم العلمية.

رئيس التحرير

المنظومة المصرفية الجزائرية من التخطيط إلى التحرير

(دراسة تقييمية)

صليحة بن طلحة
المركز الجامعي لتيبازة

مقدمة:

إن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدول في تسيير اقتصادها، هي التي تحدد نوع السياسة التمويلية المتبعة، فإذا اتبعت الدولة اقتصاد استدانة فإن مخططاتها التنموية تعتمد على الكبح المالي من خلال سياسة تقييدية تقوم على إئتمان موجه ومقيد، نسبة احتياطي إجباري مرتفع، ومعدلات أسعار فائدة على الودائع والقروض محددة، أما إذا كانت الدولة تتبع إقتصاد السوق يقوم على التحرير المالي والمصرفي، فإن معدلات أسعار الفائدة تعتمد على آلية السوق وعلى حرية الائتمان.

مرت الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا بنوعين من الاقتصاد، من التقييد إلى التحرير المالي والمصرفي، إذ ورثت بعد الاستقلال نظامًا مصرفيًا ليبراليًا يشمل مجموعة من البنوك الفرنسية التي بقيت تعمل إلى غاية تأميمها في 1967، بعدها اعتمد الاقتصاد الجزائري على التخطيط المركزي، مما جعلها تُقيم نظامًا مصرفيًا مخططًا يقوم على الكبح المالي. لكن بوادر تحريرا لنظام المصرفي الحقيقية ظهرت ابتدءا من صدور قانون النقد والقرض في جوان 1990، بالرغم من أن الإصلاح قد بدأ في مرحلة تمهيدية في 1986 بعد الانخفاض الكبير لأسعار النفط، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الأسواق العالمية، ولجوء الجزائر لطلب المساعدة المالية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية التي أجبرتها على انتهاج اقتصاد حر في التمويل، وبالتالي في اتخاذ القرار داخل البنوك التجارية مع استقلالية للبنك المركزي عن الحكومة وعن الخزينة العمومية.

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي أهم سمات المنظومة المصرفية من خلال أهم مراحل تطورها من التخطيط إلى التحرير؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية، نقترح الفرضيات التالية:

- شهد النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات في تطوره ساهمت في تحسين أدائه؛
- عمل التخطيط المركزي على توجيه عمل الجهاز المصرفي لما يخدم القطاع العمومي دون غيره؛
- أعطى قانون النقد والقرض فرصة للتحرير المالي واستقلالية لبنك الجزائر.

ومن أجل الإجابة على تلك الإشكالية وتحقيق أو نفي الفرضيات، قسمنا العمل إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يخص تقديم وتقييم المنظومة المصرفية في مرحلة التخطيط المركزي؛

الجزء الثاني: يخص تقديم وتقييم المنظومة المصرفية في مرحلة اقتصاد السوق؛

الجزء الثالث: يخص عرض مكونات الجهاز المصرفي الجزائري.

I – النظام المصرفي في اقتصاد مخطط:

كان النظام المصرفي يبحث على لعب دوره من خلال تمويل الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية، وعلى المشاركة في التنمية الاقتصادية، فالجزائر كانت ولمدة ثلاثة عقود تملك قطاعًا بنكيًا عمل وتطور كأداة في خدمة الاقتصاد العمومي والتخطيط المركزي، وكانت الدولة هي المساهم الإقتصادي الوحيد كدائن أو مدين، بينما كانت البنوك عبارة عن مجرد شبابيك في خدمة المؤسسات الاقتصادية العمومية عملت تحت وصاية الخزينة العمومية، وقد مر النظام المصرفي منذ الاستقلال بعدة مراحل قبل الشروع في إصلاحات سنة 1990 من خلال قانون النقد والقرض، حيث انتقل من الليبرالية إلى التأميم، ثم إلى إعادة الهيكلة والاستقلالية، وتميز النظام المصرفي في ظل التخطيط المركزي بعدة مميزات، اعتبر أغلبها من مساوئ المرحلة، ونقاط ضعفها، وبالتالي محاولة إصلاحها، ويُمكن إيجاز مراحل تطور النظام المصرفي فيما يلي:

1 – مراحل تطور النظام المصرفي في ظل التخطيط المركزي: ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظامًا مصرفيًا ليبراليًا ظلت تعمل فيه مجموعة من البنوك الفرنسية إلى غاية 1966 / 1967، حيث تم استرجاعها كليًا، وقبل صدور قانون النقد والقرض شهد النظام المصرفي الجزائري ثلاثة مراحل واضحة، وهي:

أ – مرحلة إقامة جهاز مصرفي جزائري: بدأت هذه المرحلة بعد الاستقلال مباشرة بإنشاء الخزينة العمومية في29 / 08 / 1962 بفصلها عن الخزينة الفرنسية، وأوكلت لها عدة وظائف مع الوظائف التقليدية، مثل: منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي.

ولبسط السيادة أكثر أنشىء البنك المركزي الجزائري بالمصادقة على قانونه في 13 / 12 / 1962 ليحل محل بنك الجزائر ابتدءا من 01 / 01 / 1963، وليقوم بإصدار العملة الوطنية، الإشراف على السياسة النقدية، وتوجيه البنوك الأجنبية إلى عملية التأميم تواصلت عملية إقامة جهاز مصرفي جزائري بتكوين دائرتين، الأولى ادخارية استثمارية، تتكون من الصندوق الوطني للتنمية(CAD) الذي تأسس في 07 / 05 / 1963،ليتولى تحت وصاية وزارة المالية تمويل الإستثمارات المبرمجة في المخططات التنموية، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP) الذي تأسس في أوت 1964،ليعمل على جمع مدخرات الأفراد، وتمويل بالمقابل كل مشاريع السكن، وكذلك الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)، والصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAD). أما الدائرة الثانية فهي مالية، تشمل البنك المركزيوثلاثة[1]بنوك تجارية بعد دمج وتأميم مجموعة من البنوك الفرنسية لمنح الائتمان القصير والمتوسط والطويل،هي البنك الوطني الجزائري(BNA) في 13 / 06 / 1966، لتنفيذ الخطط التنموية للدولة بتمويل القطاع الفلاحي والصناعي والتجاري، القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 14 / 05 / 1967 ليقوم بتمويل القطاع العمومي في مجال السياحة، والبناء، والأشغال العمومية، والري، والصيد البحري، والقطاع الخاص في مجال الصناعات التقليدية والمهن الحرة، وأخيرا البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 01 / 10 / 1967 لتمويل التجارة الخارجية، تدعيم المؤسسات العاملة في مجال التصدير، مثل سونطراك، والنقل البحري (CNAN).

ب – مرحلة الإصلاح المالي والمصرفي 1970 / 1971: صدر قانون تنظيم مؤسسات القرض، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة في إطار التخطيط المركزي، وتجسيد عملية التأميم التي شرعت فيها في سنة 1971 [2]، حيث أعاد تنظيم الجهاز المصرفي من خلال توزيع الصلاحيات والمهام في إطار عملية التخطيط المالي، جاء

الإصلاح المالي لسنة1971 بمجموعة من الإجراءات لتنظيم العمل البنكي ومراقبة ما يحدث بين المؤسسات الاقتصادية والبنوك، هي:

• تنظيم عملية تمويل قطاع الإنتاج، الخزينة العمومية وسيطًا ماليًا أساسيًا لضمان تمويل الاستثمارات المخططة، فالقروض طويلة الأجل تقدم من طرف البنك الوطني للتنمية معوض الصندوق الوطني للتنمية من الإيرادات الجبائية وادخارات الخزينة، أما القروض المتوسطة فتتم بواسطة سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، القروض الخارجية مكتتبة من الخزينة، البنوك الأولية، والمؤسسات الاقتصادية[3]، بتصريح مسبق من طرف وزارة المالية؛

• استخدام السحب على المكشوف لتمويل الاستغلال في المؤسسة العمومية، مما أدى إلى تراكم ديون البنوك التجارية عليها، وأثر على التوازن الداخلي للاقتصاد[4]؛

• تفادي اللجوء إلى التمويل الذاتي بقيام الدولة باقتطاعات من خزينة المؤسسات العمومية سواء مؤقتة أو نهائية لكي لا تتحصل على تدفقات نقدية موجبة لتساهم بها في ميزانية الدولة[5]؛

• توطين العمليات المالية للمؤسسات العمومية لدى بنك واحد لمراقبة التدفقات النقدية، بقرار من وزارة المالية يقوم على التخصص القطاعي للبنوك في عملية التمويل للاستثمار والاستغلال.

وبتطبيق مجموع الإجراءات، أصبحت البنوك مجرد صناديق (Tiroir-Caisse) تمر من خلالها الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية دون تدخل البنوك. كما أسفرت عملية إعادة الهيكلة على تكوين البنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR) بإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA)، وتكوين البنك التنمية المحلية (BDL) بإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري (CPA).

ج. مرحلة الإصلاح المصرفي واستقلالية البنوك: فهي نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار البترول، وفي قيمة الدولار، مما أدى إلى صدور قانون القرض والبنك في 19 / 08 / 1986 لإدخال تغيير جذري في الوظيفة البنكية، وتوحيد الإطار القانوني الذي تسير عليه البنوك العمومية، لتقوم على مبادئ الربحية، المردودية، الأمان في منح القروض، وإدخال مفهوم الخطر البنكي[6]. مكن قانون البنوك والقرض

مـن اسـتفادة البنـك المركزي بوظيفتـه كبنك البنـوك، وفصله عن البنـوك التجارية كمقرض أخير، مع تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات، وتولي الجهاز المصرفي تلـك المهـام، تدعم الإصلاح بقانون اسـتقلالية المؤسسـات رقـم 88-01 الصادر في 12 / 01 / 1988، الـذي أعطـى للبنـوك اسـتقلالية ماليـة في إدارة مواردهـا وفي منـح القروض، وبالتالي فهي تعمل على تحقيق الربح من خلال القانون رقم 86-06 الصادر في 18 / 01 / 1988، لينظم علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، وكان يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وفق التغيرات الجديدة من خلال[7]:

- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسـة النقدية، وتطبيق مخطط القرض، وتحقيق استقرار العملة الوطنية؛
- منـح إمكانيـة البنـوك التجارية لتقديم قـروض متوسـطة وطويلة الأجل في إطار مخطط القرض؛
- إلغـاء مبـدأ التوطـين المـصرفي، وتحديد سـقف القـروض الموجهـة لتمويل الاقتصاد،

إلا أن هذا الإصلاح لم يرق لتحقيق الأهداف المسـطرة، وبقيت القروض تنتقل إلى المؤسسـات العمومية بقرارات إدارية دون أن تكون للبنوك القدرة على الرفض، ممـا أدى إلى زيادة الديون المشـكوك فيها، وأعباء القـروض، وعجز البنوك التجارية على تقديم السيولة للمؤسسات العمومية، مما تطلب حلاً جذريًا، وإصلاحًا شاملاً أتى مع قانون النقد والقرض.

2 ـ **تقييـم النظـام المـصرفي في ظـل التخطيط المركـزي**: انتهجـت الجزائر نظام التخطيط المركزي من الاستقلال إلى غاية بداية التسعينيات مع صدور قانون النقد والقرض، ورغم القطيعة القانونية التي حدثت ابتداء من سنة 1986 مع الممارسات السابقة إلا أن التغيير الفعلي حدث ابتداء من1990. ومن مميزات المرحلة:

- تشريـع مـصرفي محدود سـواء على المسـتوى القانـوني للنصـوص أو صلابة الإجراءات التقنية، وكذلك حذر في مضمونه أو في أجهزة الرقابة؛
- توطـين قوى للنشـاط المصرفي وتخصـص قطاعي للبنوك ممـا أدى إلى غياب المنافسـة بـين البنـوك، وإهمـال بعـض القطاعـات الاقتصادية، وتهميـش القطاع الخاص؛
- تمركز النشاط في عدد محدود من البنوك ومنح قروض بصفة أوتوماتيكية؛

• تحديد إداري لمعدلات الفائدة والصرف مع اعتبار جزئي لظروف السوق؛

• سيطرة المؤسسات العمومية على محفظة البنوك على حساب المتعاملين الخواص، العائلات، والخواص بسبب اقتصار التعامل بينها على تقديم القروض وبمعدلات فائدة ضعيفة؛

• محدودية المنتجات والخدمات الصرفية؛

• ضعف التحكم في الطرق والتقنيات الحديثة للتسيير ومعالجة المعلومة؛

• احتكار الخزينة العمومية للساحة المالية، بهيمنتها على كل أوجه النشاط المالي والبنكي كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات؛

• عدم ممارسة البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك، حيث إن وظيفته في إعادة الخصم كانت مجرد تزويد البنوك بالسيولة اللازمة؛

• انعدام إصدار السندات العمومية وكل أوجه الاكتتاب الأخرى مع غياب السوق المالية وعدم فعالية سعر الفائدة في حركات الأموال.

يُمكن القول، إن نهاية مرحلة التخطيط المركزي قد شهدت تغييرات تشريعية مع صدور قانون القرض والبنك في 1986 واستقلالية المؤسسات في 1988، وأحدثت قطيعة نسبية مع الممارسات السابقة، أعادت توزيع مهام البنك المركزي مع انسحاب الخزينة العمومية، ومحاولة خلق منافسة بين البنوك بإلغاء التخصص إلا أن هذه التغيرات لم يتم تطبيقها فعلا، وانتظرت صدور قانون النقد والقرض في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

II - الجهاز المصرفي في ظل التحرير المصرفي:

من أجل القضاء على كل مساوئ مرحلة التخطيط المركزي، جاء قانون النقد والقرض لإصلاح الجهاز البنكي وإعطاء المهام الحقيقية لكل من الخزينة العمومية، البنك المركزي، والبنوك التجارية وكذا تحديد العلاقة بصفة واضحة بين مختلف الفاعلين في النظام البنكي والمالي، مع إحداث تغيرات جذرية في تنظيم النشاط البنكي.

جاء قانون النقد والقرض لتحقيق مجموعة من الأهداف، وتطبيق مجموعة من المبادئ، حيث تضمن مجموعة مميزات جاءت لتقضي على الممارسات السابقة

وتحقق التحرير المصرفي والمالي خاصة في ظل تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق ومحاولة اندماجها في الاقتصاد العالمي، مما تطلب تعديل قانون النقد والقرض لاحقا.

1 ـ مضمـوم ومميزات النقد والقرض: صدر قانون النقد والقرض90 – 10 في جوان 1990 لإحداث القطيعة مع الممارسات السابقة للتخطيط المركزي وتحقيق التحرير المالي بمجموعة من إجراءات:

✦إعطاء الصلاحية التامة لبنك الجزائر في تسيير النقد والقرض بتأسيس سلطة نقدية وحيدة مجسدة في مجلس النقد والقرض في إطار إصدار النقد، والمحافظة على استقرار قيمة النقود، وتنظيم تداوله القيام بالرقابة النقدية، وضبط سوق الصرف، والتدخل في السوق النقدية[8].

✦إبعاد الخزينة عن منح القروض للمؤسسات العمومية وبالتالي تخليها عن التسيير المركزي للموارد المالية، مع وضع حد لعجز الخزينة وتمويل الدين العمومي بتسبيقات من بنك الجزائر، والقيام بدفع كل ديونها السابقة إليه في أجل أقصاه 15 سنة. ولا يمكن لبنك الجزائر تقديم قروض بأكثر من10 % من الموارد العادية للدولة للسنة السابقة لتمويل الاستثمارات العمومية[9].

✦زيادة فعالية ونشاط البنوك التجارية المستقلة ماليا لتلعب دورها الحقيقي في الوساطة المالية بتلقي الودائع وتقديم القروض للاقتصاد، المشاركة في السوق النقدية والمالية، تسيير محكم للأموال وبالتالي الدخول في منافسة البنوك الأخرى بمنتوجات مصرفية جديدة بعد إلغاء مبدأ التخصص وإعطاء إمكانية للبنوك التعامل مع كل القطاعات الاقتصادية.

✦إعادة الاعتبار لقيمة الدينار عن طريق إعطائه الوظائف النقدية كوحدة حساب واستعماله في المعاملات الداخلية والخارجية والعمل على تهيئة الظروف نحو إمكانية تحويل الدينار وتوحيد معدل الصرف، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة الدينار الجزائري خاصة، بتخفيضه تجاه العملات الأجنبية بنسب 40 % في سنة 1994، وخلق سوق صرف أجنبي في ديسمبر1995 لتحدد أسعار الصرف بالعرض والطلب على العملات الأجنبية[10].

✦فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية والعمل على إقامة مؤسسات مالية جديدة، وسوق مالية وتطوير السوق النقدية وانفتاح النظام البنكي الجزائري على البنوك الأجنبية.

✦أعطى قانون النقد والقرض فرصة للفصل بين مختلف الدوائر النقدية والحقيقية، والنقدية وميزانية الدولة المالية، وميزانية الدولة ودائرة القرض.

✦إنشاء هيئات الرقابة على مستوى بنك الجزائر وهي لجنة الرقابة المصرفية لمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، مركزية المخاطر لمساعدة البنوك على التقليل من مخاطر القرض والتصريح بكل قرض يفوق 2 مليون دج كل شهرين[11] لمعرفة أسماء المستفيدين والضمانات المقدمة وطبيعة القروض المقدمة، مركزية عوارض الدفع لتقوم بتزويد البنوك والمؤسسات المالية وهيئات الرقابة بكل إصدارات الشيكات بدون رصيد، ومركزية الميزانية لتوفير المعلومات الخاصة بالوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية المستفيدة من القروض لدى البنوك ليتعرف بنك الجزائر على القطاع الحقيقي ومنه متابعة سياسة القروض[12].

2 – **تطور قانون النقد والقرض**: بصدور قانون النقد والقرض90ـ 10 في جوان 1990. أعطيت للبنك المركزي الذي أصبح يسمى من ذلك التاريخ بنك الجزائر السلطة النقدية لتسيير النقد والقرض عن طريق مجلس النقد والقرض المتكون من7 أعضاء، المحافظ وثلاث نوابه وثلاثة إطارات عليا، حيث يقدم كل قراراته المتعلقة بإجراءات مراقبة الصرف، الكفالات والضمانات الدولية،القواعد الوقائية، شروط إنشاء البنوك، والمراقبة الداخلية إلى وزارة المالية للموافقة عليها في غضون ثلاثة أيام.

ساهم قانون النقد والقرض 90ـ 10 في السماح لبنوك أجنبية بفتح مكاتب تمثيل أو فروع لها بالجزائر، كانت أولها بنوك فرنسية وأمريكية، وبالتالي فهو لم يفرق بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في عملية التمويل، وتماشيا مع التطورات

العالمية تم تعديل قانون النقد والقرض بصدور الأمر 01 – 10 الصادر في 27 / 02 / 2001 ويحمل التغيرات التالية:

- تعيين محافظ وثلاث نواب ومجلس إدارة البنك بدلا من مجلس النقد والقرض ومراقبين[13]؛

- إعادة النظر في أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر بتعيين ثلاثة شخصيات بمرسوم رئاسي ذو كفاءة اقتصادية ومالية بمرسوم رئاسي[14]؛

- جعل مدة تعيين المحافظ ونوابه غير محدودة زمنيا[15].

ولم يقف التعديل عند هذا الحد، بل تم تعديل آخر بصدور الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لـ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض وهو تغيير بمثابة قانون جديد يلغى القانون السابق (90-10) ويشمل التعديلات التالية[16]:

➢ تحرير كلي لرأس المال النقدي للبنوك والمؤسسات المالية بعدما كان يحرر رأس المال الأدنى.

➢ يمكن للبنوك والمؤسسات الماليةالمشاركة في رأسمال المؤسسات المنشأة بنسبة يحددها CMC

بالنسبة للبنوك وغير محددة للمؤسسات المالية، بعدما كانت محددة سابقا بـ 50 %.

➢ توسع مهام بنك الجزائر لمتابعة سير أجهزة الدفع ومراقبتها ومراقبة الأنظمة المساعدة لها مثل دفع المبالغ الكبرى RTGS، الدفع بالجملة؛

➢ يتحدد نظام الإحتياطي الإجباري للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر؛

➢ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بإدخال معاييرIAS ثم IFRS للبنوك والمؤسسات المالية؛

➢إعـادة النظر في الإجـراءات الخاصة بمركزية المخاطر ومركزيةالمسـتحقات غير المدفوعة بتكليف مراقبين بممارسـة رقابة خاصة وتقاسـمها مع وزارة المالية، وأن تنخـرط في مركزيـة المخاطـر كل البنـوك والمؤسسـات الماليـة مـع تزويدهـا بالمعلومات الخاصة بأسـماء المستفيدين من القروض، وطبيعة القروض الممنوحة، وسقفها، والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض.

3 ـ تقييـم قانـون النقد والقرض: مـن خلال تقييم قانون النقـد والقرض، يتم تقييم مرحلة التسـعيناتوالتحرير المصرفي، فرغم الإصلاحات التي جاء بها سـواء في القانون 90 ـ 10 وفي الأوامر المعدلة 01ـ10 و03ـ11 إلا أن الواقع لم يستوعب أو لم يعكس جليا وبفعالية تلك التغيرات حيث:

• ركـز التعديل على الجانـب الإداري، بإدخال مراقبـين خارجيين معينين من رئيـس الجمهورية بناء على خبرتهم الاقتصادية والمالية، فزاد من تبعية بنك الجزائر للسلطة التنفيذية وأعاق استقلاليته؛

• ضعف أداء البنوك، ونوعية الخدمات المصرفية المعروضة مما أدى إلى وجود سعر فائدة حقيقي سالب لدى المؤسسات المصرفية؛

• لم تشكل بعض الإجراءات المتخذة في قانون النقد والقرض حافزا لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبقى متحفظا بسبب تقديم القطاع البنكي لنفس الخدمات وثقل الإجراءات الإدارية؛

• رغم الدعوة إلى عدم تقديم قروض إلا للمؤسسات الاقتصادية التي أثبتت فعالية في الإنتـاج وقدرة على تسـديد القروض، إلا أنها ما زالت غـير قادرة على تحقيق مردود يمكنها من تسديد ديونها؛

رغـم كل هذه النقائـص إلا أن التعديل الذي صدر لقانـون النقد والقرض في2003 يرمي إلى:

✓ ترقية أدوات الضبط النقدي والمالي؛

✓ تصحيح الاختلالات في مجال الإشراف على السوق النقدية؛

✓ التحكم أكثر في نسب المخاطر المرتبطة بالصرف ونسب الفوائد والتداول النقدي؛

✓ تحسين أساليب متابعة المديونية الخارجية والداخلية؛

✓ تسجيل تبادل معلومات بين السلطة النقدية والجهاز التنفيذي؛

✓ تعزيز مراقبة العمليات للبنوك والمؤسسات المالية، وجهاز التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومة، ونظام قياس المخاطر والنتائج، ونظام المراقبة والتحكم في المخاطر، ونظام التوثيق والمعلومة الداخلية[17].

III – هيكل الجهاز المصرفي الجزائري:

مر تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري بثلاث مراحل أساسية أولها كان بعد الاستقلال عندما ورثت الجزائر هيكلا مصرفيا أجنبيا يعتمد على وجود بنوك أجنبية ظلت مستغلة إلى غاية 1966،لتبدأ المرحلة الثانية بتأميم البنوك الأجنبية وإقامة جهاز مصرفي جزائري قائم على البنك المركزي والخزينة العمومية وبنوك عمومية موجهة لتمويل قطاعات محددة ومتمثلة في سبعة بنوك هي:

- البنك الخارجي الجزائري BEA: لتمويل قطاع المحروقات والتجارة الخارجية؛

- البنك الوطني الجزائري BNA: لتمويل قطاع الصناعات الثقيلة والنقل؛

- القرض الشعبي الجزائري CPA: لتمويل الصناعات الخفيفة والخدمات، الحرفيين والتجار الصغار؛

- بنك التنمية المحلية BDL: لتمويل الاستثمارات والمؤسسات المحلية؛

- البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR: لتمويل قطاع الفلاحة؛

- البنك الجزائري للتنمية BAD: لتمويل الاستثمارات الكبرى؛

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP: لتمويل قطاع السكن.

لكن التطورات الاقتصادية والمصرفية والمالية محليا ودوليا مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، أجبرت الجزائر على التفتح والتحرر، وكانت المرحلة الثالثة بصدور قانون النقد والقرض في 1990 لتسمح بوجود بنوك خاصة أجنبية ومحلية، ووضع قانون النقد والقرض هيكلا جديدا للجهاز المصرفي، يعتمد على عمل البنك المركزي في قمة الهرم بصفته المقرض الأخير، ومنح له استقلالية مالية، كما أوكلت له صفة المراقب من خلال أجهزته المخولة لذلك، وهي: مركزية المخاطر، لجنة الرقابة المصرفية، مركزية عوارض الدفع، وجهاز إصدار الشيكات بدون رصيد.

ومن جانب آخر مجموعة من بنوك تتولى النشاط المصرفي بإعطاء فرصة لإقامة بنوك خاصة أجنبية، محلية أو مشتركة، وفعلا بدأت طلبات الاعتماد، لفتح بنوك خاصة تقدم لمجلس النقد والقرض المخول له إعطاء تصريح بذلك، وكان أول بنك تحصل على اعتماده هو بنك البركة في 13 / 11 / 90 برأسمال مشترك جزائري 51 % وسعودي 49%. ثم تواصلت عملية تقديم اعتمادات فتح بنوك خاصة بصفة محتشمة في فترة التسعينيات بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر، لكنها مع انتهاء برنامج التعديل الهيكلي في 1998 وبداية الألفية الثالثة كثفت العملية إلى أن أصبح القطاع البنكي الجزائري يتكون من 26 بنكا ومؤسسة مالية عمومية، وخاصة، وطنية، ومشتركة وأجنبية في نهاية 2001.

كانت الألفية الثالثة زاهرة بعمل البنوك الخاصة في الجزائر من حيث العدد لكن من حيث التمويل يبقى القطاع العمومي يسيطر عليها، إلا أن إفلاس بنكين برأسمال وطني هو بنك الخليفة المعتمد في 27 / 07 / 1998، والبنك الصناعي والتجاري BCIA الجزائري المعتمد في 24 / 09 / 98 بقرار من مجلس النقد والقرض في 2003 بنك الخليفة بقرار03 / 2003 المؤرخ في 29 / 05 / 2003 و BCIA بقرار رقم 08 / 2003 المؤرخ في 21 / 03 / 2003[18]، كان بمثابة المعرقل لتطور البنوك الخاصة بفقدانها ثقة الجمهور وكل المتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي العودة إلى البنوك العمومية لاكتسابها عنصر الأمان، والجدول الموالي يمثل تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري من بداية الألفية إلى غاية 2012.

الجدول رقم(1): تطور عدد البنوك المشتغلة في الجزائر من 2001 – 2012.

السنوات / بنوك	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
بنوك عمومية	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
بنوك خاصة جزائرية	4	4	4	4	0	0	0	0	0	0	0	0
بنوك خاصة أجنبية	7	8	9	9	9	11	11	13	13	13	13	13
بنوك مشتركة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
مؤسسات مالية	8	10	9	9	8	6	6	6	6	6	7	7
المجموع	26	28	29	29	24	24	24	26	26	26	27	27

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

إن فشل البنوك الخاصة في مهامها وبالتالي أزمة القطاع المصرفي الخاص بعد إفلاس بنكي الخليفة وBCIA يرجع لسببين أساسيين هما[19] ضعف التحكم في التسيير، وعدم وجود رقابة فعالة:

- تعتمد قواعد التسيير المصرفي الحديثة على الالتزام بالمعايير الصارمة في الرقابة، والمحاسبة، والتسيير المالي من خلال التحكم في التكاليف، وتقديم الحصيلة السنوية للمساهمين، والشفافية في المعلومات، وتطبيق القواعد الوقائية وهذا ما لم يحدث في البنوك المفلسة.

- البنك المركزي بصفته بنك البنوك، عليه القيام برقابة صارمة على البنوك التجارية مسبقة لتقديم القروض وأخرى لاحقة، لكن نظرا لحداثة البنوك الخاصة في الساحة المصرفية فإنها لم تحظ بالعناية الكافية، كما هو الحال بالنسبة للبنوك العمومية التي تم تطهيرها وإعادة رأسمالها مما أدى ببعض البنوك الخاصة ومنها بنك الخليفة BEK وBCIA إلى عدم الالتزام بالقواعد الحذرة في تقديم القروض، وتهريب الأموال إلى الخارج.

وعلى العموم، ومهما يكن فإن صدور قانون النقد والقرض المعدل في 2003 أعاد النظر في وظيفة التسيير المصرفي، والرقابة الداخلية والخارجية، وعدل في رأسمال البنوك التجارية والمؤسسات المالية، فاختفت بنوك لعدم إمكانية توفير رأس المال اللازم، وظهرت بنوك جديدة أجنبية، وأصبح هيكل النظام المصرفي في آخر قائمة نشرت في الجريدة الرسمية مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): هيكل النظام المصرفي

المؤسسات المالية

البنوك العمومية	البنوك الخاصة	المؤسسات المالية	مكاتب التمثيل*
– بنك الجزائر الخارجي؛ – البنك الوطني الجزائري؛ – القرض الشعبي الجزائري – بنك التنمية المحلية؛ – بنك الفلاحة والتنمية المحلية؛ – الصندوق الوطني للإحتياط والتوفير؛	– بنك البركة الجزائري. – سيتي بنك الجزائر (فرع بنك) – بنك العرب للتعاون الجزائري. ABC(الجزائر) – نتاكسيس الجزائر Natixis -Algérie. – سوسيتي جنرال الجزائر. – البنك العربي الجزائر (فرع بنك). – بي ن بي باريباس الجزائر .PNB – ترست بنك Trust Bank–Algeria؛ – بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر HBTFA – بنك الخليج الجزائر GBA – فرنسا بنك الجزائر ش ذ أ. – كاليون الجزائر– Calyon Algérie – بنك السلام الجزائر–AL SalemBank – Hong-Kong and Shanghai Banking(HSBC	–الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية. – شركة إعادة التمويل الرهني SRH؛ – سوفيناس– جزائر؛ – الشركة العربية للإيجار المالي ALC؛ – ستيلام Cetelem–الجزائر – الشركة المغاربية للإيجار المالي – الجزائر MLA – الشركة الوطنية للإيجار SNL	– البنك العربي البريطاني التجاري. – اتحاد البنوكالعربية والفرنسية – القرض الصناعي والتجاريالجزائري. – القرض الفلاحي Indosuez – بنك تونس دولي. – فورتيس بنك Fortis Bank. – بنك سابادیل Banco Sabdell

Source:www.bank-of-algériaconsulté le 15 / 12 / 2012

الخاتمة:

تميزت مرحلة التخطيط المركزي بتحكم الدولة في السياسة المالية والنقدية وبعدم ترك أي فرصة للنظام المصرفي في أخذ القرارات المالية خاصة في علاقاتها مع المؤسسات الاقتصادية العمومية عند طلب قروض.

جاء قانون النقد والقرض لتنظيم السياسة المالية والمصرفية، في البداية من الجانب التشريعي بوضع الأسس القانونية على أن يتم تطبيقه ميدانيا، تمثل المنظومة المصرفية والمالية حجر الأساس في الاستراتيجية التنموية الشاملة في إطار التحولات العالمية المؤثرة على الاقتصاد الجزائري، والتي تطلبت تكييفها مع الواقع الجزائري الرامي إلى تحقيق انفتاح اقتصادي بدخول شركات أجانب في عملية التمويل. عانت المؤسسات المصرفية والمالية عجزا ماليا نتيجة تراكم ديون المؤسسات العمومية لعدم قدرتها على تسديدها، مما استدعى القيام بعمليات تطهير لمحفظتها وإعادة رسملة، لكن لم تتمكن من السير الحسن للنشاط المصرفي وأثرت سلبا على تعبئة الادخار وتمويل الاستثمار، مما استدعى الوضع القيام بإصلاحات تعتمد على التحرير المالي للمؤسسات المصرفية والعمل على تحقيق التوازن المحاسبي للمؤسسات المصرفية والاقتصادية التي أصبحت تعمل كمؤسسات بالأسهم على أساس المبادئ التجارية من المردودية والسيولة، من الدراسة والتقييم للمرحلتين الأساسيتين التي مرت بهما المنظومة المصرفية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج ووضعنا بعض التوصيات:

النتائج:

- شهد النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات في تطوره من ليبرالية بعد الإستقلال إلى مركزية بعد السبعينات إلى ليبرالية بعد التسعينات، دون أن يساهم ذلك في تحسين أدائه؛
- عملت الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية ابتداء من سنة 1970إلى ترسيخ إقامة قطاع عمومي للتحكم في كل الآليات الاقتصادية والمالية؛
- لم يساهم قانون النقد والقرض في تحرير القدرات الفعلية للجهاز المصرفي بسبب تدخل السلطات النقدية والمالية في توجيهه والمراقبة الصارمة من البنك المركزي لنشاطاته والقيود المفروضة على البنوك التجارية؛

- تعتمد تمويل الاستثمارات المخططة على ثلاثة موارد هي القروض الخارجية من الخزينة العمومية أو من المؤسسات العمومية بتصريح من وزارة المالية ومضمونة من الخزينة، القروض الطويلة الممولة من الموارد الداخلية للخزينة وبواسطة البنوك التجارية، والقروض المتوسطة الأجل المعاد خصمها لدى البنك المركزي؛
- تعد الجزائر من البلدان التي مازال يسيطر عليها قطاع مصرفي عمومي من حيث الملكية وهذا ما أثبته هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الذي منذ اعتماد البنوك الأجنبية من قانون النقد والقرض والبنوك العمومية تمثل النسبة الأكبر من أصول النظام المصرفي؛
- من سياسة القروض تبين أن أغلبية القروض تقدمها البنوك العمومية وبنسبة أكبر للقطاع الإقتصادي العمومي، وهي وضعية جعلت القطاع المصرفي الذي يواجه عدة مشاكل وصعوبات؛
- تطلبت عملية إصلاح المنظومة المصرفية القيام بعدة عمليات تطهير للبنك العمومي منها لسنة 1993 / 1997 ثم لسنة 1998 / 2002 وكذا عمليات رسملة البنوك فيما بعد.

التوصيات:

- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التكوين المتطور والمستمر وعدم تهميش الإطارات الكفأة، بإعطائهم الفرصة في التسيير واتخاذ القرار؛
- تطبيق مقررات لجنة بازل الدولية الثانية والثالثة في مجال الحد الأدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به لدى البنوك لتحقيق معيار ماك دوناو Mac Donough الدولي؛
- تحسين نوعية الرقابة الداخلية للبنوك تساهم في تقدير أحسن للمخاطر البنكية والتشغيلية عن طريق لعيين مراقبين أكفاء؛
- ضرورة الإفصاح في الشفافية عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات الاقتصادية والمالية لتكون لها مصداقية لدى كل المتعاملين الاقتصاديين ولتحقيق انضباطا في السوق؛
- تطوير وتنشيط السوق المالية وبالتحديد بورصة الجزائر وإجبار كل المؤسسات الكبيرة على فتح رأسمالها وإدراجه فيها والتداول الأحسن للأوراق المالية.

الهوامش:

1) Abdelkrim Naas: Le système Bancaire Algérien de la colonisation à l'économie de marché, Maisonneuve et Larose, édition INAS, Paris, 2003, p127.

2) الأمر رقم71 – 47 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض الصادر في 06 / 07 / 1971، الجريدة الرسمية رقم 55.

3) (.Abdelkrim Naas: opp.cit, pp.16-17.

4) المادة30 من قانون المالية لستة 1971.

5) Hocine Benissad: Algérie:de la planification socialisteà l'économie de marché, ENAG Éditions, (2004), p116.

6).بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية: تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول المعنون بـ: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–الواقع والطموح– جامعة الشلف، الجزائر، 14 – 15 / 12 / 2004، ص83.

7) بورزامة جيلالي: أثر إصلاح الجهاز المصرفي على تمويل الإستثمارات، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000 / 2001، ص 141.

8) Fodil Hassan: Les chemins d'une croissance retrouvée, Edition L'économiste d'Algérie, Alger, 2005, p91.

9) المادة 213 من قانون النقد والقرض 90 ـ10الصادر في جوان 1990.

10) Abdelkrim Sadeg : Réglementation de l'activité bancaire, Tome1, Édition A.C.A, Alger, 2006, p23.

11) Rapport annuel 2004/Banque d'Algérie, MediaBank n°82? Février/Mars 2006, p 7.

12) Boubakraoui Amar:l'apport et le rôle des Centrales des risques,des Bilans et des Impayés, MediaBank n°82, Février/Mars 2006, p14.

13) المادة 2 من الأمر 01ـ10 المؤرخ في 4 ذي الحجة 1421 النقد والقرض 90ـ10

14) المادة 10 من نفس الأمر السابق الذكر.

15) المادة 13 من نفس الأمر السابق الذكر

16) Saïd Dib: L'ordonnance sur la monnaie et le Crédit une lois adapté aux exigence nouvelle, El Watan Economie, du 16 / 08 / 2003.

17) Rapport banque d'Algérie2003: Evolution économique et monétaire en Algérie, MediaBank n°75, décembre / janvier2005, p5.

18) M.Ghernaout: Crises Financières et Faillites des Banques algérienne, Editions GAL, 2004, p90.

19) بريش عبد القادر: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد)غير منشورة(، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 / 2006، ص 69.

المراجع:

- الأمـر 71–47 المتضمـن تنظيم مؤسسـات القـرض الصـادر في 06 / 07 / 1971، الجريدة الرسمية رقم55.
- قانون النقد والقرض 10-90 الصادر في 14جوان 1990في مواده: 213-31-10-2.
- بريش عبد القادر: التحري المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسـية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد(غير منشـورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2005 / 2006.
- بورزامـة جيلالي: أثـر إصلاح الجهاز المصرفي على تمويل الإسـتثمارات، رسـالة ماجسـتير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000 / 2001.
- بلمقـدم مصطفـى، بوشـعور راضيـة: تقييـم أداء المنظومة المصرفيـة الجزائرية، الملتقـى الوطنـي الأول المعنـون بـــ: المنظومـة المصرفيـة الجزائريـة والتحـولات الاقتصادية–الواقع والطموح– جامعة الشلف، الجزائر، 14 - 15 / 12 / 2004.

- Abdelkrim Sadeg : Réglementation de l'activité bancaire, Tome1, Édition A.C.A, Alger, 2006
- Abdelkrim Naas: Le système Bancaire Algérien de la colonisation à l'économie de marché, Maisonneuve et Larose, édition INAS, Paris, 2003.
- Boubakraoui Amar:l'apport et le rôle des Centrales des risques,des Bilans et des Impayés, MediaBank n°82, Février / Mars 2006.
- Fodil Hassan: Les chemins d'une croissance retrouvée, L'économiste d'Algérie, Alger, 2005.
- Hocine Benissad: Algérie :de la planification socialiste à l'économie de marché, Éditions ENAG, (2004).
- M.Ghernaout: Crises Financières et Faillites des Banques algérienne, Editions GAL, 2004.
- Mohamed-Chérif Ilman:Les trois phases de développement du système bancaire et monétaire Algérien, colloque international, CREAD, Alger, 8-9 / 12 / 2012.
- Rapport annuel 2004 / Banque d'Algérie, MediaBank n°82 ,7 Février / Mars 2006.
- Saïd Dib: L'ordonnance sur la monnaie et le Crédit une lois adapté aux exigence nouvelle, El Watan, du 16 / 08 / 2003.
- www.bank – of-algeria.dz.

الميزان التجاري الجزائري بين تقلبات أسعار صرف العملات وتذبذبات أسعار المحروقات

(دراسة تحليلية لدالة الصادرات والواردات : 2000 / 2009)

ابراهيم بلحيمر – المركز الجامعي لتيبازة
طارق قندوز – جامعة المسيلة

مقدمة

يلعب الميزان التجاري دورا مهما للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس البلد على العالم في جانب السلع والخدمات، وتمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وإرتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان.

وفي هذا السياق يعاني الميزان التجاري الجزائري من إختلالات هيكلية وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، وعدم الحكم على رصيده الموجب (فائض) المحقق منذ عشرين سنة (1990 – 2009) بأنّه يعزى إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الاقتصادية (المساءلة، الشفافية، الإئتمان)، أو نجاعة السياسات الزراعية والصناعية والتجارية المطبقة في ضوء مؤشري الكفاءة والفعّالية.

يجمع أغلب الخبراء الإقتصاديين والباحثين الأكاديميين على غرار معظم التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية بأن الاقتصاد الجزائري ترجع هشاشته وعدم تحمله للصدمات الخارجية لكون مؤشرات توازنه الكلي مرهونة بعاملين أساسيين هما تقلبات أسعار الصرف وتذبذبات أسعار المحروقات في

الأسـواق العالميـة، وهي متغـيرات معقدة تتحـدد خارج نظـام لا يمكن التحكم في مسـاراتها والسـيطرة على إفرازاتها، بالإضافة إلى عوامل داخلية تعتبر كعراقيل ومعوقـات تحول دون تحقيـق التنمية المسـتدامة ورفاهية المجتمـع وضمان حقوق الأجيـال القادمـة تجسـدت في غيـاب منـاخ الإسـتثمار والأعـمال الجيـد (الإطار القانوني والضريبي والمالي والنقدي ... إلخ)، وكذا غياب منظومة تنافسـية ناجعة بين القطاعين العام والخاص، علاوة عن غياب معنى أن المؤسسة الاقتصادية هي مكان لتوليد الثروة والقيمة المضافة والإبتكار.

الأمـر الـذي تمخض عنه عدم قـدرة الجهاز الإنتاجي المحلي عـلى تلبية الطلب الإسـتهلاكي، وتكريـس ظواهر التبعية الغذائية (الإسـتيراد) والماليـة (المديونية) والفنيـة (التقانة)، وعجز فادح في الميزان التجـاري خارج المحروقات بالرغم من إمتلاك كل مقومات النهوض والإقلاع.

بيـد أن الحكومـة الجزائرية شرعت منذ عشرية الألفيـة الثالثة بإطلاق مجموعة مـن البرامـج التنموية كالإنعاش ودعم النمو الإقتصـادي (2001 – 2009) الهادفة إلى ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات بتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية لاسـيما المشروعات الصغيرة والمتوسـطة في مجالات الجودة والسعر والتكنولوجيا لمسايرة متطلبات المرحلة الراهنة (مقتضيات العولمة ورهانات الإنترنت) كضرورة ملحة للإندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي.

وإنطلاقـا مـن الطرح المتقـدم في هـذه التوطئة تتضـح معالم الإشـكالية وتبرز جوانبها التي إرتأينا بلورتها في السؤال المحوري التالي:

(هـل يعتـبر الرصيـد الموجـب المسـتمر للميـزان التجـاري الجزائـري للفـترة 2000 – 2009 مـؤشرا عـلى نجاعـة الاقتصـاد الجزائري في غضون تقلبات أسـعار صرف العمـلات الأجنبيـة (الـدولار والأورو) مـن جهـة، وتذبذبـات أسـعار المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) في البورصات العالمية من ناحية أخرى؟).

* **هـدف البحث:** نهدف من خلال هذه الأوراق البحثية إلى دق ناقوس الخطر من خلال المعالجة الموضوعية والتناول العلمي لظاهرة البحث المدروسـة، وذلك بتوصيف وتشخيص وتحليل وتفسير الوضعية الفعلية للميزان التجاري الجزائري

ليقيننا بأنّ المشكلة الحقيقية في الجزائر أن الفوائض المالية البترولية التي كرّست إقتصادا ريعيا كان السبب وراء بقاء الوضع الراهن على حاله، فالإستمرار على هذا المنوال والشاكلة سيؤدي حتما إلى إستنزاف إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية، لذلك نتوخى في هذا المقال تقديم مقترحات للخروج من هذا المأزق الذي جعل الاقتصاد الوطني بين فكي كماشة.

* **أهمية البحث**: إن المحروقات الجزائرية تقوم بتموين وتمويل إقتصاديات البلدان المتقدمة بالطاقة والسيولة الضرورية لنموها، لذلك تكتسي وتستمد هذه الأوراق البحثية أهميتها من كونها جاءت في وقت يشهد فيه الاقتصاد الجزائري تحولات حاسمة وتطورات جذرية أسفرت عن توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 2005 إلى جانب إتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر عام 2009 والإنضمام المتوقع إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ بدأت تظهر فيه بوادر زيادة إهتمام الحكومة الجزائرية بمسألة البحث عن بدائل إستراتيجية لمرحلة ما بعد نضوب الطاقات الأحفورية من خلال إنعاش الصادرات خارج المحروقات بالتركيز على الثروات الدائمة، وما يؤكد هذا الطرح هو المبالغ المالية المخصصة لهذا الجانب في المخطط الخماسي الأخير 2010 – 2014 والمقدرة بـ 286 مليار دولار وهو مبلغ يشكّل محك حقيقي لترجمة الوعود إلى مشاريع ميدانية على أرض الواقع لأن البرامج السابقة أدت إلى فشل كل محاولات إرساء إقتصاد ناجع.

* **محاور البحث**: يعالج هذا البحث في مضمونه ومحتواه مدى تأثير ظاهرة العقدة الهولندية في الميزان التجاري الجزائري، إذ تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو(*)، حيث أن 3 / 2 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات بالأورو في حين أن الصادرات الجزائرية التي يسيطر عليها قطاع المحروقات بـ 98 ٪ تبرم بالدولار، وعليه فرصيد الميزان التجاري (عجز، فائض) سيعرف تدهور وعدم إستقرار من حيث القيمة، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة) ستؤدي حتما إلى إستنزاف إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للإقتصاد الوطني. إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية الراهنة على صادرات الجزائر من المحروقات.

أولا: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشر التنافسية العالمي لعام 2009

جاء في تقرير التنافسية العربية أنّ التنافسية مفهوم محدد يركز على التجارة الخارجية، والقدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية[2]. لذا رأينا في هذا الموضوع تناول واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل تصنيف تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي Global Competitiveness Report في جنيف[*]. حيث أنّ تنافسية الاقتصاد الجزائري مرهونة بإستيفاء الشرطين الآتيين[4]:

(1) قدرة المنتوج الوطني على المنافسة في السوق المحلي والعالمي ؛

(2) معدلات إنتاجية وتشغيل مرتفعة بما يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسن الظروف المعيشية.

والجزائر كأحد البلدان النامية تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة التي يتوجب عليها مواصلة الإصلاحات التي تتيح لها مسقبلا إندماجا إيجابيا وسليما في منظومة الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار تحصلت الجزائر على المرتبة 83 من بين 133 دولة التي شملها تقرير عام 2009، في حين إحتلت تونس والمغرب المرتبة 40 و73 على الترتيب. وفي هذا الصدد، فإن المؤشر الوحيد لتنافسية الاقتصاد الجزائري الذي حقق نتيجة إيجابية هو مؤشر الاقتصاد الكلي حيث إحتلت المرتبة الثانية عالميا لعام 2007. وهذه بعض الأرقام المتصلة بالتوازنات الاقتصادية للجزائر[5]:

(1) الميزان التجاري حقق نتائج وفوائض إيجابية (2002–2008) بلغت نسبة التطور 484.20 ٪؛

(2) معدل النمو الإقتصادي إرتفع سنة 2007 وبلغ 2.6 ٪ (الناتج المحلي الخام 2008 : 170.3 مليار دولار)؛

(3) مستوى التضخم إستقر في 5.7 ٪ في المعدل خلال سنة 2009 ؛

(4) تخفيض المديونية الخارجية بصورة قياسية إلى 5.586 مليار دولار عام 2008؛

(5) الإحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي 143.24 مليار دولار عام 2008.

بيد أنّ الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من مشاكل مستعصية بدءا من إنخفاض أسعار المحروقات بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى ضعف مستويات التعليم والتكوين من منظور المعايير الدولية وعدم قدرة الفلاحة الجزائرية على تحقيق الإكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية، وكذلك إرتفاع تكلفة مواد التجهيز وإحتكار التكنولوجيا. إضافة إلى أن المؤسسات الوطنية تعاني من ضعف في معدلات الإنتاجية. لذلك ينصح الخبراء صناع القرار في الجزائر بضرورة تسريع وتيرة التحول من الاقتصاد الريعي القائم على الثروات الركازية والطاقات الناضبة إلى الاقتصاد المعرفي المرتكز على الكفاءات البشرية والرساميل الذهنية[6]. حيث أن تبعية الجزائر للطاقة الأحفورية يمكن إبرازها في المعطيات التالية:

(1) 76 ٪ من إيرادات الجزائر تستمد من الضريبة البترولية ؛

(2) 97 ٪ من الصادرات الجزائرية عبارة عن محروقات (نفط وغاز) ؛

(3) 75 ٪ من النفقات العمومية متأتية من عوائد المحروقات ؛

(4) 50 ٪ من بنية الناتج الداخلي الخام عبارة عن محروقات (نفط وغاز) .

مما سبق نستنتج أنّ أمام الجزائر بذل المزيد من الجهود في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة بغية تحسين وضعيتها التنافسية، وتطبيق ذلك على أرض الواقع يتطلب تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال زيادة وتنوع الصادرات خارج المحروقات وهذا لا يتحقق إلا بصياغة إستراتيجية شاملة تضم خطط التشغيل والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية وتنمية المهارات الفكرية. وعمليا رصدت الحكومة الجزائرية 285 مليار دولار للتنمية خلال السنوات الخمس القادمة (2010–2014)، ويرمي مخطط الحكومة التنموي إلى تنويع مصادر ثروة الاقتصاد الجزائري حيث تعتبر مسألة تنويع بنية الصادرات في منتهى الأهمية بالنظر إلى إتساع الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية (مثلا 95 ٪ من صادرات كوريا الجنوبية كدولة ناشئة عبارة عن سلع صناعية: هانجين، سامسونغ، هيونداي، دايو، آلجي؛ بينما 97 ٪ من صادرات الجزائر عبارة عن محروقات!). بل أنظر إلى الدول الصاعدة اليوم مثل الهند التي تسيطر على 16 ٪ من السوق العالمية للبرمجيات، ففي عام 1993 كانت 8 شركات إلكترونية

للبرمجيات وإنتقلت عام 2000 إلى 640 شركة. في حين أن الحصة السوقية للجزائر منعدمة وتؤول إلى الصفر!. وفي عام 2006 بلغت الصادرات الألمانية (ألمانيا دولة مستوردة للنفط) 979 مليار دولار، بينما بلغت الصادرات الجزائرية (الجزائر دولة مصدرة للنفط) 46 مليار دولار (الفرق هو 21 ضعف)!.

ثانيا: إفرازات الأزمة المالية العالمية من منظور شروط التبادل التجاري وأثرها على الاقتصاد الجزائري

تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة إقتصادية حادة هي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، وظهرت تبعاتها وتداعياتها بشكل واضح إعتبارا من متصف عام 2008، ولقد تحول أداء الاقتصاد العالمي من فترة نمو في الأعوام القليلة الماضية إلى ركود خلال عام 2008، وإنخفض معدل النمو الحقيقي من 5.2 ٪ عام 2007 إلى 3.2 ٪عام 2008، حيث صاحب تباطؤ النمو في العالم إرتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة، وإقتصاديات السوق الناشئة وكذا الدول النامية، وقد إنعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على التجارة العالمية حيث أدى تباطؤ النشاط الإقتصادي في الدول المتقدمة على نطاق كبير إلى إنخفاض طلب تلك الإقتصاديات على المواد الأولية والنفط(*)، الشيئ الذي إنعكس على التجارة العالمية، فضلا عن إنخفاض أسعار المواد الغذائية والنفط، وبذلك إنخفض معدل نمو التجارة العالمية ليبلغ 3.3 ٪ سنة 2008، مقارنة مع 7.2 ٪ عام 2007. حيث أنه إنخفض معدل نمو صادرات الدول المتقدمة من 6.1 ٪ عام 2007 إلى 1.8 ٪ عام 2008، وبالنسبة للدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة فقد تراجع معدل نمو صادراتها ليبلغ 6 ٪ عام 2008 مقارنة مع 9.5 ٪ عام 2007(8).

وفي هذا الإطار، تعتبر الجزائر غير متأثرة بالأزمة الدولية على الأمد القصير بسبب عدم الإنفتاح الكامل لإقتصادها ومحدودية إندماجها ضمن الاقتصاد العالمي. وكذلك عدم تطور الأسواق النقدية وأسواق رؤوس الأموال وأيضا إستثمار الجزائر لأموالها في إمريكا ضمن التوظيفات قليلة المخاطرة بسبب ضمان الدولة الإمريكية لها. ومنه فإنّ الاقتصاد الجزائري عموما والميزان التجاري تحديدا سوف لن يكون بمنأى من هذه التغيرات والمتغيرات، فمن المؤكد أن إستمرار الأزمة سيترك آثارا سلبية على المديين المتوسط والبعيد. فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبالتالي رفع رصيده كان

أهـم أهداف الإصلاحات التي إرتبطت بها لأن رصيده يمثل أسـاس رصيد ميزان المدفوعات[9]:

* **متوسـط سـعر البرميل من النفـط**: أدّى تراجع معدلات النمـو الإقتصادي في معظم الدول المتقدمة وولوجها في حالة الركود بفعل تداعيات الأزمة إلى تراجع أسعار المحروقات إلى مسـتويات سـفلى (وصل سـعر البرميل بداية عام 2008 إلى سقف 150 دولار ثم إنهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة، لذلك أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضبط الموارد البترولية وذلك بغرض مواجهة إنهيار أسـعار المحروقات إلى أقل من السـعر المرجعي 37 دولار للبرميل حيث يعد بترول صحاري بلند الجزائري المتميز بجودته العالية وكثرة مشـتقاته الأغلى في العالم، وللإشارة فإن مبيعات الجزائر مـن الغـاز الطبيعي الجزائـر بلد غازي أكثر منـه نفطي من منظور الإنتـاج والتصدير والإحتياطي منخفضة بسبب أنّها مرتبطة بأسعار البترول وبعقود البيع طويلة الأجل 20- سنة- مع إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال).

* **مـوردي وزبائـن الجزائر في التجارة الخارجيـة**: إنّ المناطق الجغرافية التي تعاني مـن تبعات الأزمة تحتـل المراتب الأولى في تعاملها التجاري مـع الجزائر (الولايات المتحـدة الإمريكيـة ودول الإتحـاد الأوروبي) ومنـه تنتقل عـدوى الأزمة عبر قناتي التصدير والإستيراد ومع بروز ملامح الركود التضخمي تكون الجزائر أمام معضلة التضخم المستورد.

* **تدهـور قيمـة الـدولار مقابـل الأورو**: طالما أن تسـعير صـادرات الجزائر تتم بالدولار ومعظم وارداتها بالأورو وحسـب تقرير صادر عن الأمم المتحدة[10] فإنّه مع تزايد عمق الأزمة يتمخض عن ذلك تذبذب أسعار صرف العملات وإنخفاض قيمـة الدولار أمـام الأورو بالنظر للمديونية والعجز في ميـزان المعاملات الجارية، وبالنسبة للإقتصاد الجزائري فإنّ الأثر السلبي سيبرز في إنخفاض إحتياطي الصرف Réserve de Change الموظف كفوائض مالية في سندات الخزانة الإمريكية لسببين هما معدل الفائدة الضعيف الذي لا يتجاوز 2 ٪ وتراجع قيمة الدولار.

مما سـبق نكتشـف ونستشـف أنـه بعمليـة حسـابية بسـيطة، إذا كان معـدل النمو الإقتصادي يقاس بالزيادة المحققة في الناتج الداخلي الخام من خلال الزيادة التي تحدث في أحـد مكوناته سـواء تلك المتعلقـة بحجم الإنفاق الإسـتهلاكي أو الإسـتثماري أو

الحكومي أو برصيد الميزان التجاري ($Pib=c+i+g+x-m$)، فهناك إجماع على أن معدلات النمو المحققة في الجزائر تعزى إلى عوائد المحروقات التي توجه إلى الإنفاق العمومي (ميزانية التسيير والتجهيز) وإحتياطي الصرف لمواجهة خسائر سعر الصرف وتسديد فاتورة الواردات.

ثالثا: تحليل المبادلات التجارية الخارجية للإقتصاد الوطني (الميزان التجاري: 2008/ 2009)

الميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات Xt، وإجمالي الواردات Mt ويكتب: $Mt B=Xt-$، فهو جزء مهم من النشاط الإقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الإقتصادي. وترتبط التجارة الخارجية للإقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات سيما من المواد المصنعة ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وإرتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات (البترول والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان.

والجدول أدناه يبين لنا أرقام الميزان التجاري الوطني للفترة 2008 / 2009:

جدول (1) يبرز رصيد التجارة الخارجية للإقتصاد الجزائري 2008 / 2009 / الوحدة: مليار دولار

	عام 2007	عام 2008	عام 2009	معدل التغير 08/09
الصادرات الإجمالية FOB	59.518	79.289	45.194	٪ 44.91 -
الواردات الإجمالية CIF	27.439	39.479	39.103	٪ 0.95 -
رصيد الميزان التجاري	32.079	39.819	5.900	٪ 88.48 -
معدل التغطية (٪)	217	201	115	-

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2007 / 2009، (الجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS)، تمت المعاينة يوم: 22 - 2 - 2011

ومـن الجدول أعـلاه فقد حققـت التجارة الخارجيـة الجزائرية توازنا حسـابيا على مرّ السـنوات السابقة لكنّه توازن مضلل وهش ويعاني إختلالات بنيوية يتأثر بتقلبات أسـعار المحروقات في السوق الدولية ومكرّس للتبعية الغذائية وبذلك لم يتـم تحقيق نتائج مسـتديمة في الميزان التجاري خـارج المحروقات. وتكون بذلك الإفـرازات السـلبية للأزمـة المالية ملموسـة عـلى المديين المتوسـط والبعيد وتضر بمسـتوى رفاهيـة أفـراد المجتمع. حيـث إنّ إرتفـاع الأورو يسـهم في جعل قيمة المنتجـات الموجهـة نحـو التصدير مرتفعـة مقابل المنتجـات الإمريكيـة واليابانية والصينية ثم إن تراجع الدولار (الجزائر لا تتعامل مع الولايات المتحدة الإمريكية كثـيرا في مجـال الواردات بإسـتثناء الحبوب) يـؤدي إلى التأثير عـلى قيمة إحتياطي الـصرف الجزائـري رغـم أن الجزائر عمـدت إلى تنويعـه بحيث يشـكل 55 ٪ من الأورو و45 ٪ مـن الـدولار. ورغم أن الجزائر إسـتفادت من إرتفـاع المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي إلاّ أنّها بحكم إرتباطها بالدولار تتأثر بتقلبات السـوق ليبقـى الاقتصاد الجزائري هش رهين أسـعار المحروقات وتقلبات سـعر الصرف.

وسـجّلت التجـارة الخارجية الجزائرية خـلال عام 2009 زيـادة في قيمة الميزان التجاري، قدرت بـــ 4.586 مليار دولار وإنخفاض في قيمته بأكثر من 88 ٪ مقارنة بعـام 2008، وهـذا راجـع إلى الإنخفاض المهـم لقيمة الصادرات بنسـبة 44.91 ٪، وبعبـارة أخـرى فإننا نلمـس وجود تغير سـلبي والـذي أظهره الميـزان التجاري (– 88.48 ٪) بمعـدل تغطيـة 115 ٪ عام 2009، وهذا مـا يؤكد الحقائق التي مفادها أن إقتصاديـات البلـدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسـعار المواد الولية المصدرة . وهذا بعكس الفترة 2007 / 2008، حيث حسـب معطيات المركز الوطني للإحصائيـات والإعلام CNIS بالمديرية العامة للجمارك فقد حقق الميزان التجاري الجزائري فائض قدر سنة 2008 بـ 39.819 مليار دولار بنسبة إرتفاع بـ 19 ٪ مقارنة بـ 2007 بسبب الإرتفاع المستمر لحصة الصادرات، وهذه الأخيرة تأثرت بإرتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمي، وبما أن هيكل الصادرات من تغلب عليـه مـادة أولية بأكثر مـن 97 ٪ نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تسـاهم

في تغطيـة الـواردات إلاّ بنسـبة ضئيلة. حققت قيمـة التجارة الخارجيـة الإجمالية للإقتصـاد الجزائري سـنة 2008 زيادة من جانب الصـادرات بنحو 29.83 ٪ لتصل إلى 78.1292 مليار دولار، مقارنة مع 60.1744 مليار دولار سنة 2007، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة المطردة في أسعار النفط في البورصات العالمية. كما سجلت الـواردات الإجمالية زيادة هي الأخرى بنسـبة 44.1 ٪ لتبلغ قيمتها حوالي 37.4517 مليار دولار سنة 2008 قياسا بقيمة 25.9923 مليار دولار سنة 2007، وقد أتت هذه الزيادة لتلبية إحتياجات النشـاط الإقتصادي في ضوء إسـتمرار النمو الإقتصادي الناتج عن المخططات الخماسية للحكومة الجزائرية . وفي ذات الإطار، إرتفع وزن الصادرات الجزائرية في الصادرات العالمية ليصل إلى 0.744 ٪ عام 2008 التي بلغت فيها قيمة الصادرات العالمية 1.049.816 مليون دولار.

وفي نفس السياق تكشف الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية عن إنكـماش معدل تغطية الصـادرات بالواردات للمرة الثانية على التوالي للفترة 2007 / 2009، وذلـك يعزى إلى لعاملي إرتفاع قيمة الواردات وتراجع قيمة الصادرات. وبالنسـبة لمعدل التغطية فقد ظل يتزايد وهو أكبر من 100 ٪ وبلغ أعلاه سـنة 2006 حيـث تجـاوز 264 ٪ (لأنّ معدل تغير عوائد الصادرات تجـاوز 18 ٪ عكس معدل تغـير الواردات الذي لم يتجـاوز 6 ٪، وأمّا معدل التغطية لعام 2009 فقد بلغ 115 ٪ نتيجة تراجع أسعار المحروقات[11]).

رابعا: تحليل المبـادلات التجارية الخارجية للإقتصاد الوطني (دالة الصادرات: 2000 / 2009)

إنّ قطاع المحروقات على الرغم من كونه يشـكل المصدر الأساسي في الحصول عـلى الإيرادات بالعملـة الصعبة. وعلى الرغم من السياسـات الجديـدة والمتصلة بتنويع صادرات هذا القطاع إلا أن المشكلات التي تصاحب صادراته سواء تعلق الأمر بتصدير النفط الخام وتقلبات السـوق والآثار التي تنجم عن الإنخفاض في أسـعاره في أحيان كثيرة أو مشاكل تصدير الغاز الطبيعي والمتمثلة بالخصوص في المشـاكل مع الشركات التـي وقّعت الجزائر معها عقود طويلـة الأجل، إضافة إلى

منافسة الغاز السوفياتي للغاز الجزائري في الأسواق الأوروبية، وهذا ما يقود إلى ضرورة التفكير في إمكانية تصدير منتوجات صناعية وفلاحية من شأنها المساعدة على إيجاد بديل ولو جزئي يعوض صادرات المحروقات.

وفي هذا الإطار يحرص صناع القرار الإقتصادي في الجزائر على تعزيز صادراتها خارج المحروقات والحيلولة دون تراجعها مجددا، على خلفية ما حصل خلال السنتين الأخيرتين بـ 1.94 مليار دولار سنة 2008، و1.07 مليار دولار العام المنقضي. ولمعالجة وتناول هذه الجزئية الإستراتيجية، والتي تعتبر في غاية ومنتهى الأهمية ندرج الجدول أسفله:

جدول (2) يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009/ 2000 / الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
2000	21.419	97.20	0.612	2.80	22.031	100
2001	18.484	96.60	0.684	3.40	19.132	100
2002	18.820	96.20	0.734	3.80	19.554	100
2003	23.800	97.20	0.664	2.80	24.464	100
2004	30.980	97.5	0.788	2.50	31.775	100
2005	44.989	97.80	1.012	2.20	46.001	100
2006	53.433	97.80	1.180	2.20	54.613	100
2007	58.206	97.80	1.312	2.20	59.518	100
2008	79.298	97.50	1.940	2.50	81.238	100
2009	44.124	97.60	1.07	2.40	45.194	100

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2000 / 2009، (الجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS)، تمت المعاينة يوم: 22 – 2 – 2011

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري خارج مجال المحروقات يعاني من عجز كبير جداً قدّر عام 2009 بـ – 38 مليار دولار، بل إنّ الصادرات خارج المحروقات لا تغطي نفقة إستيراد الدواء ولا حتى بودرة الحليب. وذلك بسبب قوة المنافسة في السوق العالمية. إضافة إلى أن الصادرات خارج المحروقات تتشكل من المشتقات (تمييع الغاز الطبيعي وتكرير البترول). وفي السياق ذاته فإن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 / 2008 قد تضاعف، حيث إنتقل من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 81238 مليون دولار سنة 2008 أي بإرتفاع قدره 268.74 ٪.

وهذه النتيجة تعطي أملا كبيرا بيد أنه سرعان ما تتلاشى إذا قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من 97 ٪ من إجمالي الصادرات، وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بـ 37 ٪، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام منخفضة جدا مقارنة بمساهمة القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية).

وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية نجد أن الصادرات الجزائرية تتكون أساسا من المحروقات (1986: 97.7 ٪ ؛ 1995: 96.2 ٪ ؛ 2007: 97.8 ٪) بينما المنتجات من غير المحروقات لا تشكل إلاّ (1986: 2.3٪ ؛ 1995: 3.8 ٪ ؛ 2007: 2.2 ٪) على التوالي من حيث القيمة بلغت 166 مليون دولار عام 1986، و 355 مليون دولار عام 1995، و1312 مليون دولار عام 2007. وتعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة 7.08 ٪ من إجمالي الصادرات الوطنية) 784.79 مليون دولار)، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع. وكما يلاحظ فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة 2000 إلى غاية 2008، ما عدا التراجع الذي عرفته عام 2003 (– 0.8 ٪) والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع

غـزو العراق أجـبر العديد من المؤسسـات الجزائرية المصدرة مثـل Sonacome إلى وقـف صادراتها هناك، وفي السـياق ذاته فـإنّ إنخفاض صـادرات الجزائر خارج المحروقات لعام 2009، ناجم عن عدة عوامل بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديديـة، فضلا عن حظر تصدير المواد الغذائية المسـتخرجة مـن المواد المدعمة، ناهيك عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية[12].

مما سبق يمكن القول أن بقاء المحروقات كمكون رئيسي للصادرات الجزائرية، يؤكد حقيقة عدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية والذي هو شبيه بنظيره في الدول الناميـة والذي تحتل فيه سـلعة أوليـة واحدة الأهمية الكـبرى في جملة الصادرات. إذ تبقـى تمثـل أهـم المبيعـات الجزائريـة للخـارج خـلال عـام 2009 بنسـبة تقـدر بـــ 97.6 ٪ مـن القيمـة الإجمالية للصـادرات، كما تم تسـجيل نقـص وإنكماش في العائـدات بأكثـر من 44 ٪ مقارنة مع عام 2008، وذلك راجع أساسـا إلى إنخفاض سعر برميل البترول.

أمّا بالنسـبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى هامشـية ونسبتها ضئيلة جدا تقدر بـــ 2.4 ٪ من القيمة الإجمالية للصادرات بقيمة 1.05 مليار دولار. كما عرفت هـذه الصـادرات نقـص بمعـدل 46 ٪ مقارنـة مع عـام 2008 . وتأتي هـذه الأرقام المذهلة التي تحوي في طياتها مفارقات ومفاصلات عجيبة، إذ كيف تصنف الجزائر ضمـن الدول الأقل تصديرا خـارج المحروقات من بين الـدول النفطية؟!، وهي التي تمتلك وتزخر بإمكانات إسـتثمارية جسـيمة في الثروات الدائمة في المجالات الزراعية والصناعية والخدماتية تعبد لها الطريق لتصبح في مصاف الدول المتقدمة، وبدرجـة أقل الـدول الناشـئة. ومنه نسـتنتج ضعف تنافسـية الاقتصـاد الوطني أثنـاء التصديـر، نظرا لضعف معـدلات التصدير خـارج نطاق الثـروات الريعية والطاقـات الأحفورية. إلى جانب ضعف ديناميكية النشـاط الصناعي في الإنتاج خارج المحروقات.

وننتقل الآن لعرض وتحليل المناطق الجغرافية للمتعاملين مع الجزائر (تكتلات ودول):

جدول (3) يوضح المناطق الجغرافية التي تمونها الجزائر لفترة عام 2009 / الوحدة: مليون دولار 2010–2002

	2008		2009		التغير 08 / 09
	القيمة	٪	القيمة	٪	٪
الإتحاد الأوروبي	41246	52.01	23186	51.3	43.79 –
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الإتحاد الأوروبي	28614	36.08	15326	33.91	46.44 –
الدول الأوروبية الأخرى	10	0.01	7	0.02	–
إمريكا الجنوبية	2875	3.63	1841	4.07	35.97 –
آسيا	3765	4.75	3320	7.35	11.82 –
الدول العربية خارج المغرب العربي	797	1.01	564	1.25	29.23 –
دول المغرب العربي	1626	2.05	857	1.90	47.29 –
الدول الإفريقية	365	0.46	93	0.21	–
المجموع	**79298**	**100**	**45194**	**100**	**- 43.01**

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (من الموقع الإلكتروني: http:// www.algex.dz)، تمت المعاينة يوم: 22 – 2 – 2011

من خلال هذا الجدول يتضح أن البيانات الصادرة عن نظم المعلومات الاقتصادية الوطنية والمتعلقة بالمبادلات الخارجية لكل منطقة جغرافية على أن صادرات الجزائر عام 2009 تتوجه نحو دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 51.3 ٪ تترجم قيمة 23.186 مليار دولار والتي عرفت إنكماشا مقارنة بعام 2008 التي كانت 41.246 مليار دولار (– 43.79 ٪)، وبعد ذلك تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD خارج الإتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في هيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية بـ 33.91 ٪ رغم أنها إنخفضت من 28.614 مليار دولار عام 2008 إلى 15.326

مليار دولار عام 2009 أي بـ 46.44 ٪، ومنه تستقطب أوروبا أهم حصة من الصادرات الجزائرية (733 مليون مستهلك).

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب سياسية وإقتصادية وتاريخية وجغرافية، وفي هذا الصدد وبخصوص انعكاسات إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فإن الجزائر لم تستغل الفرصة المتاحة على أكمل وجه بسبب نقص العرض وغياب متابعة حقيقية لعمليات دخول المنتوج إلى الأسواق الأوروبية حيث إن 10 بالمائة فقط من المواد المصدرة تتم متابعتها حتى آخر مرحلة، ومنه يجب التأكيد على إلزامية بذل مزيد من الجهود من طرف جميع الجهات المعنية وعبر كامل مراحل العملية، إنطلاقا من مرحلة الإنتاج إلى التخزين ثم التغليف والتبريد فالتسويق، سعيا لترقية تجارة الجزائر الخارجية. وحلت بعدها دول آسيا بقيمة واردات جزائرية 3.320 مليار دولار تمثل 7.35 ٪ (كوريا الجنوبية بـ 1460 مليون دولار، الصين بـ 874 مليون دولار، والهند بـ 507 مليون دولار)، ثم تأتي دول إمريكا الجنوبية في المرتبة اللاحقة بمبلغ مقداره 1.841 مليار دولار نصيب البرازيل منه 1.466 مليار دولار، وفي هذا الصدد فقد دخلت الجزائر في مفاوضات لدخول السوق المشتركة لإمريكا الجنوبية.

وبالرغم من وجود علاقات قوية تربط الجزائر بالمنطقة العربية لاسيما بعد إنضمام الجزائر لإتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر (دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2005 وتندرج في إطار تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المفروضة) عام 2007 بقمة الرياض، وإنطلاق الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي للإتفاقية في جانفي 2009. إلا أن مبلغ 1.421 مليار دولار كصادرات جزائرية موجهة نحو دول المغرب العربي بـ 857 مليون دولار (تونس بـ 450 مليون دولار بـ 7 إتفاقيات ثنائية، المغرب بـ 392 مليون دولار بـ 11 إتفاق ثنائي). وباقي المنطقة العربية بـ 564 مليون دولار تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات والتوقعات المنشودة والجهود المتواضعة المبذولة التي تفتقد إلى الإرادة السياسية، وحتى لا نطيل النفس في هذه الجزئية فالجدير بالذكر أن مصر تعتبر الزبون الأهم للجزائر في المنطقة حيث بلغت قيمة الصادرات عام 2009 حوالي 437 مليون دولار بعد أن تقلصت مقارنة بعام 2008 بـ 56.52 ٪ (أي 1.05 مليار دولار).

والملاحظة الأساسية هنا هي غياب شبه كلي للمنطقة الإفريقية إذ تصدر الجزائر لدول هذه القارة 93 مليون دولار فقط تمثل 0.21 ٪ وهي نسبة ضئيلة جدا بالنظر

للإتفاقيات الموقعة والقمم المنعقدة في هذا الشأن (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD) لذلك يطالب بعض الخبراء والمتعاملين الإقتصاديين الجزائريين جعل مدينة تمنراست (1800 كلم جنوب غرب الجزائر) قطبا يخصص لترقية الصادرات نحو القارة الإفريقية، نظرا إلى موقعها الإستراتيجي المحاذي لدول منطقة الساحل، على غرار مالي والنيجر والتشاد، والدعوة إلى إنشاء مجلس مركزي للتصدير هناك كخطوة كفيلة بإنعاش منظومة الصادرات وتدارك التأخر المسجّل. وقد نجم عن هذه الإنخفاضات تغير في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات الجزائرية بنسب متفاوتة. وفي الإطار ذاته، تبقى الولايات المتحدة الإمريكية تتصدر قائمة أهم الدول الشريكة مع الجزائر بقيمة 10.365 مليار دولار بأهمية نسبية 22.93 ٪ عام 2009 رغم إنخفاضها مقارنة بعام 2008 بـ 45.45 ٪[13].

وهذا يستوجب ضرورة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتبني إستراتيجيات مدارها على حتمية إحلال الواردات. ولتحقيق ذلك فلابد من إرساء دعائم ومقومات مناخ إستثماري متين قوامه المنظومة القانونية والمالية والسياسية المستقرة، على غرار أنه يجب التصدير نحو أفريقيا والوطن العربي. إذ أن صادرات الجزائر للدول العربية لا تتجاوز **3.15** ٪ وبنسبة أقل نحو أفريقيا التي لا تزال مهملة في خريطة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وتجد هذه الصادرات صعوبة في دخول السوق الأوروبية بسبب عدم قدرتها على منافسة سلعها. وفي هذا الصدد، لابد من البحث عن حلول لتنويع بنية وهيكلة الاقتصاد الوطني بأن تنشأ مؤسسات شراكة مع الإتحاد الأوروبي تساعد على رفع مهارة العمال وتطوير وسائل الإنتاج ومن ثم جودة الإنتاج، وعن طريق الشريك الأوروبي تدخل السوق الأوروبية بمعايير الجودة العالمية.

خامسا: تحليل المبادلات التجارية الخارجية للإقتصاد الوطني (دالة الواردات: 2008/ 2009)

لقد كشفت الحصيلة الإجمالية لمصالح الجمارك لسنتي 2008 و2009 نسب نمو معتبرة وتطور كبير ومقلق للواردات الجزائرية، حيث إنخفضت قيمتها بنسبة طفيفة 0.95 ٪ فقط مقارنة مع عام 2008 حيث كانت 39.48 مليار دولار وأصبحت 39.10 مليار دولار (سجلت سنة 2009 إرتفاع في فاتورة واردات وسائل التجهيزات التي

إنتقلـت من 13.27 مليـار دولار عام 2008 إلى 15.27 مليار دولار خلال الفترة المعنية أي بزيادة تفوق 15 ٪).

وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية إرتفاع عملة الأورو قياسـا بالدولار في الوقت الذي سـجّل فيه النفط مستوى قياسي ثم إنخفض، فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدة عوامل للإقتصاد الوطني[14]:

1. زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع ؛

2. هـذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفـوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو ؛

3. إرتفـاع سـعر الأورو وهـي العملة التي تسـدد بها الجزائر وارداتها تسـهم في تراجع جني الأرباح جرّاء إرتفاع سعر النفط ؛

4. إرتفاع أسـعار المحروقات سـتزيد من تكلفة فاتورة الـواردات الجزائرية من سلع غذائية وتجهيزات الإنتاج (إرتفاع تكلفة الطاقة والنقل ... إلخ).

جدول (5) مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية 2009/ 2008

مجموعات المنتجات	2008		2009		معدل التطور
	القيمة	٪	القيمة	٪	٪
المواد الغذائية	7813	19.79	5810	14.86	25.64 –
المنتجـات الموجهـة لتشغيل آلات الإنتاج	12002	30.40	11924	30.49	0.65 –
التجهيـزات الصناعيـة والزراعية	13267	33.61	15273	39.06	15.12
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	6397	16.20	6096	15.59	4.71 –
المجموع الكلي	39479	100	39103	100	0.95 –

المصـدر: إعـداد الباحثـان بالإعتـماد على إحصائيـات التجـارة الخارجية الجزائريـة للفترة 2009، (الجـمارك الجزائريـة: www.douane.gov.dz مسـتخرجة مـن تقريـر المركـز الوطنـي للإعلام الآلي والإحصاء CNIS)، تمت المعاينة يوم: 22 – 2 – 2011

من خلال هذا الجدول نجد التركيبة السلعية للواردات الجزائرية لعام 2009[15]:

– **سلع التجهيزات الصناعية والزراعية** (وسائل نقل الأشخاص والبضائع، أجهزة كهربائية للإتصال والتلغراف السلكي، آلات الأشغال العمومية، جرارات، الخردوات والحنفيات، آلات وأجهزة تنقية وغربلة الأراضي، أنابيب، أجهزة آلية لمعالجة المعلومات): بلغت قيمتها 15.273 مليار دولار وتشكل نسبة 39.06 ٪ من مجموع الواردات ؛

– **المنتجات الموجهة لتشغيل آلات الإنتاج** (مواد البناء، الأنابيب والقنوات المقعرة من الحديد أو الفولاذ، قضبان من الحديد أو الفولاذ، الخشب، الزيوت الموجهة للصناعة الغذائية، أجزاء البناء، رقائق من الحديد أو من الفولاذ، البوليثيلين): بلغت قيمتها 11.92 مليار دولار وتشكل نسبة 30.49 ٪ من مجموع الواردات ؛

– مواد إستهلاكية غير غذائية (الأدوية، لوازم السيارات، أجهزة البث والإرسال، أجهزة التلفاز، المبردات وأجهزة التجميد): بلغت قيمتها 6.397 مليار دولار وتشكل نسبة 15.59 ٪ من مجموع الواردات ؛

– المواد الغذائية (الحبوب، الحليب ومشتقاته، السكر والمسكرات، القهوة والشاي، البقول الجافة، اللحوم): بلغت قيمتها 5.81 مليار دولار وتشكل نسبة 14.86 ٪ من مجموع الواردات. وتقوم الحكومة الجزائرية بدعم أسعار السلع المستوردة واسعة الإستهلاك كمسحوق الحليب والبطاطا والحبوب.

مما سبق نستنتج أن الجزائر تبقى رهينة السوق الدولية، وتعاني من تبعية كبيرة، إذ أن قيمة الواردات الجزائرية معتبرة وقياسية بسبب تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

(1) إرتفاع أسعار المنتجات المستوردة (الحبوب، الحليب، البن، التجهيزات الرأسمالية سيما ذات التقانة العالية، السيارات، الأدوية، ... إلخ)، إلى جانب خسائر سعر الصرف، كل هذا يؤدي إلى إرتفاع فاتورة الغلاف المخصص لتسديد قيمة الواردات ؛

(2) التذبذبات والتقلبات في أسعار المنتجات المصدرة (المحروقات) في البورصات العالمية.

كما أدت القروض الإستهلاكية الموجهة من طرف البنوك نحو العائلات إلى تغيرات جذرية في الأنماط الإستهلاكية للجزائريين، كما أن إنفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم

الخارجي أدى إلى إستيراد التضخم (تدهور القدرة الشرائية وتدهور الأجور الحقيقية). وفي هذا الإطار، يجدر بنا الإشارة إلى تحكم لوبيات التجارة الخارجية بالجزائر في أسعار منتجات إستراتيجية وحسّاسة في غذاء الفرد الجزائري التي تعرف إرتفاع فاحش، فالخواص يتحكمون في الإستيراد أكثر من القطاع العام وهؤلاء اللوبيات لديهم قدرات ونفوذ متغلغل في السلطة (إدارة الفساد وحمايته).

أما فيما يتعلق بالواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية فيظهر أن أهم حجم التبادلات يتم مع الإتحاد الأوروبي، وفيمايلي الموردين العشرة الأوائل للجزائر:

جدول (6) يبرز الموردين العشرة الأوائل للجزائر للفترة 2009/ 2008 / الوحدة: مليون دولار

	2009		معدل التطور 09/ 08
	القيمة	٪	٪
فرنسا	6160	15.68	5.88 –
الصين	4751	12.09	15.6
إيطاليا	3695	9.4	14.82 –
إسبانيا	2971	7.56	1.09
ألمانيا	2765	7.04	13.18
الولايات المتحدة الإمريكية	2005	5.1	9.6 –
تركيا	1746	4.44	28.57
اليابان	1194	3.04	16.15 –
كوريا الجنوبية	1120	2.85	14.99
البرازيل	884	2.25	18.66

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2009، (الجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS)، تمت المعاينة يوم: 22 – 2 – 2011

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر تستورد من دول الإتحاد الأوروبي ما قيمته 20.772 مليار دولار لتساهم في تغطية إحتياجاتها كأهم ممون بـ 52.86 ٪ عام 2009، وبعدها قارة آسيا بمبلغ 7.574 مليار دولار بنسبة 19.28 ٪، وفي المرتبة الثالثة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الإتحاد الأوروبي بـ 6.435 مليار دولار تمثل نسبة 16.83، ثم تليها إمريكا الجنوبية بـ 1.866 مليار دولار، وتبقى إفريقيا نسبتها ضئيلة جدا بـ 350 مليون دولار . أما فيما يتصل بالدول العربية فتستورد منها الجزائر ما قيمته 1.567 مليار دولار منها 478 مليون دولار للمغرب العربي . وتعتبر مصر الدولة الوحيدة من حيث قيمة توريد الجزائر بـ 503 مليون دولار تمثل 1.28 ٪ من قيمة إجمالي الموردين. حيث عرفت تطور بين عامي 2008 و 2009 بنسبة 41.96 ٪ . وإختلت بذلك المرتبة 16، ويرتقب أن تشهد هذه القيمة إنخفاضا سنة 2010 بعد تداعيات الحرب الإعلامية . وهذا التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية للجزائر يأتي بحكم إستيراد السلع الرأسمالية والمواد الغذائية من هذه البلدان وتصدير المحروقات لهذه البلدان بالخصوص [16] .

نستنتج مما سبق أن الجزائر تظل رهينة تقلبات أسعار المنتجات الغذائية الأساسية (اللحوم المجمدة، الحبوب، الحليب، السكر، البن، الشاي، الزيوت، البقول الجافة) في السوق الدولية مع تواضع الإنتاج المحلي، تزامن هذا مع تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. لذلك فإن إرتفاع تكلفة الإستيراد يعتبر هاجس حقيقي يعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية لأنه يتولد عليه ظهور الموجات التضخمية بنسب عالية. ومنه فإن الاقتصاد الجزائري بين فكي كماشة لعجز الحكومة عن إيجاد بدائل موضوعية. لبناء إقتصاد فعّال خارج المحروقات وتوظيف موارد إيرادات المحروقات في تنويع القاعدة الاقتصادية. لاسيما إذا علمنا أحادية التصدير يعتمد على مورد واحد أو ما يعرف في الأدبيات بالإقتصاد السلطاني.

خاتمة

يعرف الميزان التجاري الجزائري هشاشة بالنظر لتبعية الاقتصاد الجزائري المطلقة للمحروقات وعدم تحمله للصدمات الخارجية وضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما إنعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات، في وقت

إعتمدت فيه الحكومة مخططات تنموية بميزانيات ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004) وبرنامج دعم النمو الإقتصادي (2005 – 2009) والبرنامج الخماسي الأخير بغلاف مالي كبير يقدر بـ 265 مليار دولار (2010 – 2014) بمقاربة تهدف إلى تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة) للإندماج في السوق العالمية.

ويعزو الخبراء سبب هشاشة الاقتصاد الجزائري إلى ظاهرة العقدة الهولندية(*) أي الإعتماد المفرط على الثروة الريعية على غرار تقلبات سعر الصرف مع تغيرات أسعار النفط في البورصات العالمية حيث كشفت ثغرة أبقت الاقتصاد الجزائري عاجزا عن تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية. بحيث يتأثر بعدة عوامل:

(1) إرتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار يفضي إلى خسائر فروقات سعر الصرف ؛

(2) إرتفاع أسعار المحروقات تسهم في إرتفاع المواد الغذائية ومواد التجهيز (أي تكلفة الطاقة والنقل والشحن ... إلخ).

(3) تستورد الجزائر بعملة الأورو (66 ٪ من المشتريات الجزائرية تتم بالعملة الأوروبية) وتصدر بالدولار (98 ٪ من المبيعات الجزائرية تتم بالعملة الإمريكية).

ومنه فإن خسائر الاقتصاد الجزائري مزدوجة (أي خسارة قيمة الواردات زائد خسارة سعر الصرف)، وبما أن سعر المنتجات والسلع المستوردة تتضاعف فالجزائر تدفع مبالغ ضخمة لشرائها. لذلك نقترح مايلي:

– ضرورة تنويع مصادر التموين أي تنويع عملات الإستيراد لتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف (أي تنويع الواردات خارج الإتحاد الأوروبي لتفادي تسجيل خسائر الصرف وتقليل الأعباء على المؤسسة لأن الدول الأوروبية توظف قوة الأورو للتخفيف من فاتورة الطاقة)، مع التحكم الحقيقي والعقلاني في الموارد المتاحة والتوجيه المدروس للمشروعات التنموية الوطنية.

– ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية التصديرية لأن بقاء إيرادات الخزينة مرهون بتقلبات أسعار المحروقات أمر يدعوا إلى توخي الحيطة والحذر سيما بالنظر إلى العوامل المؤثرة فيها.

– الإسراع في تأهيل المؤسسات الاقتصادية والتركيز على القطاعات القائدة ذات التوجه التصديري، إضافة إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار إحلال الواردات وترقية الصادرات خارج المحروقات وربطها بالسياسة الصناعية والزراعية.

– ضرورة تفعيل مجهودات الإصلاح الزراعي لتقليص التبعية وتحقيق الأمن الغذائي، لذا يجب وجود نية لدى الحكومة في التغيير والإصلاح.

– ضرورة محاكاة الدول ذات التجارب الناجحة والرائدة سيما من الدول الناشئة (الصين، الهند، كوريا الجنوبية، البرازيل، جنوب إفريقيا، تركيا، أندونيسيا، ماليزيا، النمور الآسيوية) بأن تحذو حذوهم من خلال إنتاج فائض القيمة والإنتقال من التصنيع المحلي إلى التصدير، وإحترام المواصفات العالمية للتقييس وإحترام المقاييس العالمية لحماية البيئة.

الهوامش

*) تستفيد دول الإتحاد الأوروبي من إرتفاع عملتها للتخفيف من فاتورة إستيراد النفط وتستفيد الولايات المتحدة الإمريكية من الدولار المنخفض لتوظيفه في الحروب التجارية وذلك للتصدير أكثر والتقليل من الإستيراد (المنتجات الإمريكية تصبح أقل سعر وأكثر تنافسية)، مع تحقيق شرط المرونة في الأسواق الخارجية $ex \pm em < 1$، لذلك فالتوصيات المقدمة من صندوق النقد الدولي بشأن تخفيض العملة الوطنية (الدينار الجزائري) لم تكن مجدية بل عمّقت من الأزمة، لأن المنتجات الجزائرية ضعيفة القدرة التنافسية (السعرية، النوعية، الفنية)، أي إنعدام مرونة الطلب الخارجي بمعنى أدق تخفيض الدينار لا يؤدي إلى زيادة الصادرات (العملة الصعبة) لأن الطلب الإستهلاكي الخارجي على السلع خارج المحروقات يكاد يكون منعدم . وفي هذا الصدد تتأثر كل من دالتي الصادرات والواردات بعدة متغيرات:

- Dettes , P , Bp , Pop , Pib , Tch , Rch = F(Exp , Imp , …) .

2) تقرير التنافسية العربي الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http://www.api.org)، تمت المعاينة يوم: 2011-2-12.

*) جاءت سويسرا في المرتبة الأولى من بين 133 دولة شملتها الدراسة . وقفزت سويسرا التي كانت في المرتبة الثانية في التقرير السابق، إلى المرتبة الأولى متقدمة على الولايات المتحدة بسبب ما حققته من تقدم في المجالات الإثني عشرة التي يقوم عليها تقويم التنافسية العالمي . ولاشك أن أكبر عامل جعل سويسرا تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية ودول مثل سنغافورة والسويد والدنمارك التي تبوأت المراتب الخمس الأولى، هو إمتلاكها لثقافة تجارية متطورة جدا. بينما تصدرت دولة قطر قائمة الدول العربية بإحتلالها للمرتبة 22 عالميا .

4) إبراهيم عبد الحفيظ: دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص . 159

5) أنظر إلى:

- التقارير السنوية للتطور الإقتصادي والنقدي الصادرة عن البنك المركزي (من الموقع الإلكتروني: http://www.bank-of-algeria.dz)، تمت المعاينة يوم: 2011-2-12

- تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي بدافوس (من الموقع الإلكتروني: http: / / www.weforum.org/)، تمت المعاينة يوم: 2011-2-12

6) نقلا عن حوار مع البروفيسور عبد الحق لعميري مدير المعهد العالي للتسيير والتخطيط (http: / / www.aljazeera.net ISGP)، تمت المعاينة يوم: 2011-3-17

*) بلغت إيرادات الدول الصناعية من تكرير النفط وبيع مشتقاته عام 2000 واحد تريليون دولار (ألف مليار دولار) بينما بلغت عوائد منظمة الأوبك ما قيمته 250 مليار دولار . بسبب تدهور شروط التبادل فقد تزايدت الفجوة بين سعر النفط الخام وسعر النفط المشتق والمكرر وتحصل الأوبك على السدس (6 / 1) . ففي عام 2001 عندما كانت أسعار المحروقات منخفضة كان:

- الناتج الداخلي الخام لإسبانيا أكبر من الناتج الداخلي الخام للدول العربية مجتمعة ؛
- رقم أعمال شركة جنرال موتورز أكبر من الناتج الداخلي الخام لدولة أندونيسيا ؛
- رقم أعمال شركة آي بي أم أكبر من الناتج الداخلي الخام لدولة ماليزيا ؛
- رقم أعمال شركة سوني أكبر من الناتج الداخلي الخام لدولة مصر .

8) أنظر إلى:
– صندوق النقد العربي: الإستبيان الإحصائي للتقرير الإقتصادي العربي الموحد العام بأبوظبي لسنة 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني:www.amf.org:// http)، تمت المعاينة يوم: 2011-5-5
– تقرير ضمان الإستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات لعام 2009 بالكويت (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http:www.iaigc.org)، تمت المعاينة يوم: 2011-5-5
– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بنيويورك: تقرير الإستثمار العالمي لعام 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: www.unctad.org // :http)، تمت المعاينة يوم: 2011-3-21
– عبد المجيد قدي: الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص ص . 10 – 11
9) قراءة حوصلية لمجموعة من المصادر في الشبكة العنكبوتية:
– الموقع الإلكتروني للجزيرة القطرية: حوارات مع خبراء جزائريين كعبد المالك سراي ومحمد بلقاسم بهلول وبدعيدة عبد الله (www.aljazeera.net // :http)، تمت المعاينة يوم: 2010-1-8
– الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر الجزائرية: حوارات ومقالات لحفيظ صواليلي وسليم عبد الرحمان مع خبراء الاقتصاد والنفط كأحمد بن بيتور وعبد الرحمان مبتول وآلان ساركيس وفرانسوا بيران (www.elkhabar.dz // :http)، تمت المعاينة يوم: 2011-2-6
– الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية: حوارات مع وزير المالية كريم جودي ووزير التجارة مصطفى بن بادة ورئيس المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي CNES محمد الصغير باباس (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: www.radioalgérie.dz// :http)، تمت المعاينة يوم: 2011-4-19
– خبابة عبد الله وشوتري آمال: التسيير الفعال بين إشكالية المورد ونظرية النمو الصفري (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2005، ص ص . 6 – 8 .
10) الأمم المتحدة: الوضع الإقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: www.un.org// :http)، تمت المعاينة يوم: 2011-5-5
11) تم الإعتماد في عملية التحليل على المادة العلمية التالية:
– تقارير المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي الصادر عن المديرية العامة للجمارك (قراءة حوصلية للموقع الإلكتروني: www.douane.gov.dz// :http)، تمت المعاينة يوم: 22-2-2011
– شرفاوي عائشة: تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص . 108 – 109
– سمير شنيني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص . 63 – 74

– جاري فاتح: الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية (1989–2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 115.
– براق محمد: آثار اليويو على التجارة الخارجية للدول العربية (مع دراسة حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول اليويو وإقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005، ص ص . 198 – 201.
12) تم الإعتماد في عملية التحليل على المادة العلمية التالية:
– سعيدي وصاف: تنمية الصادرات والنمو الإتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص ص . 12 – 14
– عبد المجيد قموح: الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 21، 2004، ص ص . 139 – 140
- Amor Khelif: la réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie, les cahiers du CREAD, N°50 , Alger , 1999 , pp.71-83
– سمير شنيني: المرجع السابق، ص ص . 68 – 71
13) تم الإعتماد في التحليل على المادة العلمية التالية:
– سكينة بن حمود: إستراتيجية الصادرات من غير المحروقات (الصادرات الصناعية)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 02/ 17، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص . 172 – 173
– سعيدي وصاف: المرجع السابق، ص . 11
– عبد الحميد زعباط: الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص ص . 53 – 62
– براق محمد: المرجع السابق، ص . 197
– أوراق من اليوم الإعلامي حول المنطقة العربية للتبادل الحر (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: www.algex.dz / / :http)، تمت المعاينة يوم: 2011–2–22
– أبحري سفيان: شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وآثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص ص . 85 – 90
– حنيش الحاج: الأورو وإنعكاساته على بنية التجارة الخارجية (أسعار الصرف والمديونية الخارجية للجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص 88 – 92.
– شعيب شنوف: العرب ما بعد البترول، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007، ص ص . 59 – 63
– كمال رزيق: مستقبل التكامل الإقتصادي العربي في ظل متطلبات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007، ص ص . 28 – 33
- Bouyacoub Ahmed: Entreprise et Exportation , quelle dynamique ? , les cahiers du CREAD , N° 43 , Alger , 1998 , P.09

14) أنظر إلى المراجع التالية:

- Abdrrahmane Mebtoul: Sonatrach , c'est l'Algérie , Abhath Iktissadia , revue economique mensuelle , dar elabhath , alger , mars 2010, pp . 44 – 49

– متناوي محمد: المنظمة العالمية للتجارة وإنضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص ص . 145 – 150

15) أنظر إلى:

– المديرية العامة للتجارة الخارجية (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة: http: / /www.mincommerce.org.dz)، تمت المعاينة يوم: 22–2–2011

– الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: / / :http www.algex.dz)، تمت المعاينة يوم: 22–2–2011

16) أنظر إلى:

– المديرية العامة للتجارة الخارجية (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة: http: / /www.mincommerce.org.dz)

– عابد شريط: واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 21، 2004، ص ص . 114 – 116

*) المقصود بهذا المعطى الذي يطلق عليه في أدبيات الاقتصاد المعاصر بالعقدة الهولندية أنّ أسعار الصادرات أقل من أسعار الواردات، حيث تتكون السلع المصدرة من الثروات الريعية الركازية الناضبة والتي تصدر كمواد أولية خام على غرار الطاقات الأحفورية، بينما تتشكل السلع المستوردة من التجهيزات الرأسمالية عالية التقانة.

قائمة المراجع المعتمدة باللغة العربية

1 – التقارير

– تقاريـر المركز الوطني للإحصائيات والإعـلام الآلي الصادر عن المديرية العامة للجمارك (قراءة حوصلية للموقع الإلكتروني: http: / /www.douane.gov.dz/)

– تقاريـر المديرية العامـة للتجارة الخارجية (قراءة حوصليـة من الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة: http: / /www.mincommerce.org.dz/)

– تقاريـر الوكالـة الجزائريـة لترقيـة التجارة الخارجيـة (قراءة حوصليـة من الموقع الإلكتروني: http: / / www.algex.dz)

– التقاريـر السـنوية للتطـور الإقتصادي والنقـدي الصادرة عن بنـك الجزائر (من الموقع الإلكتروني: http: / /www.bank-of-algeria.dz/)

– صندوق النقد العربي: الإسـتبيان الإحصائي للتقرير الإقتصادي العربي الموحد العام بأبوظبي لسـنة 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: .www:/ / http amf.org)

– تقريـر ضـمان الإسـتثمار الصادر عن المؤسسـة العربيـة لضمان الإسـتثمار وإئتمان الصادرات لعام 2009 بالكويت (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: .http:www iaigc.org)

– تقريـر التنافسـية العـربي الصادر عن المعهـد العربي للتخطيـط بالكويت (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http: / /www.api.org/)

– تقرير التنافسـية العالمي الصـادر عن المنتدى الإقتصـادي العالمي بدافوس (من الموقع الإلكتروني: http: / /www.weforum.org/)

– مؤتمـر الأمم المتحدة للتجـارة والتنمية بنيويورك: تقرير الإسـتثمار العالمي لعام 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http: / / www.unctad.org)

– الأمم المتحدة: الوضع الإقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http: / /www.un.org/).

2 – المجلات

– سـكينة بـن حمـود: إسـتراتيجية الصـادرات مـن غـير المحروقات (الصـادرات الصناعية)، مجلة علوم الاقتصاد والتسـيير والتجارة، العدد 02/ 17، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008

– عبد الحميد زعباط: الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2004
– عبد المجيد قدي: الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2009
– سعيدي وصاف: تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002
– عبد المجيد قموح: الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 21، 2004
– عابد شريط: واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 21، 2004

3 – الملتقيات

– خبابة عبد الله وشوتري آمال: التسيير الفعال بين إشكالية المورد ونظرية النمو الصفري (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2005.
– براق محمد: آثار اليويو على التجارة الخارجية للدول العربية (مع دراسة حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول اليويو وإقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005.
– شعيب شنوف: العرب ما بعد البترول، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007.
– كمال رزيق: مستقبل التكامل الإقتصادي العربي في ظل متطلبات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007.

4 – الرسائل

– متناوي محمد: المنظمة العالمية للتجارة وإنضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003

- أبحري سفيان: شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وآثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003
- حنيش الحاج: الأورو وإنعكاساته على بنية التجارة الخارجية (أسعار الصرف والمديونية الخارجية للجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001
- إبراهيم عبد الحفيظ: دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008
- شرفاوي عائشة: تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001
- سمير شنيني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006
- جاري فاتح: الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية (1989-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

5 - المواقع

- الموقع الإلكتروني للجزيرة القطرية: حوارات مع خبراء جزائريين كعبد المالك سراي وعبد الحق لعميري ومحمد بلقاسم بهلول وبدعيدة عبد الله (http: // www. aljazeera.net)
- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر الجزائرية: حوارات مع خبراء الاقتصاد والنفط كأحمد بن بيتور وعبد الرحمان مبتول وآلان ساركيس وفرانسوا بيران (http: // www.elkhabar.dz)
- الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية: حوارات مع وزير المالية كريم جودي ووزير التجارة مصطفى بن بادة ورئيس المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي CNES محمد الصغير باباس (http: // www.radioalgérie.dz).

- Amor Khelif: la Réforme du Secteur des Hydrocarbures en Algérie, les cahiers du CREAD, N°50, Alger, 1999
- Bouyacoub Ahmed: Entreprise et Exportation, quelle dynamique?, les cahiers du CREAD, N° 43, Alger, 1998
- Abdrrahmane Mebtoul: Sonatrach, c'est l'Algérie, Abhath Iktissadia, Revue Economique Mensuelle, dar elabhath, Alger, 2010

معالجة تغير الظروف في تنفيذ عقود التجارة الدولية

فاطمة عاشور
المركز الجامعي لتيبازة

مقدمة

تتميز عقود التجارة الدولية بأنها عقود ذات طابع تنفيذي غير فوري، كما تتميز عن غيرها من العقود الداخلية بطول مدتها، ويرجع طول مدتها إما إلي اتفاق الأطراف ورغبتهم في تحقيق قدر من الاستقرار في معاملاتهم كما في عقود الامتياز وعقود التوريد، أو إلى طبيعة العقد ذاته وضخامة الأعمال المطلوب القيام بها التي تحتاج إلى وقت طويل لكي يتمكن الأطراف من تنفيذ التزاماتهم كما هو في عقود نقل التكنولوجيا وعقود إنشاء المصانع الجاهزة والطرق الدولية.

وما دام العقد ممتدا لزمن طويل، فإنه سيكون عرضة للتأثير بتغير الظروف المحيطة به، وإذا كانت التغيرات في الظروف المحيطة بالعقد لها أثر واضح على المستوى الداخلي فإن هذا الأثر يتعاظم ويزداد على المستوى الدولي، إذ غالبا ما تشهد حركة الأسواق العالمية تغيرا ملحوظا في أسعار المواد الأولية المصنعة أو المنتجة بسبب بعض الأحداث والظروف .

فإذا طرأ أي تغيير على الظروف المحيطة بالعقد، فإن هذا سيؤثر لا محال على عناصر العقد وتتأثر تبعا لذلك التزامات المتعاقدين فتجعل تنفيذها إما أمرا مستحيلا أو مرهقا، فيصاب الأطراف بأضرار فادحة.

وقد أدى الواقع المذكور إلى خلق مفاهيم جديدة فرضتها ظروف وملابسات التجارة الدولية، جعلت من الواضح عدم ملائمة القواعد والنظم القانونية المختلفة في التشريعات الوطنية في مسايرة التطورات على مستوى التجارة الدولية،

فالحلـول التي تتضمنها القوانين الوطنية تتصدى، بالدرجة الأولى إلى المشـكلات الناجمة عـن العلاقات الداخلية تحديداً، وتكون نظرتهـا إلى العلاقات الدولية وما يصاحبها من مشكلات ناجمة عن تغير الظروف على سبيل الاستثناء، فنظرية القوة القاهـرة على سـبيل المثال لا تسـتوعب في أغلـب الأحيان الحـالات ذات الطابع الاقتصـادي والتكنولوجـي في العقـود الدولية، أما نظرية الظـروف الطارئة فإنها تعجـز، أيضا عـن معالجة ما ينجم عن تغـير ظروف العقود الدوليـة بما تخوله من سـلطة للقاضي في تعديل العقد في حـين أن العقود الدولية تتضمن شرط اللجوء إلى التحكيم لفض أي نزاع قد يثور بمناسبة تنفيذ العقد .

لذلـك، فقـد أوجد واقع عقود التجـارة الدولية حلولاً قـد اعترف من خلالها للأطراف بحرية واسعة في تنظيم عقودهم بمقتضى نوعين من الشروط:

النوع الأول: وتسمى شروط التعديل التلقائي للعقد، وتهدف هذه الشروط إلى تعديل بنود العقد تلقائياً دون حاجة إلى تدخل الأطراف أثناء إجراء التعديل، ومن تلك الشروط شرط الإبقاء على القيمة على أساس مؤشر معين، أو شرط الإبقاء على القيمة رغم تغير العملة.

النـوع الثاني: وتسـمى شروط مراجعـة العقد، حيث تهدف هـذه الشروط إلى مراجعـة بنود العقد عن طريق إعادة التفاوض بين الأطراف، وأهم هذه الشروط وأكثرهـا رواجـاً في واقـع العقود الدوليـة شرط إعادة التفـاوض CLAUSE DE HARDSHIP.

و في هذه الدراسـة سـنحاول إبراز أهميـة هذا الشرط في إنقـاذ العقد التجاري الدولي من الزوال المحتمل الذي تفرضه الحلول في القوانين الداخلية.

المبحث الأول: مفهوم شرط إعادة التفاوض

لغرض الإحاطة الشـاملة بمفهوم شرط إعادة التفاوض سـنتناول أولا الدافع لظهور شرط إعادة التفاوض وكذا تعريف شرط إعادة التفاوض والعناصر التي ترتب تطبيق شرط إعادة التفاوض .

المطلب الأول: الدافع لظهور شرط إعادة التفاوض

لقد كان الاختلاف العميق لمعالجة التشريعات لفكرة الظروف الطارئة الدافع لظهور شرط إعادة التفاوض وتظهر نقطة الخلاف سواء من ناحية الأخذ بها أو من ناحية تنظيمها، أو من ناحية الآثار المترتبة على إعمالها، ويمكن أن نقسم هذه القوانين إلى ثلاث مجموعات 1.

المجموعة الأولى: هي التي يرفض نظامها القانوني تطبيق النظرية إجمالا، ونجدها في القانون المدني الفرنسي والقانون البلجيكي، فكلا النظامين يعارض منح القاضي سلطة التدخل لتعديل شروط العقد، وإذا اختل فاحترام القوة الإلزامية للعقد هو الأساس الذي تستند إليه هذه القوانين في رفض النظرية.

المجموعة الثانية: هي القوانين التي تعترف بنظرية الظروف الطارئة على أساس قضائي، فعلى الرغم من عدم وجود نص عام في هذه القوانين يسمح بمراجعة العقد ويمنح السلطة لتعديل التزامات المتعاقدين، فإن قضاء هذه الدول قد سمح لنفسه بالتدخل لإجراء مثل هذا التعديل ونجد ضمن هذه المجموعة القانون السويسري والقانون الألماني.

المجموعة الثالثة: فهي التي اعترفت قوانينها التشريعية بالنص العام والصريح الذي يجيز للقاضي أن يتدخل لإعادة توازن العقد الذي اختل بسبب تقلبات الظروف وتشمل هذه المجموعة فئة كبيرة من القوانين منها التشريع الجزائري حيث جاء في نص المادة 107 الفقرة 03 منه : «غير أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها تنفيذ الالتزام التعاقدي، وإن لم يصبح مستحيلا، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعا للظروف و بعد مراعاة مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك»، و من خلال هذا النص فقد أخذ المشرع الجزائري صراحة بنظرية الظروف الطارئة .

وأمام هذا الاختلاف والتباين في الأخذ بنظرية الظروف الطارئة في التشريعات الداخلية خلق الفن التعاقدي شرط إعادة التفاوض، من خلاله ينظم الأطراف حق مراجعة العقد تبعا لما يستجد من ظروف .

المطلب الثاني: تعريف شرط إعادة التفاوض

لقـد خلـق الفن التعاقـدي في ميدان التجـارة الدولية أكثر مـن شرط لمواجهة ما يحصل من تغير في الظروف المرافقة لتنفيذ العقد، حيث يسعى أطراف العقد جاهدين لحماية أنفسهم من تقلبات الظروف المحيطة بتنفيذ عقودهم، أيا كانت طبيعتها، ويعتبر شرط إعـادة التفاوض من أبرز تلك الـشروط وأكثرها أهمية على الصعيد العملي، و يمكـن تعريف شرط إعادة التفاوض كما يلي: «هو عبارة عن شرط يدرجه الأطراف في العقد يتفقون فيه على إعادة التفاوض فيما بينهم قصد تعديل أحكام العقد ويلتزم الأطـراف بمقتـضى هذا البند بإعادة التفاوض لتعديل أحـكام العقد، إذا ما طرأت ظـروف غير متوقعة من شـأنها أن تؤثـر على التوازن الاقتصـادي للعقد أو إصابة أحد المتعاقدين بضرر جسيم».

ويأخذ شرط إعادة التفاوض تسـميات عديدة أشـهرها في القانون الانجليزي HARD SHIP ويعنـي هـذا المصطلح المشـقة العقدية أو الأزمة التـي يمر بها العقد أما في الفقه الأمريكي يسـمى شرط الاختلال الكبـير GROSS INDEQUITTY CLAUSS أمـا في القانـون الألمـانيGRESCHAFTSGUNDLAGEN وفي الفقـه الفرنسي يعبر عنه بعدة تسميات كشرط الظرف الطارئ، أو شرط العدالة والإنصاف CLAUSE DE REVISION أو شرط المراجعـة CLAUSE D'INPREVISION أو شرط المحافظـة CLAUSE DE SAUVGARDE أو شرط الصعوبـة CLAUSE DE DURRERE ونحـن من جانبنا نفضل مصطلح شرط إعادة التفاوض وذلك بالنظر إلى النتيجة التي تترتب عنه وهي إعادة التفاوض .

فهـذه التسـميات وإن اختلفـت في لفظهـا إلا أنها لا تختلـف في مضمونها عن المضمـون الذي يرمي إليه شرط إعادة التفـاوض وهو إصلاح الخلل الاقتصادي الـذي طرأ عـلى العقد وأعاق تنفيـذه ومؤدى هذا الشرط التـزام الأطراف بإعادة التفاوض حول العقد لمواجهة الظروف التي تؤثر فيه.

كـما يعرف بأنه الـشرط الذي يدرجه الأطـراف في العقد و يتفقـون على إعادة التفـاوض فيما بينهم عندما تقع أحداث من طبيعة معينة يحددونها سـواء في العقد

ذاته أو في اتفاق منفصل، وتكون هذه الأحداث مستقلة عن إرادتهم و توقعاتهم عند إبرام العقد، ويكون من طابعها الإخلال بتوازن العقد أو إصابة أحد المتعاقدين بضرر فادح 2.

و بإمعان النظر في التعاريف السابقة يتبين لنا ما يلي :

– إن شرط إعادة التفاوض هو شرط اتفاقي، إذ أن مضمونه يتوقف على ما يتفق عليه الأطراف في العقد. لذلك1عادة ما يتم تنظيم الشرط بشكل مفصل، حيث يبين الأطراف مفهومهم للشرط والأحداث التي يواجهها وأثرها على العقد، والحلول التي سوف يتم اللجوء إليها في حالة وقوع تلك الأحداث.

ونظراً للأهمية الكبيرة التي تحتلها إرادة الأطراف في صياغة شرط إعادة التفاوض، يرى3 البعض أن هذا الشرط ليس له مفهوم محدد مستمد من قانون معين، بل أنه يعتمد في تحديد مفهومه وفي تطبيقه على ما يتفق عليه الأطراف في عقدهم.

والواقع من الأمر، فإن المفهوم الاتفاقي للشرط يفرض على الأطراف التحديد الدقيق لمختلف عناصر الشرط التي يشيرون إليها في العقد، بغية تأمين التطبيق الجيد له، ولعل من أبرز العناصر التي يتعين تحديدها من خلال الشرط ما يأتي:

– الأحداث التي يواجهها الشرط، والتي يؤدي تحققها إلى إعمال الشرط وتطبيقه، وقد تكون تلك الأحداث وطنية أو دولية، كما أنها قد تكون ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو مالية 4، والمهم هو أن تكون تلك الأحداث خارجة عن إرادة الأطراف، غير متوقعة الحصول من قبلهم وقت التعاقد، وغير ممكنة الدفع.

– مصير العقد أثناء فترة التفاوض، وما إذا كان الأطراف سوف يستمرون في التنفيذ، أم سيعلنون وقف تنفيذ العقد انتظاراً لنتيجة التفاوض وما يتم التوصل إليه بهذا الصدد، كما يجب أن يتضمن الاتفاق أيضا مصير العقد في حالة فشل المفاوضات والحل الذي يجب إتباعه لاسيما في حالة نشوب نزاع أو اختلاف في وجهات النظر بشأن مدى تحقق الشرط.

– إن شرط إعادة التفاوض شرط خاص تختلف صوره باختلاف العقود والظروف، وبعبارة أخرى، فمضمونه ليس واحداً في كل العقود، بل يتنوع وفقاً لرغبات الأطراف وطبيعة الظروف المرافقة لإبرام العقد وتنفيذه، لذا تتغير صورة الشرط من عقد إلى آخر، فقد يواجه الشرط في عقد ما ظروفاً اقتصادية، بينما يواجه في عقد آخر ظروفاً سياسية أو مالية، كما قد يتفق الأطراف على تطبيق الشرط لمجرد حدوث ضرر لأحدهم أياً كان مقدار ذلك الضرر، وقد يشترطون أن يكون الضرر جسيماً وغير مألوف لتطبيق الشرط، و قد يتفق الأطراف في بعض العقود على إجراء التفاوض فيما بينهم في ضوء التفاهم وحسن النية، وقد يتفقون في عقود أخرى على اللجوء إلى المتخصصين من فنيين وقانونيين أو إلى قضاء التحكيم للإشراف على عملية التفاوض.

إن تنوع صور الشرط على النحو المذكور، أثر بشكل كبير في طريقة تحريره، فبعد أن كان المتعاملون في ميدان التجارة الدولية يعتمدون في إعداد الشرط على الصيغ العامة، أصبحوا يلجؤون إلى الصيغ الأكثر تحديداً ودقة في وصف الشرط .

ومن أمثلة الشروط العامة ذلك الشرط الذي اعتاد المتعاملون في عقود البيع الدولي للبضائع على إدراجه في عقودهم والذي ينص على: (إن روح الاتفاق تقتضي أن يُحفظ دائماً التوازن المالي لأداء المتعاقدين، لذا من المناسب عند وقوع أحداث هامة تخل بشكل كبير بهذا التوازن، أن يتفاوض المتعاقدون لإعادة التوازن إلى ادعاءاتهم...) 5 .

في حين يعتمد المتعاملون في ميدان المعاملات المالية على صيغ أكثر دقة، ومن ذلك الشرط الذي ينص على: (إن الاتفاق الحالي للقرض تم إجراؤه على أساس معطيات قانونية ومالية مطبقة حالياً، وفي حال تدخل القانون أو اللوائح في تفسير جديد للنصوص المطبقة بحيث يعدل المصطلحات المالية الموجودة في الاتفاق أو يؤمم المؤسسة، فإن المقترض سوف يُعلن المقرض بالحدث، ويتفاوض الأطراف في الأشهر الثلاثة التالية لهذا الإعلان لتعديل الاتفاق الحالي)6.

ولابـد مـن الإشـارة إلى أن المفهوم الإتفاقي لشرط إعـادة التفاوض وإن كان يقـدم مزايـا كبـيرة للمتعاملـين في ميدان التجـارة الدوليـة، فإنه يترك لهـم الحرية الكاملـة في صياغة الشرط وتحديـد كافة عناصره، الأمر الـذي يخفف من الجمود الممكـن مواجهته فيما لـو كان الشرط معالجـاً ضمن نصوص وطنيـة أو اتفاقيات دولية، إلا أن هذا المفهوم يثير بعض الصعوبات عند التطبيق للأسباب الآتية :

1 – بالنظر لعدم وجود مفهوم قانوني موحد للشرط، فإن تطبيقه يتطلب اتفاق الأطراف عليه صراحة في العقد، إذ لا يمكن تطبيق الشرط إلا إذا تم الاتفاق عليه صراحة في العقد.

2 – إن مجرد إشـارة الأطراف في العقـد إلى مصطلح (إعادة التفاوض) لا تعد كافيـة لتطبيق الـشرط، إذ أن إدراج المصطلح أعلاه في بنـود العقد قد ينصرف إلى أكثر من معنى.

3 – عنـد وجود نقـص أو غموض أو تعارض يعـتري تنظيم الأطراف لشرط إعـادة التفاوض، لا يكون بمقـدور القاضي أو المحكم التصدي لتحديد مضمون الـشرط من تلقاء نفسـه، كما قد يواجه القاضي أو المحكم صعوبة كبيرة في تفسـير النوايا الداخلية للأطراف وما يقصدون بها.

المطلب الثالث: العناصر الواجب توفرها لإعمال شرط إعادة التفاوض

يطبـق شرط إعادة التفاوض متى وقعت الظروف الطارئة في الفترة الزمنية بين انعقـاد العقـد وتنفيذه، أما إذا كانت هـذه الظروف موجودة قبـل إبرام العقد فلا تؤثـر عليه، حتى ولو كان أحـد الأطراف أو كلاهما لا يعلم بوجودها، ويشـترط لتحقيق شرط إعادة التفاوض أن يطرأ حادث عام استثنائي غير متوقع، وأن يؤثر الحـادث عـلى العقد ويحدث اختلالا في توازن العقد ويكون الحادث مسـتقلا عن إرادة المدين وبالتالي يمكن تقسيم هذه العناصر إلى نوعين :

– عناصر تتعلق بوصف الحادث ذاته.

–عناصر تتعلق بمدى اتصال الحادث بالمدين.

الفرع الأول: العناصر المتعلقة بالحادث ذاته

ويتعلق الأمر هنا بثلاث أوصاف يجب تحققها لإعمال شرط إعادة التفاوض وهي: شرط العمومية، شرط الاستثنائية و ضرورة أن يحدث ظرف الإخلال بتوازن العقد ونتناولها تباعا.

أولا :عنصر عمومية الحادث

يقصد بعمومية الحادث أن لا يكون خاصا بالمدين فقط بل يشمل طائفة من الناس وعلى ذلك فالحوادث الطارئة الخاصة بالمدين لا تهيئ لتطبيق أحكام النظرية، كإفلاسه أو مرضه ....الخ

والعمومية المقصودة هنا أن يشمل الحدث طائفة معينة من الناس وأن يغير في وضع عام أو الظروف التي ابرم العقد في ظلها.

ثانيا: عنصر الاستثنائية

يكون الحادث الطارئ استثنائيا وإن كان مما يندر وقوعه، أي لا يقع عادة لأنه غير مألوف أو كما عبر عنه بعض الفقهاء هو الحادث الذي لا يندرج في عدد الحوادث التي تتعاقب وتقع وفقا لنظام معلوم، ولا يشترط أن يكون مجرد وقوع الحادث غير مألوف بل يكفي أن تكون الجسامة التي وقع بها غير مألوفة فالحادث الطارئ يكون استثنائيا وذلك لندرة وقوعه، وقد يكثر وقوعه فلا يكون استثنائيا والهدف من اشتراط عنصر الاستثنائية، يكمن في تقليص مجال الخروج على مبدأ القوة الملزمة للعقد إلى الحد الذي يمكن معه التوفيق بين استقرار المعاملات.

ثالثا: أن يحدث الظرف اختلال في توازن العقد:

يعتبر اختلال توازن العقد شرط ضرورة لإعمال أحكام شرط إعادة التفاوض، ونقصد بالاختلال ضرورة توافر درجة معينة من الخطورة في التغيرات التي تصيب الظروف المحيطة بتنفيذ العقد، وفي أغلبية الشروط يحرص الأطراف على طلب هذا التغير صراحة في العقد، لذا يربط بعض الفقه إمكانية مراجعة العقد عن طريق إعادة التفاوض في العقد، وفقا لهذا الشرط بوجود اختلال واضح أو

ضرر فادح ليس من العدل أن نطلب من أحد المتعاقدين أن يتحمله 7، فإذا ترتب عـن الحادث الطـارئ أن تنفيـذ الالتزام التعاقـدي أصبح مرهقـا للمدين بحيث يهدده بخسـارة فادحة، يجعل الحادث تنفيذ الالتزام مرهقا وليس مسـتحيلا، فإذا كان مستحيلا هذا يجعله من قبيل القوة القاهرة .

وتشير مبادئ اليونيدروا والتي تنظم شرط إعادة التفاوض إلى عنصر الاختلال الذي ينجم عن الحادث الذي يواجهه الشرط، إذ تقضي المادة (2-2-6) من المبادئ المذكـورة بوجوب إعـادة التفاوض عند وقوع أحداث تهدم بشـكل أسـاسي توازن الأداءات، إمـا لأن تكلفـة تنفيذ الالتزامات قد ارتفعـت، أو لأن قيمة الأداء المقابل قـد انخفضـت، كما أعدت غرفـة التجارة الدوليـة في باريس شرطاً نموذجياً بشـأن مواجهة الأحداث غير المتوقعة وقد جاء فيه: (في حالة وقوع أحداث غير متوقعة من الأطراف تغير بشـكل أسـاسي توازن العقد الحالي وتؤدي إلى وقوع أعباء غير عادلة لأحد الأطراف أثناء تنفيذ التزاماته، فيجب أن يصار إلى تعديل بنود العقد...).

ولابـد مـن الإشـارة إلى أنه ليـس كل اختلال في تـوازن العقد يعد مـبرراً كافياً لإعمال شرط إعادة التفاوض إذ أن هناك قدرا من الاختلال الطبيعي الذي تسـببه ما يسمى بالمخاطر العادية التي يجب أن يضعها كل متعاقد في حسبانه وقت التعاقد، لذلك فإن مجرد التغير في الأسعار أو في قيمة التكلفة أو في ثمن المواد الأولية الناتج عن التقلبات الاقتصادية المعتادة لا يعد كافياً للقول بوجود اختلال في توازن العقد ويؤكـد قضاء التحكيـم على أهمية عدم الخلط بين الاختـلال في توازن العقد ومجرد التغيير البسـيط والطفيـف في تـوازن الأداءات العقدية والـذي لا يتجاوز المخاطر العاديـة والمألوفـة، ففي قضية تتلخص وقائعهـا في تعاقد شركتين عـلى قيام الأولى بتوريد المشـتقات النفطية إلى الثانية وفقاً للأسـعار العالمية (نايمكس)، وبعد مرور فـترة من الزمن توقفت الشركـة الموردة عن تنفيذ التزاماتها بدعـوى وجود ارتفاع في أسـعار البـترول، مما يتطلـب التوقف عـن تنفيذ التزاماتهـا وتعديل العقـد وفقاً للتغيرات الجديدة في الأسـعار، رفضت هيئة التحكيم التي نظـرت في النزاع ادعاء الشركة الموردة، وقدرت أن مجرد ارتفاع أسعار البترول لا يكفي لإعمال شرط إعادة

التفاوض الذي يجب لتطبيق الأحكام الخاصة به، ولا جود لاختلال كبير وجذري في توازن العقد8 .

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن اختلال التوازن يشهد تنوعاً كبيراً في أسلوب التعبير عنه في عقود التجارة الدولية، ويرى جانب من الفقه (38) أن التعبير عن اختلال التوازن عند صياغة شرط إعادة التفاوض يتخذ عموماً إحدى الصيغتين التاليتين :

1 –**الصيغة العامة** : حيث يصف الأطراف اختلال التوازن من خلال استعمال مصطلحات عامة بعض الشيء في دلالتها، يعبرون من خلالها عن الأثر الذي ينتج عن تغير الظروف أثناء تنفيذ العقد وقد يستعمل الأطراف تطبيقاً لذلك عبارة (انقلاب توازن العقد) أو عبارة (الاختلال في اقتصاد العقد) أو عبارة (اضطراب يغير بشكل كبير التوازن الأساسي للأداءات)، كما قد يستعين الأطراف بمصطلحات تعبر عن مقدار الضرر الذي يلحق بأحد المتعاقدين جراء الاختلال في توازن العقد، و من ذلك بعض الشروط التي ترد في عقود نقل التكنولوجيا عادةً والتي تنص على: (في حالة وقوع أحداث غير متوقعة يكون من آثارها قلب الأساس الاقتصادي للعقد مسبباً ضرراً فادحاً لأحد الأطراف).

2 – **الصيغة الخاصة** : حيث يحدد فيها الأطراف أيا من مسائل العقد الجوهرية التي يجب أن يطالها الاختلال وقد يكون هذا العنصر هو الثمن كالشرط الذي ينص على: (إذا وقعت أحداث من شأنها ارتفاع تكلفة الحصول على النقد أو الائتمان أو تخفيض المبلغ الأساسي أو الفائدة التي يمنحها البنك...) وكذلك الشرط الذي ينص على: (... إذا أدى التغيير إلى تحقيق عائد غير كافٍ لتغطية تكلفة الصفقة ...).

ويبدو لنا أن اعتماد الصيغة الخاصة للتعبير عن اختلال التوازن إنما يحقق للمتعاقدين وقضاء التحكيم فائدة كبرى، إذ أنه يمكنهم من تفادي الصعوبات المتعددة التي قد تنشأ من استعمال مصطلحات عامة قد يشوبها عيب الغموض أو النقص أو التفسير المتعدد .

الفرع الثاني: عناصر تتعلق بمدى اتصال الحادث بالمدين

ونقصد بهـذه العناصر ظرفين أحدهما عدم توقع المدين للحادث والآخر خروج الظرف عن إرادة المدين.

أولا: عنصر عدم توقع الحادث

لا شـك أن وصـف عدم التوقع هو محك تطبيق شرط إعـادة التفاوض ولما كان التغـير في الظروف يقود إلى الخروج على مبدأ مقدس في القوانين الوضعية وهو مبدأ العقـد شريعة المتعاقدين، لذا و جب أن يكـون هذا التغير غير متوقع، وهذا ما أقرته اتفاقيـة التجـارة الدوليـة في البند الغـول من الـشرط النموذجي الـذي أعدته غرفة التجارة الدولية للقوة القاهرة والظروف الطارئة لعام 1985 الخاص بأسباب الإعفاء من المسؤولية حيث ينص على: «في حالة وقوع أحداث غير متوقعة من الأطراف من شأنها أن تعدل بشكل أساسي توازن العقد الحالي وتؤدي إلي ووقوع أعباء غير عادلة لأحد الأطراف أثناء تنفيذ التزاماته العقدية» وتؤكد مبادئ العقود التجارية الدولية (اليونيـدروا) التي تنظم شرط إعادة التفاوض على ضرورة أن يكون الحادث الذي يواجهه الشرط المذكور غير ممكن التوقع من قبل المدين..

وهـذا نفسـه الـرأي الذي انتهجتـه جميع التشريعـات التي تقر بنظريـة الظروف الطارئة وحتى المشرع الجزائري بهذا الرأي في نص المادة 107 الفقرة الثالثة منها.

وإن فكـرة عـدم توقـع الحادث فكـرة مرنة يتم تقديرها بشـكل واقعي بحسـب ظـروف كل حالـة على حده وقد يتم هذا التقدير بشـكل متشـدد أو على العكس قد يتم بشكل مرن .

مـن جانـب آخر، فإن ثمة تسـاؤل قد يثور بصـدد نطاق عدم التوقـع، فهل عدم التوقع ينصرف إلى الحادث فقط ؟ أم إلى نتائجه فقط ؟ أم إلى الاثنين معاً ؟

والواقـع في الأمـر فـإن الافتراضات التي يثيرها التسـاؤل المذكـور لا تخرج عن أربعة:

الافـتراض الأول: ويكون فيه الحادث ونتائجـه متوقعين من قبل المدين، كما لو توقع سـحب رخص التصدير العائدة له بسـبب وجود خلافات سياسية بين دولته

والدولـة التـي يعمل فيها، مما يجعلـه يواجه صعوبات كبيرة في توريـد المنتجات إلى الدولة التي ينفذ فيها العقد وهنا لا جدال في عدم توافر شرط عدم التوقع .

الافـتراض الثـاني : ويكـون فيه الحدث ونتائجـه غير متوقعين بالنسـبة للمدين وقت إبرام العقد كما لو ابرم المدين عقد بيع محصول زراعي، ثم تأتي آفة غير متوقعة تطيح بالمحصول وتجعل تنفيذ العقد صعباً، ولا خلاف في توافر عدم التوقع في هذا الفرض .

الافـتراض الثالـث : أن يتوقع المدين الحادث ولكنـه لا يتوقع نتائجه، كأن يقرر المديـن احتمال وقوع سـيول أو حـروب أو اضطرابات سياسـية، إلا أنه لا يتوقع ما ينتـج عنهـا من تبعات تطال قدرته على التنفيذ، وكثـيراً ما يتحقق هذا الافتراض في واقع التعامل التجاري الدولي .

الافـتراض الرابـع: أن يتوقع المدين النتائج، بينما يكون الحـادث ذاته غير متوقع بالنسـبة إليـه، ففي عقود التوريد وعقود الإنشـاءات الطويلة المدة قـد يتوقع المورد أو المقـاول زيادة تصاعدية في التزاماته الماليـة أو انخفاضا كبيرا في عوائد التوريد أو المقاولة دون أن يتمكن من رد هذه الزيادة أو الانخفاض إلى حد بعينه.

ويختلـف الفقه في تقدير مدى توافر عدم التوقع في الفرضيتين الثالثة والرابعة، إذ يـرى البعـض(9) أن الأهمية في تقدير عـدم التوقع تتعلق بنتائـج الحدث فقط، فـشرط عـدم التوقع يعد متحققاً متى كانت النتائج السـلبية للحدث غير متوقعة، وإن كان الحادث ذاته متوقعاً بالنسبة للمدين، و إعمال هذا الرأي يفضي إلى القول بتوافر شرط عدم التوقع في الافتراض الثالث دون الرابع.

أمـا الرأي الراجح حسـب تقديرنـا فيرى أن عدم التوقع يجـب أن ينصرف إلى الحـادث ذاتـه وإلى نتائجه أيضا إذ لا يبدو منطقياً اعتبار شرط عدم التوقع قائماً إذا كان المديـن يتوقـع الحدث فقـط دون آن يتوقع نتائجه أو العكـس، لذلك يكون شرط عدم التوقع غير متوافر في الفرضيتين المذكورتين كلاهما(10).

بالإضافـة لمـا تقدم، يتم تقدير شرط عـدم التوقع وقت إبـرام العقد، ففي هذا الوقـت يفـترض بالأطراف أنهم قـد واجهـوا كل الظروف والأحـداث التي من

المحتمـل أن تخل بالتوازن الاقتصادي لالتزاماتهم العقدية، وعلى المتعاقد أن يبذل في تقديـر التوقع عناية الشـخص المعتاد، فلكي يكـون الحدث غير متوقع يجب أن لا يكون في مقدور الشـخص العادي أن يتوقع حدوثه ولو وجد في نفس ظروف المدين وقت التعاقد.

ثانيا: عنصر استقلال الحادث عن إرادة المدين :

يتنـوع التعبير عن شرط اسـتقلال الحـادث عن إرادة المدين مـن قانون لآخر، وكذلـك تتغـير صورته مـن عقد إلى آخر من عقـود التجارة الدوليـة تبعا لصياغة الشرط في العقد.

فيسـتخدم القانون الفرنسي للتعبير عن هذا الشرط عبارة سبب أجنبي لا شأن لإرادة المديـن فيه، كما يسـتخدم مصطلح « حدث مسـتقل عـن إرادة الأطراف»، وكذلـك صياغـة كل عمـل مسـتقل عـن إرادة المتعاقدين...الـخ مـن صيغ وإن اختلفت المصطلحات المسـتخدمة للتعبير عن شرط اسـتقلال الحادث عن المدين فإن هذا التنوع في التعبير لا يغير من أهمية الشرط لقيام شرط إعادة التفاوض.

ووجـوب توفر مثل هذا الشرط لتطبيق أحكام شرط إعادة التفاوض يعد أمرا منطقيـا فـلا يعقل أن يتسـبب المدين في إعاقـة تنفيذ التزاماته ثم يتمسـك بأحكام شرط إعادة التفاوض لتعديل العقد.

ونتيجـة لذلك كان منطقيا ألا تنص التشريعـات التي أخذت بنظرية الظروف الطارئـة على هذا الوصـف على اعتبار أنه من الشروط البديهية التي يفترض أصلا توفرهـا دون حاجة إلى النص على ذلك صراحة وتطبيقا لذلك لا نجد أي إشـارة لهذا الشرط في المادة 107 من القانون الجزائري .

وعلى العكس نجد أن المبادئ المتعلقة بعقود التجارة الدولية UNIDROIT قد تبنـت هذا الشرط من خـلال المادة 6 / 2 الخاصة بتعريـف شرط إعادة التفاوض التـي تنص عـلى: «تكون بصـدد HARDSHIPعندمـا تقع أحداث تهدم بشـكل أسـاسي توازن الأداءات العقدية... وتفلت من سـيطرة الطرف المضرور» 11وفي واقع الأمر قد ظهر في ميدان التجارة الدولية معياران بهذا الصدد:

المعيار الأول: وهو المعيار الشخصي حيث أن المقصود باستقلال الحادث عن إرادة المدين هو أن لا تشارك إرادة المدين في أي وقت وبأي شكل في وقوع الحادث، و إن ذلك يفضي، وبالضرورة إلى أن يقوم القاضي أو المحكم بتحليل موقف المدين وسلوكياته لمعرفة ما إذا كان قد ساهم بشكل أو بآخر في وقوع الحدث.

المعيار الثاني: هو المعيار الموضوعي حيث لا يكفي أن يكون الحدث مستقلاً عن إرادة المدين وأن لا تشارك إرادته في وقوعه، بل يجب أيضاً أن يكون بعيداً عن مجال نشاط أو عمل المدين 12.

ويؤدي الأخذ بالمعيار الموضوعي إلى التضييق، وبقدر كبير من حالات إعمال شرط إعادة التفاوض لأنه يخرج الكثير من الحالات عن نطاق ذلك الشرط .

في حين تشير المادة (2-2-6) من مبادئ العقود التجارية الدولية (اليونيدروا) إلى تبني المعيار الشخصي في تقدير استقلال الحادث عن إرادة المدين، إذ تنص على: (تتوافر حالة الأحداث الشاقة إذا وقعت ظروف تخل بتوازن العقد بشكل جوهري سواء بارتفاع تكاليف التنفيذ على أحد الأطراف، أو بانخفاض قيمة ما يلقاه أحد الأطراف ويشترط أن تكون هذه الأحداث خارجة عن سيطرة الطرف الذي تعرض لها، ويظهر واقع التعامل في ميدان التجارة الدولية ميلاً واضحاً إلى الأخذ بالمعيار الشخصي 13، كما تميل قرارات التحكيم التجاري الدولي إلى الأخذ بالمعيار المذكور.

ثالثا: عدم إمكانية دفع الحدث وتجنبه

يشترط لإعمال شرط إعادة التفاوض أن لا يكون بمقدور المدين دفع وقوع الحادث وتلافيه والتغلب على نتائجه السلبية الضارة ولو ببذل تضحيات وخسائر كبيرة، فلو كان بإمكان المدين دفع الحدث أو تجنب نتائجه الضارة، ولم يفعل رغبة منه في التمسك بشرط إعادة التفاوض لتغيير بعض بنود وشروط العقد فإنه يكون مخلاً بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، لاسيما وأن لهذا المبدأ أهمية كبرى في ميدان

المعاملات التجارية الدولية التي تعتمد في الكثير منها على المعايير الأخلاقية القائمة على الثقة المتبادلة بين الأطراف وحسن النية والتعاون.

إن إرادة الإنسان في الواقع، هي محور شرط عدم إمكانية الدفع، أي أن هذا الشرط ذو مساس مباشر بالإرادة، فحيثما كان هذا الشرط متوافرا في الحادث، فإن ذلك يعني انعدام إرادة المدين وقدرته على التصرف على نحو يتفادى من خلاله الحادث ونتائجه 14 ويتخذ مفهوم قدرة المدين على دفع الحادث وتجنب نتائجه، من الناحية العملية، صوراً شتى15 نذكر منها:

الصورة الأولى: ويكون فيها المدين قادراً على دفع الحادث وتفادي النتائج الناجمة عنه بشكل مطلق وعندئذ يعد الشرط متخلفاً عن الحادث إذا لم يقم المدين بمنع وقوع الحادث وتفادي نتائجه، فإذا كان بإمكان المورد أن يدرأ عن مستودعاته خطر الصواعق التي حدثت ولم يفعل، فلا يجوز له التمسك بها كحدث مبرر لإعمال شرط إعادة التفاوض.

الصورة الثانية: وفيها يكون المدين قادراً على التقليل فحسب، من إمكانية وقوع الحادث وحجم نتائجه الضارة، وعندئذ فإن شرط عدم إمكانية دفع الحادث ونتائجه لا يتحقق إذا أغفل المدين اتخاذ بعض الاحتياطات والإتيان ببعض التصرفات التي تكشف الظروف عن أهميتها وضرورتها لتقليل حجم الحادث وآثاره الضارة .

الصورة الثالثة : حيث يكون بإمكان المدين اتخاذ تدبير أو إجراء وقائي يساعد على التقليل من حجم النتائج الضارة للحادث، كإبلاغ الدائن بوقوع الحادث، كي يتمكن الأخير من تدارك الضرر والامتناع عن إبرام صفقات جديدة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالالتزامات التي شابها الاختلال بسبب الحادث.

إن شرط عدم إمكانية الدفع يتمتع بأهمية خاصة على الصعيد القانوني والعملي إذ يصبح جلياً بمقتضاه أن المدين يكون أمام حادث يتجاوز إرادته وحدود طاقته مما يعكس بوضوح انتفاء ركن الخطأ في سلوكه، وتقاس درجة الجهد الذي يجب أن يبذله المدين في دفع الحادث وتجنب نتائجه الضارة بمعيار شخصي يعتد فيه بظروف المدين الشخصية ووسائله الخاصة وإمكاناته الذاتية.

المبحث الثاني: ارتباط شرط القوة القاهرة بشرط إعادة التفاوض

يـبرز الارتباط بين شرط إعادة التفاوض وشرط القوة القاهرة بحسـب المفهوم الـذي يتخـذه هذا الأخير، فـإذا نضرنا إلي المفهـوم التقليدي للقـوة القاهرة نجده يختلف ويبتعد عن مفهوم شرط إعادة التفاوض، وعلى العكس من ذلك إذا نظرنا إلى المفهوم الموسع للقوة القاهرة نجده يتوافق مع شرط إعادة التفاوض وذلك من حيث الآثار التي تترتب على إدراج كلا الشرطين في العقد الدولي.

وعلى ذلك سنتطرق بالتفصيل إلى اختلاف المفهوم التقليدي للقوة القاهرة عن مفهوم شرط إعادة التفاوض ثم إلى توافق المفهوم الحديث للقوة القاهرة مع مفهوم شرط إعادة التفاوض، ثم أثر إدراج كلا الشرطين في العقد الدولي.

المطلـب الأول: اختلاف المفهوم التقليدي للقوة القاهرة عن مفهوم شرط إعادة التفاوض

يقصـد بالقـوة القاهـرة في مفهومها التقليـدي أن يقع الحادث بعـد إبرام العقد وأثناء تنفيذه ويتصف بأنه حادث غير متوقع وغير ممكن دفعه ومسـتقل عن إرادة المتعاقدين يؤدي إلى استحالة مطلقة في تنفيذ الالتزام، فالنتيجة التي تتميز بها القوة القاهـرة بهـذا المفهـوم يختلف عن الحـادث الذي تتميـز به خصائـص شرط إعادة التفاوض أو الظروف الطارئة .

فلكـي نعمل بشرط إعادة التفاوض يجب أن نكون أمام تغير جذري في ظروف العقد، أيا كانت طبيعته من شأنه أن يؤدي إلى اختلال غير عادل في توازن العقد مما يجعل تنفيذه ضارا بشكل كبير بالمدين إذا مما نفذ الالتزام بالشكل المنصوص عليه .

بينما يترتب على القوة القاهرة استحالة مطلقة في تنفيذ الالتزام وتؤدي بالتالي إلى انقضاء العقد من تلقاء نفسه وبحكم القانون 16، ولا يقتصر أثر القوة القاهرة على فسخ العقد وإنما يترتب كذلك انتفاء المسؤولية العقدية.

فـإذا كان المبدأ العـام في العلاقات العقدية هو التزام المدين بتنفيذ الشروط التي وردت في العقد ويلزمه التعويض عن الأضرار التي قد يتعرض لها الطرف الأخر،

فالقوة القاهرة تعتبر استثناء لهذه القاعدة حيث تقضي بإعفاء المدين من المسؤولية لعدم تنفيذ الالتزامات التي رتبها العقد وما ينتج عنها من الأضرار، وعدم المسؤولية هنا ينتج عنها انتفاء العلاقة السببية بين عدم التنفيذ والأضرار الناجمة عنها .

أما عند إدراج شرط إعادة التفاوض في العقد، فإنه يسمح بمراجعة العقد عندما يؤدي تغير الظروف إلى إخلال توازن العقد، فالأطراف تكون ملزمة بالجلوس مرة ثانية إلى مائدة التفاوض وتكيفه مرة ثانية وفقا الظروف الجديدة .

المطلب الثاني: توافق المفهوم الحديث للقوة القاهرة مع مفهوم شرط إعادة التفاوض

لعقود التجارة الدولية أهمية بالغة فهي ليس فقط بالنسبة لأطراف العقد وإنما حتى لاقتصاد الدول التابع لها الأطراف، فيكون الغرض من إبرامها للعقد تحقيق جزء من خطتها في التنمية الاقتصادية.

هذه الأهمية الكبيرة التي تحتلها العقود الدولية أعطت أولوية للتمسك بالأصل الذي يقضى بوجوب التنفيذ العيني لهذه العقود، إنقاذ العقد وتجنب فسخه والرغبة في إنفاذه والحفاظ عليه دعت المتعاقدين إلى تبني مفهوم موسع لفكرة القوة القاهرة على خلاف ما هو مستقر في القوانين الوطنية.

وقد جعل هذا المفهوم الواسع للقوة القاهرة أن أصبح لها أثرا واقفا لفترة زمنية معينة يستأنف بعدها العقد سريانه الطبيعي.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن إعمال كلا من شرط إعادة التفاوض و شرط القوة القاهرة.

الهدف من وراء إعمال شرطي القوة القاهرة وإعادة التفاوض في العقد الدولي، هو الإبقاء على العقد واستمراره مهما كانت الظروف صعبة.

ويترتب على إعمال الشرطين أثران مهمان هما وقف تنفيذ العقد التجاري الدولي من جهة، وإعادة التفاوض بحسن نية من جهة ثانية.

الفرع الأول: وقف تنفيذ العقد التجاري الدولي

يعـد وقـف تنفيذ العقد أحـد الآثار المترتبة عـلى إعمال شرطي القـوة القاهرة، بحدوث الظرف الطارئ أو القوة القاهرة لا يتوقف تنفيذ التزامات الطرف الثاني في العقد.

ويترتب على وقف تنفيذ العقد، وقف تنفيذ الالتزامات الرئيسية التي يفرضها هـذا العقد، كما أنه يبرئ الأطراف من المسـؤولية التـي يفرضها هذا العقد، كما أنه يبرئ الأطراف من المسؤولية عن عدم التنفيذ خلال فترة وجود الحادث .

ولا يمـس الوقـف وجود العقـد أو صلاحيته فأثـره يقتصر عـلى تأجيل تنفيذ الالتزامـات التي تتأثر بوقوع حادث القوة القاهـرة أوHARDSHIP فالعقد يبقى منتجا لكل أثاره ولكن لا تنفذ هذه الآثار خلال فترة الوقف 17.

ويشمل الوقف الالتزامات الأصلية التي تأثرت بوقوع عائق التنفيذ، أي التي استحال تنفيذها لسبب وجود العائق، أما باقي الالتزامات التي لم تتأثر بهذا العائق فتبقي مستمرة وتكون ملزمة للمتعاقدين ويحرك عدم تنفيذها المسؤولية التعاقدية ويستثنى من ذلك الالتزامات الأصلية التي يرتبط تنفيذها بتنفيذ الالتزام الأصلي الذي أصبح مسـتحيلا تنفيذه بسبب العائق، فهذه الالتزامات توقف نتيجة وقف تنفيذ الالتزامات الأصلية 18.

كما يرتب الوقف أيضا وقف تنفيذ التزامات الدائن أي الطرف الأخر، فتتوقف التزامات الطرفين معا، كما أن الدائن لا يملك إجبار المدين على تنفيذ التزامه أثناء مـدة الوقف، فلا يملك المدين هذا الحـق أيضا ويعبر الفقه عن ذلك بأن الوقف حق للمتعاقدين معا ولا يقتصر على المدعى عليه وحده .

غير أن هناك من ينتقد هذه الفكرة على أسـاس أنه يشـترط لإعمال الدفع بعدم التنفيـذ وأن تكـون التزامـات المتعاقدين المتقابلة مسـتحقة الأداء فلـو كان التزام المدين غير مستحق الأداء لا يستطيع الدائن أن يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ .

وتعتبر إرادة الأطراف الأسـاس الأول الذي يقوم عليه نظام وقف تنفيذ العقد، ذلك أن الأساس الذي تعتمد عليه القوة القاهرة وإعادة التفاوض اتفاق الأطراف.

فغالبا ما يتفق الأطراف من خلال الشروط التي يصوغونها في العقد على وقف التنفيذ لفترة معينة بعد وقوع الحادث لحين التوصل إلى اتفاق مشترك، فواقع هذه العقود يضع الوقف في المرتبة الأولى كأثر لوقوع حالة القوة القاهرة أو شرط إعادة التفاوض19.

وإلى جانب إرادة الأطراف التي تعتبر الأساس الأول له، تأخذ بعض اتفاقيات التجارة الدولية الشروط النموذجية لها بنظام وقف العقد ومن أمثلة هذه الاتفاقيات، اتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع (فينا 1980) التي تنص في الفقرة الثالثة من المادة 79 على: «يحدث الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة أثره خلال الفترة التي يبقى فيها العائق قائما» 20 ومفاد هذا النص أنه بعد زوال العائق يعود العقد إلى السريان العادي له، فالوقف لا يكون إلا في فترة العائق فقط .

وكذلك الأمر بالنسبة للشرط النموذجي الذي أعدته غرفة التجارة الدولية فيما يتعلق بشرط القوة القاهرة حيث ينص في الفقرة السابعة منه على أنه « وعلاوة على ذلك فإنه (أي السبب المنصوص عليه في الفقرة السادسة) يوقف مدة التنفيذ أثناء مدة معقولة، مستبعدا بذلك في نفس الوقت حق الطرف الآخر في أن يلغي أو يفسخ العقد»21، ولذا فإن الشرط يحمي المتعاقد المدين من سلوك الدائن الذي قد يرغب في فسخ العقد بأن يفرض عليه الانتظار فترة من الوقت قد يزول فيها عائق التنفيذ أو يتوصل مع مدينه إلى اتفاق يحمي بقاء العقد واستمراره .

كما لأن محكمي التجارة الدولية يميلون إلى وقف تنفيذ العقد والحفاظ عليه أيا كانت التغيرات التي يواجهها تنفيذه، فتؤكد قرارات التحكيم الصادرة في نطاق غرفة التجارة الدولية أن المحكمين يفضلون وقف تنفيذ العقد لحين زوال عائق التنفيذ أو أثناء إعادة التفاوض في العقد، ويرون أنه حل أولي يسبق فسخ العقد ويقررون مسؤولية الطرف الذي يبادر إلى استعمال حقه في فسخ العقد قبل التمسك بوقف تنفيذه.

وتطبيقا لهذه الفكرة نجد في القرار الصادر في القضية رقم 2546 أين ارتأى المحكم الانجليزي الذي نظر في النزاع أن حرب السادس من أكتوبر 1973 وما ترتب عليها

مـن اضطرابات في المواصـلات من وإلي دولة إسرائيل وغلـق المصانع وغيرها تعد سببا لوقف تنفيذ عقد التوريد وإعفاء الطرف الإسرائيلي (المشتري) من جراء وقف التوريد أثناء فترة الحرب ورفض المحكم حجة البائع الإسرائيلي بفسـخ العقد كلية نتيجة قيام الحرب واعتبر المحكم أن العقد موقوفا فقط فترة وجود الحرب 22.

الفرع الثاني: إعادة التفاوض وبحسن نية

تـؤدي القـوة القاهرة بمفهومها التقليدي إلى نتيجة محـددة خلاف ما عليها في القانون أو الفقه أو القضاء وتشـمل هذه النتيجة في انفسـاخ العقد انتفاء مسؤولية المديـن عن عدم التنفيذ وهذه النتيجة وإن كانت معروفة في عقود التجارة الدولية إلا أنهـا لا تطبـق إلا نـادرا، فاللجوء إلى فسـخ العقد لا يكون في هـذه العقود إلا كحـل أخـير في غياب جميع الحلـول الأخرى التي تحفظ العقد وتضمن اسـتقراره ومن أهم هذه الحلول إعادة التفاوض، وهنا نجد أن هذا الحل يتفق تماما مع شرط إعادة التفاوض الذي يعمل به متى اختل التوازن في العقد .

فسـواء تضمـن العقـد شرط القـوة القاهـرة أو شرط إعادة التفـاوض، يكون الأطـراف ملزمـين بالجلوس إلى مائدة التفـاوض بقصد التعديل وإعـادة التوازن الأساسي للعقد الذي أصابه جراء تغيير الظروف، فموضوع إعادة التفاوض هو مراجعة للعقد أو أحد عناصره في حدود المتفق عليها بين الأطراف وبحسن نية .

وعنـد إعادة التفاوض يجب أن يحدد الأطراف بوضـوح جزء العقد الذي تأثر بتغـير الظروف ودرجة هذا التأثر والأداء الذي اسـتجاب لهذا التغير ودرجة هذا التعديل وهذا كله يمثل الأساس الذي تدور حوله المفاوضات بين الأطراف.

وتنـص شروط القوة القاهرة أو شرط إعـادة التفاوض في مجملها على ضرورة إعـلام المتعاقد المـضرور عن تغير الظـروف باعتباره صاحـب المصلحة الأولى في مراجعة العقد.

فيجـب أن يخطـر المتعاقد الآخر في أقرب وقت ممكـن عن وقوع الحادث الذي أدى إلي تغير الظروف وعودته إلى التفاوض، وأيا كانت دقة صياغة شروط القوة القاهرة أو شرط إعادة التفاوض فإنه من النادر أن

يتفق الأطراف صراحة على اختيار معيار معين تتم على أساسه مراجعة العقد، فغالبية الشروط تكتفي بالنص على إعادة التفاوض.

فيمكن تحديد محتوى إعادة التفاوض من خلال ثلاثة معايير، المعيار الموضوعي، المعيار الشخصي والمعيار المختلط.

أولا: المعيار الموضوعي

يرجعنا هذا المعيار إلى الموقف التعاقدي الذي كان موجودا وقت إبرام العقد وقبل اختلال التوازن العقدي فإعادة التفاوض يجب أن تؤدي إلى إعادة التوازن الأساسي لأداءات المتعاقدين إلى الحال الذي كان قائما وقت إبرام العقد 23.

ومن الأمثلة التي تجسد هذا المعيار الشرط الذي ينص على أنه يجب أن يتم التعديل «بطريقة تضع الأطراف متوازنين بالمقارنة بالوضع الذي كان موجودا وقت إبرام العقد الحالي» 24.

ورغم أن هذا المعيار لقي مساندة كبيرة من الفقه، إلا أنه تعرض إلى النقد، بحيث يرى الفقهاء أنه حتى وإن استطاع هذا المعيار إرجاع التوازن إلى العقد فهذا لا يعني أنه قد رفع الضرر عن المتعاقد.

ثانيا: المعيار الشخصي

لا يهتم المعيار الشخصي بإعادة التوازن على أساس عناصر موضوعية ولكنه يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الظروف المحيطة بالعقد عند التفاوض مثل الظروف الاقتصادية الجديدة، وموقف الأطراف، ومدى حاجة الأطراف للعقد، وقدر الضرر الذي لحق المتضرر.

وبمعنى أدق المعيار الشخصي يهتم بتعديل الأداءات بين المتعاقدين ومثال ذلك الشرط الذي ينص على أنه « يجب أن تتم المفاوضات بشكل عادل وفي روح من الموضوعية والأمانة التي تعتبر الأساس في العلاقات التي تربط بين الأطراف وبشكل يأخذ في الاعتبار الأضرار التي أصابت المدين»25.

ونقصد بتطبيق العدالة عند إعادة التفاوض، الطرف الذي يتحمل خسائر أكثر من الآخر، و لم يسلم هذا المعيار هو الآخر من النقد ذلك من حيث استناده إلى فكرة العدالة التي تعتبر فكرة مرنة غير محددة، كما أن تقديرها يختلف من عقد لآخر و من متعاقد لآخر.

ثالثا : المعيار المختلط

يجمع المعيار المختلط بين المعيار الشخصي والمعيار الموضوعي في آن واحد فهو يسعي إلى تحقيق العدالة من حيث المساواة في الأداءات بين الأطراف من ناحية، و إلى إعادة التوازن الأساسي للعقد من ناحية ثانية .

ومن أمثلة هذا الشرط النص على أنه « في حالة وقوع أحداث غير متوقعة يكون من أثرها تغير الأساس الاقتصادي للصفقة الحالية مسببة ضررا لأحد الأطراف، فإنه وبنفس الروح التي كانت موجودة وقت إبرام العقد ويضع الأطراف اتفاقا حول تعديل وقت التنفيذ بطريقة تعيدهم إلى وضع متوازن بالمقارنة بالوضع الذي كان موجودا وقت إبرام العقد، وبشكل يرفع الضرر عن المدين» 26.

وهذا الخلط بين المعيار الموضوعي والمعيار الشخصي أوجد معيارا جديدا هو المعيار المختلط الذي يجمع بين عناصر المعيارين الآخرين معا ويتفادى بذلك العيوب الموجه إليهما، فهو من ناحية يتفادى النتائج الضارة التي قد تنتج عن تطبيق المعيار الموضوعي ومن جهة يعيد التوازن الأساسي للعقد مراعيا ظروف المتعاقدين الشخصية .

خاتمة

يبدو من خلال بحثنا معالجة تغير الظروف في تنفيذ عقود التجارة الدولية أن ثمة نتائج يتعين على المتعاملين في ميدان التجارة الدولية وضعها في حساباتهم عند إبرام العقود على اختلاف أنواعها، كما أن ثمة مقترحات نرى أن من المفيد مراعاتها عند إعداد الشرط المذكور لاسيما من قبل محرري عقود التجارة الدولية أومن تسند لهم مهمة صياغة تلك العقود، أن شرط إعادة التفاوض يدرجه الأطراف في

عقـود التجارة الدولية يرومون من خلالـه إلى تعديل بنود العقد من خلال إعادة التفاوض فيه عندما تقع أحداث معينة تؤدي إلى اختلال توازن العلاقات العقدية على نحو يؤدي إلى إلحاق الضرر بأحد المتعاقدين، إن إعمال شرط إعادة التفاوض يـؤدي إلى تداخل الحدود بين مرحلة إبـرام العقد ومرحلة تنفيذه، إذ أنه يؤدي إلى إعـادة التفاوض من أجل الاتفاق على شروط جديدة للعقـد أثناء مرحلة تنفيذه، أي بعـد أن يكـون ذلك العقد قد دخل مرحلة التنفيذ من قبل الأطراف، إن شرط إعـادة التفـاوض يأخذ في الواقع بعـض ملامحه من نظرية القـوة القاهرة، ويأخذ بعض ملامحه الأخرى من نظرية الظروف الطارئة، ليكون بحد ذاته فكرة مستقلة عن كل منهما .

وتتجـلى مظاهر الاقتراب بـين كل من شرط إعادة التفـاوض والقوة القاهرة في الـشروط الواجب توافرهـا في الحادث وأثر كل منهما عـلى تنفيذ العقد، بحيث يترتـب على كليهما وقـف تنفيذ العقد وإعـادة التفاوض بين الطرفـين من جديد، إذ يجـب أن يكون الحادث الذي يواجهه شرط إعادة التفاوض مسـتقلا عن إرادة المديـن وعـدم إمكانيـة توقعه واسـتحالة دفعه، وهـذه هي ذاتهـا شروط الحادث المكـون للقوة القاهرة، كـما أن إعمال شرط إعادة التفاوض يؤدي إلى وقف العقد، وكذلك الحال في القوة القاهرة إذا كانت مؤقتة، هذا مع اختلاف المرحلة التي تلي الوقـف في الحالتـين، إذ يعقب الوقف في حالة إعمال شرط إعادة التفاوض (إعادة التفـاوض في العقـد بهدف تعديله)، في حين يعقب الوقـف (في حالة إعمال نظرية القوة القاهرة) تنفيذ العقد بنفس بنوده وشروطه.

أمـا وجه الشـبه بين شرط إعـادة التفاوض ونظرية الظروف الطارئة فيتجسـد في درجـة تأثـير كل منهما على توازن العقد إذ يـؤدي كل منهما إلى خلق اختلال في التوازن الاقتصادي للعقد وعلى نحو يؤدي إلى إلحاق ضرر فادح أو جسـيم بأحد الأطـراف أو بكليهـما، كما يختلف شرط إعـادة التفاوض عن القـوة القاهرة في أن الأول يسـبب اختلالا في توازن العقد بينما تتسـبب القوة القاهرة في جعل الالتزام مستحيلا.

الهوامش

1) د. شريف محمد غانم، أثر تغيير الظروف في عقود التجارة الدولية دار الجامعة الجديدة الإسكندرية الطبعة الأولى 2007 صفحة 46 .

2) د. سلامة فارس عرب معالجة اختلال توازن العلاقات العقدية في قانون التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة 1988، صفحة 405 .

3) ULL MANN ,H droit et pratique des clauses de hardship dans las système juridique american , R .D 1988 P891

4) UYTVANCK J .V le point de vue denter prises belges a legard ; de contrat international travaux des 5 journees d,etudes juridiques jean DABIN 1975 P380

5) جاد الله عبد الحفيظ عوض الشروط التجارية الدولية المعتمدة من قبل غرفة التجارة العالمية دار الثورة للطباعة والنشر بنغازي 1996 صفحة 85 .

6) نفس المرجع صفحة 85

7) د شريف محمد غانم، مرجع سابق صفحة 253 .

8) القضية مشار إليها لدي شريف محمد غانم، مرجع سابق، صفحة 144

9) عادل محمد خير، عقود الدولي للبضائع من خلال اتفاقية فيينا طبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة 1994، صفحة 122 . د رضوان حسن رشوان، أثر الضروف الطارئة علي القوة الملزمة للعقد، دار الهاني للطباعة و النشر القاهرة 1994 صفحة 187.

10) عبد الحليم عبد اللطيف القوني، مبدأ حسن النية و أثره في التصرفات القانونية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية القاهرة 1997، صفحة 198.

11) د. محمود سمير الشرقاوي، العقود التجارية الدولية دراسة خاسة لعقد البيع الدولي للبضائع، دار النهضة العربية الطبعة الثانية 2002، الصفحة 213.

12) د. شريف محمد غانم، مرجع سابق، صفحة 274 . وكذالك سلامة فارس عرب مرجع سابق صفحة 102.

13) إذ غالبا ما يعبر المتعاقدين عن هذا الشرط بعبارة « حدث خارج أو يخرج عن سيطرت الأطراف المتعاقدة».

14) د. عبد الحليم عبد اللطيف القوني، مرجع سابق، صفحة 198

15) د. جمال محمود عبد العزيز، الالتزام بالمطابقة في عقد البيع الدولي، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1996، صفحة 348.

16) د بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون الجزائري التصرف القانوني الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجزائرية طبعة 1995، صفحة 319 .

17) د. شريف محمد غانم، مرجع سابق، صفحة 346 .

18) نفس المرجع، صفحة 47 .

19) FONTAINE MARCEL droit des contrats internationaux analyses et redaction des clauses FEC1989 p 251

20) محسن شفيق، اتفاقية الامم المتحدة بشأن البيع الدولي البشائع دراسة في قانون التجارة الدولي، دار النهضة العربية طبعة 1988، صفحة 256 .

21) نفس المرجع، صفحة 256 .

22) د. شريف غانم، مرجع سابق، صفحة 333.
23) محمد حسين منصور، مرجع سابق، صفحة 193 .
24) شريف غانم، مرجع سابق، صفحة 391 .
25) Fontaine marcel opcit page 268
26) د. شريف غانم، مرجع سابق، صفحة 392.

قائـــمة المراجـع

قائمة المراجع العربية :

1) د . بلحاج العربي النظرية العامة للالتزام في القانون الجزائري التصرف القانوني الجزء الأول ديوان المطبوعات الجزائرية طبعة 1995.

2) جمال محمود عبد العزيز . الالتزام بالمطابقة في عقد البيع الدولي رسـالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1996.

3) د. جاد الله عبد الحفيظ عوض الشروط التجارية الدولية المعتمدة من قبل غرفة التجارة العالمية دار الثورة للطباعة والنشر بنغازي 1996.

4) د . سـلامة فـارس عـرب معالجـة اختلال تـوازن العلاقات العقديـة في قانون التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة 1988.

5) د . شريـف محمد غانم, أثر تغيير الظروف في عقود التجارة الدولية دار الجامعة الجديدة الإسكندرية الطبعة الأولى 2007

6) د. عـادل محمد خـير عقود الدولي للبضائع من خلال اتفاقيـة فيينا طبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة 1994 .

7) عبـد الحليم عبد اللطيف القوني, مبدأ حسـن النية وأثره في التصرفات القانونية دراسة مقارنة دار النهضة العربية القاهرة 1997.

8) محمـود سـمير الشرقـاوي العقـود التجارية الدولية دراسـة خاصـة لعقد البيع الدولي للبضائع دار النهضة العربية الطبعة الثانية 2002

9) محسـن شفيق اتفاقية الأمم المتحدة بشـأن البيع الدولي البضائع دراسة في قانون التجارة الدولي دار النهضة العربية طبعة 1988 .

10) د رضوان حسـن رشـوان أثـر الظروف الطارئة علي القـوة الملزمة للعقد . دار الهاني للطباعة والنشر . القاهرة 1994 .

1) FONTAINE MARCEL droit des contrats internationaux analyses et redaction des clauses FEC1989

2) ULL MANN ,H droit et pratique des clauses de hardship dans las système juridique american , R .D 1988 P891

3) UYTVANCK J .V le point de vue denter prises belges a legard ; de contrat international travaux des 5 journees d,etudes juridiques jean DABIN 1975 P380.

العملية الاتصالية وظاهرة الصراع في المؤسسة الصناعية الجزائرية

رحالي حجيلة
المركز الجامعي لتيبازة

الإشكالية:

لقد اهتم المختصون في الإدارة والتنظيم منذ زمن بعيد بالاتصال، فمع ظهور النظريات المتعلقة بالمدرسة التقليدية أصبح ينظر إلى عملية الاتصال في المنظمة كعنصر مهم وفعال في أداء نشاطها.

وتطورت النظرة إلى الاتصال في المنظمة مع المدارس الإدارية والتنظيمية الأخرى، حيث أعطيت لهذه العملية أهمية أكثر خاصة مع دخول الجوانب الاجتماعية والنفسية للجماعات الرسمية وغير الرسمية في المنظمة، والدور الذي تلعبه في مختلف أوجه النشاطات للمنظمة من الإعداد للخطط والبرامج، إلى التنفيذ والمراقبة النهائية.

وأصبحت العملية الاتصالية في المنظمة حديثا من بين ميزاتها ومكوناتها، وهي وسيلة فعالة في خلق الانسجام والتنسيق الداخلي فيها كنظام بشري من جهة، والتكيف مع محيطها الخارجي بمختلف جوانبه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، من جهة أخرى كما أصبحت الاتصالات تلعب دورا محددا للطرق الإدارية والتنظيمية والإشراف، وغيرها من المسائل المتعلقة بالتنظيم والمنظمة[1].

لكن يمكن أن يحدث العكس ويصبح الاتصال عاملاً من عوامل ظهور الصراع بين فئتين تعتبران أساسيتين، ولهما أهمية في العملية الإنتاجية هما عمال الصناعة والمشرفين المباشرين، ومن هذا المنطلق نود من خلال مقالنا الإجابة على التساؤل التالي:

ما علاقة ظاهرة الصراع بين عمال الصناعة والمشرفين المباشرين، بضعف نسق الاتصال في المؤسسة الصناعية الجزائرية؟

الإجراءات المنهجية للدراسة:

قبل البداية يجب الإشارة إلى أهم مفاهيم بحثنا، وتتمثل في:

*** مفهوم الصراع :**

حينما يسمع البعض كلمة نزاع أو صراع يتصور وجود حالة عراك أو فوضى أو حرب أو اضطراب، تلك هي حالات نزاع وتعارض متطرفة جدا، وهي قليلة، ولكن تبرز في العمل يوميا حالات كثيرة من عدم الاتفاق، وسوء الفهم، والجدال، والنقد وغيرها، والتي تعتبر صورا وأشكالا من الصراع.

وبالرغم من الكتابات الكثيرة في هذا الموضوع، إلا أن محاولة تحديد تعريف للصراع بصورة دقيقة، من المهام العسيرة، لأنه غالبا ما يكون نابعا من الاتجاهات الشخصية للمفكرين، ومن إيديولوجياتهم، وعقائدهم المختلفة، وتخصصاتهم العلمية، شأنه في ذلك شأن كل ظاهرة ناشئة من سلوك أو نشاط إنساني في تنظيم اجتماعي معين.

إن التحديد الاشتقاقي لكلمة الصراع في اللغة العربية «هو النزاع والخصام والخلاف والشقاق»[2]، وهو مصطلح مأخوذ من الكلمة اللاتينية Conflit التي تعني «التطاحن معا باستخدام القوة»، وهي تدل على عدم الاتفاق أو التنافر أو التعارض أو الخلاف، وبهذا المعنى اللفظي يشير الصراع إلى التفاعل الذي تتعارض وتتناقض فيه الكلمات والعواطف والتصرفات مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى إثارة الصراع[3].

وفي نفس السياق يعتبر محمد حسن العمايرة الصراع على أنه «حالة تفاعلية تظهر عند عدم الاتفاق والاختلافات، أو عدم الانسجام داخل الأفراد أو فيما بينهم، أو داخل الجماعات أو فيما بينها» [4].

وتضيف ماجدة العطية على أن الصراع «عملية تبدأ حينما يدرك أحد الأطراف أن الطرف الآخر يؤثر، أو سوف يؤثر سلبا على شيء ما يهتم به الطرف الأول» [5].

أما ليلى عبد الحليم قطيشات فترى بأن الصراع عبارة عن «بذل جهد مقصود

مـن قبل شـخص ما لطمس جهود شـخص آخر باللجوء إلى شـكل من أشـكال العوائق ينجم عنها إحباط الشخص الآخر، وتثبيطه عن تحقيق أهدافه» [6]

ومما سبق يتضح أن لإستخدام مفهوم الصراع معاني عديدة تتمثل فيما يلي:

- هناك إشارة إلى أن الصراع يظهر بسبب التفاعل.

- هنـاك افتراض بـأن الصراع داخـل المنظمات يتكون بسـبب مواقـف مؤثرة وظواهر محددة في المنظمة، كشـعور الأفراد أو إحساسـهم بحالات التوتر والقلق والتعب والخصومة.

- إن الاختلاف في المسـتويات الإدراكية لدى الأفراد يؤدي إلى ظهور الصراع في المواقف والأمور التي تواجهها المنظمات وأفرادها.

- إن التناقضات في سـلوكيات الأفراد داخـل بيئات العمل، وما يترتب عليها من مقاومة عالية إلى مقاومة منخفضة تؤدي إلى ظهور الصراعات.

مما سبق يمكن استنتاج تعريف للصراع، حيث أنه يعد ظاهرة اجتماعية، وناتج عـن التفاعـل الاجتماعي بين طرفين أو أكثر، وتبدأ تلـك العملية حينما يدرك أحد أطرافهـا أن الطرف الآخر اتخـذ بعض الإجراءات والتصرفات التي سـوف تؤثر سـلبا على مصالحـه، وتعيق تحقيق أهدافـه، ويحدث حينما يظهر عـدم اتفاق حول قضية أو موضوع معين.

*** مفهوم الاتصـــال:**

يعد الاتصـال عملية حيوية في المنظمات بمختلـف أنواعها، وعملية الاتصال ضروريـة كونها تشـكل أحد العناصر المهمـة في التعامل الإنسـاني من جهة، ومن جهة أخرى فهي ضرورية لقيام المنظمة بأداء نشاطاتها من طرف أفرادها العاملين فيها، لكن بالرغم من هذا لا يوجد تعريف موحد للاتصال، فهناك عدد لا حصر له من التعريفات، وفي معالجتنا لموضوع مقالنا، فإننا سنقدم بعض التعاريف التي تتماشى مع أهداف دراستنا.

فنجـد **مصطفـى حجازي** يعـرف الاتصال على أنـه «إنتاج أو توفـير البيانات والمعلومات الضرورية لاسـتمرار العملية الإداريـة –الإنتاجية– ونقلها أو تبادلها أو إذاعتها، بحيث يمكن للفرد أو الجماعة إحاطة الغير بأمور أو أخبار أو معلومات

جديدة، أو التأثير في سلوك الأفراد والجماعات أو التغيير والتعديل في هذا السلوك أو توجيهه وجهة معينة»[7].

أما **علي عياصرة** و**محمد محمود العودة الفاضل** فيعرفان الاتصال على أنه «عملية نقل الأفكار والآراء والمعلومات والانفعالات في صورة حقائق بين أجزاء المؤسسة الواحدة بمختلف الاتجاهات عبر مراكز العمل المتعددة من أعلى المستويات إلى أدناها داخل الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة بالأسلوب الكتابي أو الشفوي، أو أية وسائل أخرى للتأثير على الآخرين مع الحفاظ على العلاقات الشخصية من أجل تنسيق الجهود وتحقيق الترابط والتعاون وتبادل الآراء والأفكار وسلامة التجارب المطلوبة»[8].

يتضح مما سبق أن السمة الأولى التي تناولها هذان التعريفان هي أن الاتصال إنتاج أو توفير للبيانات والمعلومات، وهذا يدل على أن هناك مصدرا للمعلومات والبيانات وهو (المرسل) الذي يشكل أحد أطراف عمله، وأما السمة الثانية فهي إحاطة الطرف الآخر بهذه المعلومات والبيانات والأخبار الجديدة، وهذا لا يتم إلا عن طريق استخدام وسائل اتصال مختلفة لنقل هذه المعلومات والبيانات، وأما السمة الثالثة فهي التأثير في سلوك الأفراد، وهذا يشير إلى أن هدف المرسل الذي يرسل البيانات ويخبر بوسائل الاتصال، تغيير وتعديل سلوك الطرف الآخر.

وبناء على هذا التحديد لمفهوم الاتصال، يمكن استخلاص تعريف إجرائي له، بكونه عملية نقل وتبادل المعلومات والبيانات والحقائق في المنظمة، والضرورية لأداء العمل وعملية الإنتاج، بين العامل والمسؤول في مختلف الاتجاهات، سواء أكانت شفوية أم مكتوبة، لأجل تنسيق الجهود والتأثير في سلوك المرؤوسين وتوجيهه وجهة معينة، في سبيل تحقيق أهداف المنظمة بشكل تعاوني فيما بينهم.

منهج وأدوات الدراسة:

من خلال طبيعة موضوعنا ووفق ما تقتضيه دراستنا، اعتمدنا على المنهج الوصفي الارتباطي وهو «نوع من مناهج البحث، يدرس الظاهرة الاجتماعية الراهنة، دراسة كيفية توضح خصائص الظاهرة ودراسة كمية توضح حجمها وتغيراتها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى»[9]. وهو أكثر طرق البحث

استعمالا في علم الاجتماع، أما أداة جمع البيانات فقد استخدمت أداة المقابلة، وهذا راجع إلى مستوى التعليمي للمبحوثين.

المجال المكاني والزمني والبشري لدراسة الميدانية:

تمت الدراسة بالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية برويبة، في الفترة الممتدة بين 1جانفي 30-2008 ديسمبر 2008، أما عينة بحثنا فتمثلت في عينة طبقية عشوائية نسبية، وقد تم اختيارها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1): يوضح عينة الدراسة وكيفية اختيارها.

المنصب	عدد الأفراد في المجتمع الأصلي	النسبة المئوية بالنسبة للمجتمع	عدد أفراد العينة المختارة
عامل منفذ	643	% 85	255
مشرف مباشر	110	% 15	45
المجموع	**753**	**% 100**	**300**

عرض النتائج:

جدول رقم (2): يوضح إجابة المبحوثين حول أكثر الطرق استعمالا من طرف العمال المنفذين للاتصال بالمشرف المباشر.

المبحوثون / الإجابة	العمال المنفذون	المشرفون المباشرون	المجموع
شفهية	255 %100	45 %100	300 %100
مكتوبة	–	–	–
الاثنين معا	–	–	–
المجموع	**255 %100**	**45 %100**	**300 %100**

يتضح من الجدول أعلاه، أن غالبية المبحوثين صرحوا بأن أكثر الطرق استعمالا من طرف العمال المنفذين للاتصال بالمشرف المباشر هي اتصالات شفهية وذلك بنسبة 100٪.

جدول رقم (3): يوضح إجابة المبحوثين حول الاتجاه السائد لتدفق المعلومات.

المبحوثون / الإجابة	العمال المنفذون	المشرفون المباشرون	المجموع
تنازلي	245 %96.07	40 %88.88	285 %95
تصاعدي	–	–	–
تنازلي وتصاعدي	10 %3.92	5 %11.11	15 %5
المجموع	**255** **%100**	**45** **%100**	**300** **%100**

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية المبحوثين صرحوا بأن الاتجاه السائد لتدفق المعلومات هو تنازلي، وذلك بنسبة 95٪.

جدول رقم (4): يوضح إجابة المبحوثين حول كمية المعلومات المرسلة للعمال المنفذين من طرف المشرف المباشر في مكان العمل.

المبحوثون / الإجابة	العمال المنفذون	المشرفون المباشرون	المجموع
قليلة	245 %96.07	40 %88.88	285 %95
متوسطة	10 %3.92	5 %11.11	15 %5
كثيرة	-	-	-
المجموع	**255** **%100**	**45** **%100**	**300** **%100**

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن غالبية المبحوثين، صرحوا بأن كمية المعلومات المرسلة للعمال المنفذين من طرف المشرف المباشر في مكان العمل قليلة، وذلك بنسبة 95٪.

جدول رقم (5): يوضح إجابة المبحوثين حول نوعية الاتصالات المرسلة للعمال المنفذين من طرف المشرف المباشر.

المبحوثون / الإجابة	العمال المنفذون	المشرفون المباشرون	المجموع
دقيقة	10 %3.92	5 %11.11	15 %5
غير دقيقة	245 %96.07	40 %88.88	285 %95
المجموع	**255** **%100**	**45** **%100**	**300** **%100**

يتضح من الجدول أعلاه، أن غالبية المبحوثين صرحوا بأن نوعية الاتصالات المرسلة للعمال المنفذين من طرف المشرف المباشر غير دقيقة، وذلك بنسبة 95٪. وتدعمها الشواهد الكيفية عن طريق تصريحات المبحوثين بقولهم «المعلومات قليلة وغير دقيقة ومشوشة لا نعرف صحتها من عدم صحتها».

جدول رقم (6): يوضح إجابة المبحوثين حول مدى اعتبار اللغة المستعملة من طرف المشرف المباشر عائقا للعمال المنفذين.

المبحوثون / الإجابة	العمال المنفذون	المشرفون المباشرون	المجموع
نعم	5 %1.96	–	5 %1.66
لا	250 %98.03	45 %100	295 %98.33
المجموع	**255** **%100**	**45** **%100**	**300** **%100**

يتبين لنا من الجدول أعلاه، أن غالبية المبحوثين، صرحوا بأن اللغة المستعملة من طرف المشرف المباشر، لا تعتبر عائقا للعمال المنفذين، وذلك بنسبة 98.33٪.

جـدول رقم (7): يوضح إجابة المبحوثين حول احتمال التأثير السـلبي لمنصب المشرف المباشر على عملية الاتصال التي تتم بين الفئتين.

المبحوثون / الإجابة	العمال المنفذون	المشرفون المباشرون	المجموع
نعم	250 %98.03	45 %100	295 %98.33
لا	5 %1.96	—	5 %1.66
المجموع	**255** **%100**	**45** **%100**	**300** **%100**

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن غالبية المبحوثين صرحوا بالتأثير السلبي لمنصب المـشرف المبـاشر على عملية الاتصـال التي تتم بينه وبين مرؤوسـيه وذلك بنسـبة 98.33%.

جـدول رقم (8): يوضح إجابة المبحوثين حول وصف النسـق العام للاتصال داخل المؤسسة.

المبحوثون / الإجابة	العمال المنفذون	المشرفون المباشرون	المجموع
ضعيف	250 %98.03	40 %88.88	290 %96.66
عادي	5 %1.96	5 %11.11	10 %3.33
ممتاز	–	–	–
المجموع	**255** **%100**	**45** **%100**	**300** **%100**

نلاحظ مـن الجدول أعلاه، أن غالبية المبحوثين صرحوا بضعف النسـق العام للاتصال داخل المؤسسة، وذلك بنسبة 96.66٪.

جدول رقم (9): يوضح إجابة المبحوثين عن مدى علاقة نوع النسق العام للاتصال ووجود الصراع بين الفئتين

المبحوثون / نوع النسق وجود الصراع	العمال المنفذون				المشرفون المباشرون				المجموع
	ضعيف	عادي	ممتاز	المجموع	ضعيف	عادي	ممتاز	المجموع	
نعم	250 %100	-	-	250 %98.03	40 %100	-	-	40 %88.88	290 %96.66
لا	-	5 %100	-	5 %1.96	-	5 %100	-	5 %11.11	10 %3.33
المجموع	250 %100	5 %100	-	255 %100	40 %100	5 %100	-	45 %100	300 %100

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أعلى نسبة هي 96.66% وتمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بوجود الصراع، وهي مدعمة بفئة العمال المنفذين بنسبة 98.03% والتي ترى أن سببه يكمن في ضعف النسق العام للاتصال في المؤسسة بنسبة 100%، أما أقل نسبة هي 3.33% وتمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بعدم وجود الصراع وهي مدعمة بفئة المشرفين المباشرين بنسبة 11.11%، وهذا نظرا لوجود نسق عادي للاتصال العام في المؤسسة وذلك بنسبة 100%.

وهذا ما أكدته المعالجة الإحصائية للبيانات فوجدنا بعد حساب معامل التوافق أن درجة الارتباط بالنسبة للعمال المنفذين 0.7 أما بالنسبة للمشرفين المباشرين فقدرت ب 0.7 أي أن درجة الارتباط عالية

ولتوضيح أكثر نقوم بتشكيل الرسم البياني التالي.

شكل (1): رسم بياني للجدول رقم (9)

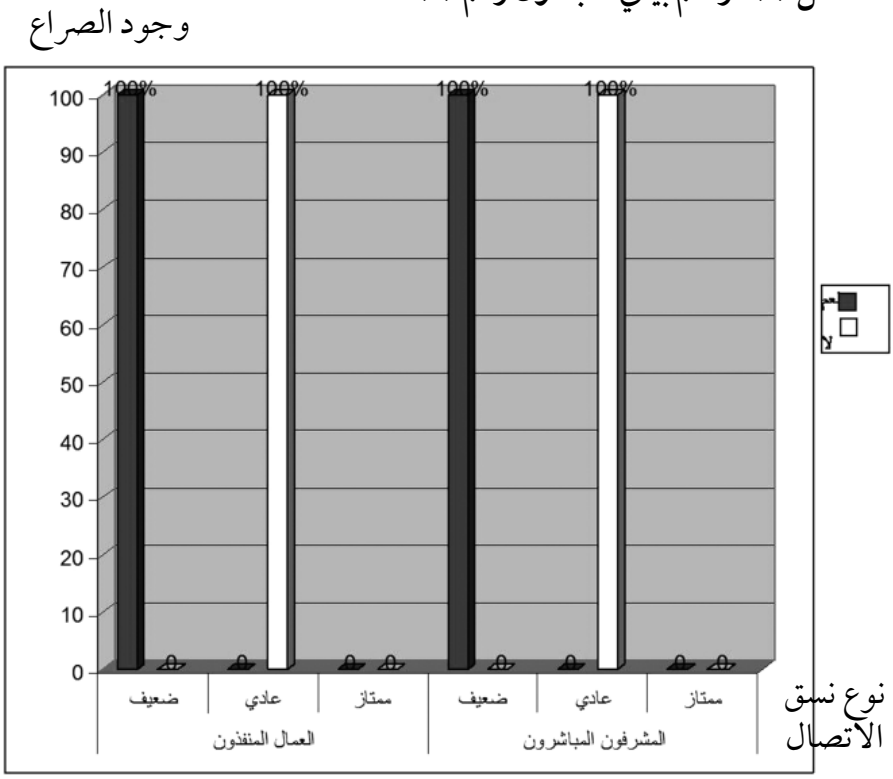

مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال ما تم جمعه من البيانات يمكن القول أن:

1. الاتصالات الشفوية أكثر الطرق استعمالا من قبل الفئتين:

يتم هذا الأسلوب (أسلوب الاتصال الشفوي) عن طريق نقل وتبادل المعلومات بين المرسل والمرسل إليه، شفاهة، أي عن طريق الكلمة المنطوقة لا المكتوبة، وهذا الأسلوب يتميز عن أسلوب الاتصال الكتابي بأنه أكثر سهولة وأكثر يسرا، بل وأكثر إقناعا للمرسل إليه، ويكثر استخدام هذا الأسلوب في الموضوعات التي تحتاج إلى شرح وتفسير حيث يمكن الإجابة على التساؤلات المطروحة بوضوح وفي الحال، غير أنه يعاب على هذا الأسلوب أنه قد يعرض المعلومات المراد نقلها أو تبادلها بين طرفي الاتصال للتحريف أو سوء الفهم، هذا فضلا عن احتمال عدم إجادة المرسل إليه للاستماع ذاته.

2.الاتجاه التنازلي أكثر الاتجاهات الاتصالية السائدة لتدفق المعلومات بين عمال الصناعة ومشرفيهم المباشرين:

يتمثل هذا الاتصال (الاتصال الهابط) في انسياب رسائل من مستوى أعلى إلى مستوى آخر أقل، ويستخدمه الرؤساء المباشرين على مرؤوسيهم وتوجيههم، وتتضمن الرسائل الهابطة -عادة- أهدافا واستراتيجيات وسياسات وتعليمات أو إجراءات للعمل، كما تتضمن تقييم المستوى الأعلى للمستوى الأدنى، كذلك نجد الرؤساء يرسلون توجيهاتهم لمرؤوسيهم وتعليمات، زد على هذا أن الاتصال الهابط يساعد الرؤساء في ممارستهم لوظائفهم تخطيطا وتنظيما ورقابة وإشرافا.

ومن المناسب بل والمفضل أن يسمح الرؤساء باتصال ذي اتجاهين مع مرؤوسيهم، بمعنى أن توجيه الرئيس رسالة إلى مرؤوسيه يقتضي تأكده من فهم مرؤوسيه للرسالة، وهذا يتطلب أن يشجع مرؤوسيه على الاستفسار واستيضاح ما قد يصعب عليه، وأما إذا كان الاتصال هابطا فقط من الرئيس دون السماح باتصال صاعد للاستفسار، أو دون طلبه اتصالا صاعدا من مرؤوسيه ليتأكد من فهم المرؤوسين، فهذا اتصال في اتجاه واحد قد يؤثر هذا سلبا على فاعلية الاتصال، ومن ثم سيؤدي إلى ظهور أبعاد أخرى سلبية بين الرئيس والمرؤوسين، لأن الاتصال الصاعد له مزايا حيث أنه يوفر للعاملين فرصة الشعور بقيمتهم الذاتية، وفرصة التخلص من الضغوط والتأزمات النفسية، إضافة إلى تنمية الحس الانتمائي تجاه التنظيم، أما الرؤساء فيمكنهم من خلاله الحصول على معلومات عن اتجاه نفسيات العاملين، وردود فعلهم حول القرارات والسياسات التنفيذية للتنظيم، إضافة إلى رصد مصادر عدم الارتياح لديهم.

و بهذا يوصف الاتصال المزدوج بالاتصال الكامل، لأنه «يعطي الفرصة الكافية للمرسل والمستقبل أي (للعمال والمشرفين المباشرين) للمحادثة والمناقشة والتعبير عن رأيهم في ضوء المعلومات التي أرسلها المرسل واستقبلها المتلقي وهو المستقبل»[10].

3. قلة كمية المعلومات المرسلة للعمال المنفذين من طرف المشرف المباشر في مكان العمل:

هناك حقيقة أساسية عن عملية الاتصال، وهي أن كمية المعلومات المرسلة من المستويات العليا في التنظيم تتضاءل كلما انتقلنا إلى المستويات الدنيا، نتيجة قيام كل مستوى بحجب جانب من تلك المعلومات، التي تتعارض ومصالحه، وكذلك الحال بالنسبة لما يصدر من معلومات من مستويات أخرى، وهذا ما يقودنا إلى افتقار الإدارة الإشرافية الدنيا إلى المعلومات الصحيحة والكاملة عن أهدافها، وسياسات ونوايا الإدارة العليا مما يقلل من فعالية جهودها، وبالمقابل افتقار الإدارة العليا إلى المعلومات الكافية والسليمة عن اتجاهات العاملين ومشاكل العمل مما يفقدها القدرة الكافية على التخطيط والرقابة. وهذا ما صرح به أحد العمال قائلاً: «أن الرؤساء يحتكرون المعلومات ومعرفة القوانين»والشيء نفسه صرح به بعض الرؤساء المباشرين.

وبهذا رأينا أن لقلة الاتصالات وندرتها خطورة، وفي رأينا العكس صحيح أيضا بمعنى أن كثرة الاتصالات والإفراط فيها سيؤدي في آخر الأمر إلى ذات النتيجة، أي أن كثرة الاتصالات وتعددها وتشعبها يعتبر عائقا من العوائق التي تحول دون تحقيق الاتصال الفعال، ذلك لأن كثرة الاتصالات ستتحول إلى عبء ثقيل على العاملين في المنظمة، ويصبح إجراء هذه الاتصالات الواسعة التي تشمل المسائل الصغيرة والكبيرة معا سببا في ضياع الوقت والجهد. وهكذا يتضح لنا أن الإفراط في الاتصالات يؤدي إلى أضرار جسيمة، قد لا تقل خطورة عن الإقلال منها، ولهذا فإن الاعتدال هو خير وسيلة للتغلب على الصعوبات الناشئة من الإقلال أو الإكثار من الاتصالات، بمعنى أن تنظيم خطوط الاتصال وكميته ضروري، لكي يتم عن طريقها الاتصال الضروري وهام في المنظمة.

4. عدم دقة المعلومات المرسلة للعمال المنفذين من طرف المشرف المباشر:

وتدعمها الشواهد الكيفية عن طريق تصريحات المبحوثين بقولهم «المعلومات قليلة وغير دقيقة ومشوشة لا نعرف صحتها من عدم صحتها».

إن توفير المعلومات الدقيقة والكافية للفرد ضروري وهام، فالفرد يجب أن يكون على علم واطلاع تام بما ينتظر منه من عمل، وإلا فإنه سيواجه من خلال في العمل نقصا في إشباع حاجاته، وهذه المعلومات تنطلق من عدة اتجاهات هي معرفة الفرد للسياسة العامة للتنظيم الذي يعمل فيه، والفلسفة العامة التي يتبناها الرئيس المباشر، ومعرفة الأنظمة السائدة في التنظيم ومعرفته لمتطلبات عمله وواجباته ومسؤولياته ومكانته في التنظيم ومعرفته للخصائص المميزة لشخصية رئيسه ومعرفته لرأي رئيسه في أدائه...

فمعرفة الفرد بكل هذه الأمور تجعله أكثر أمانا واطمئنانا في عمله، وذا علاقة جيدة مع رئيسه والابتعاد عن أي صراع فيما بينهما، وإن عدم توفير المناخ والجو والوسائل الكافية لهذه الاتصالات يؤدي إلى القيام بعملية البحث والتفتيش عن وسائل أخرى أو إضافية من جانب العاملين، للقيام بالتعبير عن موقفهم، وهذا من الممكن أن يأخذ جوانب وأشكالاً وصوراً سلبية غير مقبولة عن الرؤساء مثل الإشاعات التي تخدم مصالح أفراد معينين، وتضر بمصالح المؤسسة، «والتي تعتبر أخباراً مشكوك في صحتها يتعذر التحقق من أصلها، وتتعلق بموضوعات لها أهمية، لدى الموجهة إليهم ويؤدي تصديقها أو نشرها إلى إضعاف روحهم المعنوية»[11]، أو أنه سيتم الحصول على المعلومات بواسطة الاتصال الأفقي عادة إما بصورة رسمية وإما بصورة غير رسمية، ويكون بين الزملاء في التنظيم، أو بين الأشخاص الذين تجبرهم ظروف التقسيم الوظيفي للعمال على الاتصال ببعضهم وتبادل المعلومات.

5. مدى اعتبار اللغة المستعملة من طرف المشرف المباشر عائقا للعمال المنفذين:

في معظم الأحيان يكون تعقيد اللغة المستعملة حاجزا أساسيا يقف أمام حدوث اتصالات فعالة، وذلك لأن التعقيد من الممكن أن يؤدي إلى عدم الفهم الصحيح للمقصود أو المطلوب من الرسالة المرسلة إلى الأفراد المختلفين، أو أنه يؤدي إلى فهم أشياء لم تكن مقصودة أو إلى عدم الفهم التام.

لذلـك ومن منطلق الرغبة في أن تفهم الرسـالة أو المقصود منها، ولكي يكون الاتصـال فعـالاً ومجديـاً، مهم جدا أن يـدرك الرؤسـاء في المنظمـة ويعرفون أن الاتصالات الفعالة تنطوي على عملية نقل الفهم إلى جانب المعلومات، فإذا لم يتم الفهم من جانب المسـتقبل لا تكون ولا تحدث اتصالات، معنى ذلك أن الرؤساء يجـب أن يقومـوا بصياغة رسـائلهم بطريقة مفهومـة للمسـتقبل، وذاك عن طريق اسـتعمال اللغة السهلة والبعيدة عن التعقيدات اللغوية، وهذا ما وجدناه في ميدان بحثنا، وتجسد في عملية الاتصال على الواقع العملي بين المشرف ومرؤوسيه.

6. التأثير السلبي لمنصب المشرف المباشر على عملية الاتصال التي تتم بين الفئتين:

فبهذا فالعامل لا يزال يشـعر بنوع من القهر والتسـلط، وهـذا ما يؤدي به إلى محاولـة مقاومته بأي شـكل من الأشـكال الظاهرة أو الخفيـة، وأن هذه النتيجة هي نفسـها توصـل إليها محمد علي محمد من خلال دراسـته واسـتنتاجه العام بأنـه يلفت النظـر أيضا تلك الصورة التـي كونها عمال المصنع عن المشـرفين، بوصفهـم يشـكلون طبقـة اجتماعيـة أخرى فـي التنظيـم، وهي طبقـة أصحاب الامتيـاز والنفوذ، وهذا التصـور لا يمكن إزالته إلا بعد أن تسـود روح الثقة بين القائد والمرؤوسين.

وتسـتخدم المنظمات عادة العديد من الرمـوز أو الألقاب أو الموارد للتعبير عـن المكانـة أو المنزلة الوظيفيـة، مثل هذا التفـاوت الوظيفي قـد يمثل تهديدا مـن وجهـة نظر الأفراد فـي المراكز الوظيفية الدنيا، ومن ثم قـد يحول دون قيام الاتصال أساسا أو يعمل على تحريفه، وبالمقابل فعدم تمسك المشرف المباشر بالمعنى الرسـمي الجاف للسلطة من منطلق أنها مصدر قوة يستطيع من خلالها توقيع الجزاءات وإنزال العقوبات المختلفة، بل يتعين على المشرف أن يتمسك بالنظرة الأعمق للسـلطة من حيث القدرة على التأثير والإقناع في المرؤوسـين، وتمسـكه أيضا بالمعنـى الأفضل لمفهـوم الاتصالات، مع عـدم اقتصار النظرة علـى أنـه مجرد نقـل وتبـادل الأفـكار والمعلومات بصـورة جافة، حيـث يمتد

المعنـى والأثـر إلى أبعد من ذلك ليكون المشـرف مصدر إشـعاع، وقادرا على إحـداث التوافـق والترابط في علاقات العمـل، من خلال الاحتـكاك والتفاعل اليومي مع مرؤوسـيه، وهذا ما يجب أن يكون في مؤسسـاتنا اليوم، «لأن عملية الاتصـال بسـبب هذه الحواجز تكون غير فعالة، بالإضافـة إلى أنها تؤدي للفهم الناقـص، والشـيء الذي يفتقر إلى الأمن، يؤدي إلـى وجود الصراع. ... وفقط عند إزالةهذه الحواجز يمكن القيام بالاتصال الجيد والعمل المشترك»[12].

خاتمة:

إن ضعف نظام الاتصال في المنظمة، سينجر عنه آثار سلبية على سلوك العمال مـن جهة، وعلى العلاقة بينهم وبين مشـرفيهم في العمـل من جهة أخرى، «لأن الاتصال الفاشـل يسـبب معظم مشاكل المؤسسـات، إذ أنه يقود إلى التعارض. ..... أو أكثر من ذلك.....»[13]، وهذا ما بينه الباحثون المهتمون بهذا المجال حيث إن ضعف سـريان الاتصال يؤدي إلى سوء الفهم وانتشار الإشاعات، كما يـؤدي إلى البغضاء والكراهية والتشـاؤم. وهذا ما وضحـه بوجمعة بولقريعات في رسـالته للماجستير[14]، وبهذا فالاتصال يلعب دوراً بالغ الأهمية في إحداث الانسـجام داخـل التنظيمـات، لـذا فهـو ضـروري لإنجـاز الأهـداف المحددة للتنظيم، وهذا ما توصل إليه بومخلوف محمد في دراسة له[15].

وأيضـا يمكـن القـول «إنه كلمـا زادت درجـة الغموض والتشـويش ونقص المعلومـات وحجبهـا كلمـا زاد التوتر نحو حيـازة معلومـات ضرورية وحيوية فتزداد ظاهرة الصراع حدة»، وهذا ما توصل إليه أيضا سالم بن سعيد القحطاني ويونس حلمي يوسف في دراسة لهما [16].

وبهـذا يتضـح وجـود علاقة بيـن الصـراع[17] وضعـف عمليـة الاتصال في المؤسسـة، خاصة بيـن العمال المنفذين والمشـرفين المباشـرين، «لان العمال يشـعرون بأنهـم فـي معركـة تتصارع فيهـا جميع الأطـراف من أجـل هدف غير واضـح[18]، لـذا يمكن القـول أن فرضيتنـا قد تحققـت لارتباطهـا الوثيق الذي وجدناه سابقا.

الهوامش

1) لتفاصيل أكثر عن الاتصال في نظريات التنظيم عد إلى ما يلي:

– فضيل دليو، **الاتصال مفاهيمه نظرياته وسائله**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة النشر، ص 47.

– عبد الله الطويرقي، **علم الاتصال المعاصر- دراسة في الأنماط والمفاهيم وعالم الوسيلة الإعلامية في المجتمع السعودي**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ط، 2ص 224.

– محمد ناجي الجوهري، **الاتصال التنظيمي**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ط1، ص ص33، 83.

- Davis (W) et autre, La gestion des ressources humaines, Ed Keith, Montréal, 1990, pp 535-560.

2) سالم عبابنة، «**أساليب إدارة الصراع دراسة مقارنة بين مديري القطاعين العام والخاص في الأردن دراسة تطبيقية على محافظة أربد**»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1995، ص21.

3) سالم بن سعيد القحطاني، يونس حلمي، «**أساليب الصراعات التنظيمية في الأجهزة الحكومية المركزية بالمملكة العربية السعودية دراسة استطلاعية**»، مجلة جامعة الملك سعود العلوم الإدارية، الرياض، مجلد 13، رقم1، ص 144–153.

4) محمد حسن العمايرة، «**مبادئ الإدارة المدرسية**»، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص24.

5) ماجدة العطية، **سلوك المنظمة سلوك الفرد والجماعة**، دار الشروق، عمان، 2007، ص261.

6) ليلى عبد الحليم قطيشات، **إدارة الصراع في المؤسسات التربوية**، مركز الكتاب الأكاديمي،الأردن، 2006، ط1، ص62.

7) مصطفى حجازي، **الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارية**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص16.

8) علي عياصرة، محمد محمود العودة الفاضل، **الاتصال الإداري وأساليب القيادة الإدارية في المؤسسات التربوية**، دار مكتبة الحامد، عمان، 2002، ط1، ص15.

9) جودت عزت عطوي، **أساليب البحث العلمي مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية**- الدار العلمية الدولية، الأردن، ط1، 2000، ص174.

10) نصر الله عمر، **مبادئ الاتصال التربوي والإنساني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص40.

11) جمال الدين محفوظ، **الإشاعة**، دار الأمة للطبع والنشر، القاهرة، ط4، 2004، ص16.

وللتعرف أكثر عن الإشاعة وسلبياتها عد إلى:

–محمد منير حجاب، **الشائعات وطرق مواجهتها**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ط1.

12) عمر عبد الرحيم نصر الله، **مبادئ الاتصال التربوي والإنساني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ط1، ص 171.

13) العناتي ختام، «**بناء نموذج مقترح للاتصال الإداري في ضوء واقع الاتصال في وزارة التربية والتعليم في الأردن والاتجاهات العالمية الحديثة**»، رسالة الدكتوراة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2003.

14) بوجمعة بولقريعات، «**القيادة الإدارية ودورها في تطوير الإدارة الجزائرية**»، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1982.

15) محمد بومخلوف، **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

16) القحطاني سالم بن سعيد، يونس حلمي يوسف،المرجع السابق ،ص 153.

17) للتوضيح عد إلى:

– قادري علي عبد المجيد، **اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص35.

18) احمد إبراهيم احمد، المرجع السابق، ص 375.

المراجع

أ- الكتب

1 - أحمد محمد عليق، وآخرون، **وسائل الاتصال والخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

2 - جمال الدين محفوظ، **الإشاعة**، دار الأمة للطبع والنشر، القاهرة، ط4، 2004.

3 - عبد الله الطويرقي، **علم الاتصال المعاصر- دراسة في الأنماط والمفاهيم وعالم الوسيلة الإعلامية في المجتمع السعودي**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ط2.

4 - علي عياصرة، محمد محمود العودة الفاضل، **الاتصال الإداري وأساليب القيادة الإدارية في المؤسسات التربوية**، دار مكتبة الحامد، عمان، 2002، ط1.

5 - عمر عبد الرحيم نصر الله، **مبادئ الاتصال التربوي والإنساني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ط1.

6 - فضيل دليو، **الاتصال مفاهيمه نظرياته وسائله**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة النشر.

7 - قادري علي عبد المجيد، **اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008.

8 - ليلى عبد الحليم قطيشات، **إدارة الصراع في المؤسسات التربوية**، مركز الكتاب الأكاديمي،الأردن، 2006، ط1.

9 - ماجدة العطية، **سلوك المنظمة سلوك الفرد والجماعة**، دار الشروق، عمان، 2007.

10 - محمد بومخلوف، **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

11 - محمد حسن العمايرة، «**مبادئ الإدارة المدرسية**»، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

11 – محمد محمد عمر الطنوبي، **نظريات الاتصال**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ط1.

13 – محمد منير حجاب، **الشائعات وطرق مواجهتها**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ط1.

14 – محمد ناجي الجوهري، **الاتصال التنظيمي**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ط1.

15 – مصطفى حجازي، **الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارية**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

16 – نصر الله عمر، **مبادئ الاتصال التربوي والإنساني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

17 – هالة منصور، **المهارات السلوكية في إدارة المؤسسات**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

18 – هناء حافظ بدوي، **وسائل الاتصال في الخدمة الاجتماعية والمجتمعات النامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

ب– الرسائل الجامعية

1 – بوجمعة بولقريعات، «**القيادة الإدارية ودورها في تطوير الإدارة الجزائرية**»، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1982.

2 – سالم بن سعيد القحطاني، يونس حلمي، «**أساليب الصراعات التنظيمية في الأجهزة الحكومية المركزية بالمملكة العربية السعودية دراسة استطلاعية**»، مجلة جامعة الملك سعود العلوم الإدارية، الرياض، مجلد 13، رقم1.

3 – سالم عبابنة، «**أساليب إدارة الصراع دراسة مقارنة بين مديري القطاعين العام والخاص في الأردن دراسة تطبيقية على محافظة أربد**»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1995.

4 – العناتـي ختام، «**بناء نموذج مقترح للاتصال الإداري في ضوء واقع الاتصال فـي وزارة التربيـة والتعليم فـي الأردن والاتجاهـات العالمية الحديثة**»، رسـالة الدكتوراة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2003.

ج- المراجع باللغة الأجنبية

1- Davis (W) et autre, **La gestion des ressources humaines**, Ed Keith, Montréal, 1990, pp 535-560.

علاقة قلق الامتحان بالتعامل الإستباقي والتعامل الوقائي

سمير بوالطمين
جامعة الجزائر 2

مقدمـــة:

عـل الرغـم من الكثـير من الأفـراد لديهـم القدرة عـلى تحقيق نتائـج جيدة في الامتحانات، إلا أن أداءهم يقل بسبب قلقهم المضاعفة، وعليه فإن قلق الامتحان يمكـن أن يحد من التطور التربوي والمهنـي لأن نتائج ودرجات الامتحانات تؤثر في الدخـول في البرامـج التربوية والتدريبية في المجتمعـات المعاصرة((Zeidner,M 2004، فهـو مشـكلة حقيقيـة بالنسـبة إلى الكثير من الطلبـة هذا الزمـان(Rafiq, et al,2007)، بينت الدراسـات على الرغم من التحليليـة التجميعية للبيانات الخاصة بقلـق الامتحـان في عدة بلـدان، التفـاوت المحدود لمتوسـطات مسـتوياته، يبقى ظاهـرة سـائدة ومتجانسـة نسـبيا (Zeidner, M ,2004)، ذلـك كان مـن بـين عدد مـن الانفعـالات ذات الصلـة بالتطـور الأكاديمـي للطلبـة الـذي درس الأكثـر (Perkun,2001)، ولمـا كان قلـق الامتحـان يـأتي كاسـتجابة للوضعيـات التقييمية فيمكـن أن يمتد إلى مجالات أخـرى كمجال الرياضي والطبي والطيران إضافة إلى المجال الأكاديمي ويسبب ضعف الأداء فيها.

إذا كان الاهتمام بقلق الامتحان قد انخفض وقل ظهوره في عناوين الكتابات العلمية (Stober & Perkun) فهذا لا يعني على الإطلاق أنه اختفى من حياة الناس، خاصـة منهم المقبلين على الامتحانات أكاديمية مصيرية أو أولائك الذي يعملون في مهن تجعلهم يعيشـون وضعية تقييمية كلما أقبلوا على تأدية واجبهم المهني مثل طيـاري الخطوط والجراحين والرياضيين المحترفـين ورجال الأمن... كما لا يعني ذلـك أن البحـث العلمي قـد فك لغز هـذه الظاهرة النفسـية ووضع لهـا الحلول المناسبة والفعالة التي تحد من تأثيره.

مـن المفاهيـم التـي وردت في أدبيـات قلق الامتحـان بالإضافـة إلى التحصيل والأداء، مفهـوم التعامل (coping)، وما من شـك أن المتتبع للدراسـات الإمبريقية التـي اهتمت بعلاقة قلق الامتحان والتعامل على دراية بالتطورات التي عرفها هذا الموضـوع مـن خلال الكم الهائل من الدراسـات التي تناولته، لكـن من ذلك يبقى الموضوع بحاجة إلى المزيد من البحث والاستكشاف لهذه العلاقة خاصة من خلال طرح مفهوم قلق الامتحان في علاقته ببعض التطورات التي عرفتها نظرية التعامل على العموم، والأمر في هذه الدراسة يتعلق بالتعامل الاستباقي والوقائي schwarzer & knoll, 2009. 2003; schwarzer and taubert ,2002) اللذيـن يعتـبران مـن امتدادات النظرية التعاملية للباحثين (lazarus &folkman, 1984).

1 – إشكالية الدراسة

ترمـز كلمـة امتحـان من مفهوم قلـق الامتحـان إلى وضعية المثـيرة للقلق و– أو إلى أسـباب القلـق المتصلة بالتدريب والتعلـم والأداء بمعانيها الواسـعة (rost &schermer, 1989)، أي إلى الوضعيات التقييمية المختلفة التي يجد الفرد نفسه فيها والتي ينجم عنها تقييم يكون في صميم اهتماماته.

اتفقت نتائج الدراسـات التي اهتمت بالعلاقة بين قلق الامتحان والتحصيل وأداء عـلى العلاقة السـلبية بينهما، وكان معامل الارتباط عـلى العموم يتراوح بين 0.20 و0.30 (schwarzer et ; hembree,1988 ; al,1989) كما اتفقت أغلبية الدراسات على أن المكون المعرفي لقلق الامتحان (الهم worry) أو الانشغال المعرفي يرتبط سلبا بالتحصيل والأداء في حين أن المكون الانفعالي (الانفعالية emotionality) لا يرتبط بهما. (Seipp,1991; Eunsook,1999)

يعتـبر التعامل (coping) مع وضعيـات الامتحان من المواضيع الأكثر أهمية في البحث حول قلق الامتحان، حيث تساعد سلوكيات التعامل الطلبة على التعامل مع تجربة الضغط والقلق في وضعيات الامتحان والتخلص من أو تحوير الظروف التي تسـببها، والإبقاء على الانفعالات السلبية بعيدا، كما يمكن وهذا يتوقف على إسـتراتيجية التعامل الموظفة، ترقية حصيلـة التكيف والأداء الإيجابي. (lazarus & folkman, 1984 ; zeidner, 1998).

اهتمت العديد من الدراسـات (raffety, et al; blankstein, et al, 1992; rohrle, et al, 1990 stober, j, 2004; 2007) بالعلاقة بين قلق الامتحان ببعديه أو أبعاده المختلفة

وإستراتيجيات التعامل، أنظر (بوالطمين، س.2010) لمزيد من التفاصيل، إلا أن النتائج كانت ضعيفة وغير متجانسة وأحيانا متناقضة وبالتالي لم تتمكن من تقديم الأدلة العلمية الواضحة على كيفية ومدى مساهمة إستراتيجيات التعامل المختلفة في التخفيف من قلق الامتحان وآثاره السلبية في الأداء والتحصيل الدراسي.

كما أنه ليس واضحا تماما ما إذا كان التعامل يؤثر في العواقب، أو أنه مجرد شريك للتكيف في وضعيات الامتحان، أو أن التعامل والمعاناة كلاهما انعكاسات متشابكة لشيء آخر، وعليه فثمة حاجة لمزيد من البحث لتوضيح كيف يمكن لإستراتيجيات التعامل أن تحل المشكلات النابعة من الامتحانات والتخفيف من المعاناة الانفعالية والوقاية من صعوبات الوضعيات التقييمية للأقسام في المستقبل (zeidner, 2007)، وقد اقترح (بوالطمين، س.2010) التعامل الاستباقي كحل ممكن وفعال لمشكلة قلق الامتحان منطلقا من نتائج دراسته التي توصل فيها إلى أن التحضير للامت حان في وقت مبكر قد يكون الحل الأمثل لها.

واحد من التطورات الجديدة في مجال التعامل يهتم بالطرق التي يتعامل بها الناس مسبقا لوقاية أو إسكات وقع الأحداث الضاغطة المحتملة، مثل التوقيف عن العمل أو عملية جراحية أو امتحان أكاديمي، تعرف هذه الاستجابات بالتعامل الاستباقي (Folkman and moskowitz, 2004)، يشير التعامل الاستباقي حسب (aspinwall & taylor, 1997) إلى: «**الجهود المبذولة قبل وقوع الحدث الضاغط المحتمل بهدف الوقاية منه أو تحوير شكله**» (ص 417).

يختلف التعامل الاستباقي عن التعامل التفاعلي والتعامل التوقعي حسب (aspinwall & taylor, 1997) بطرق مهمة:

1 – أن التعامل الاستباقي يسبقهما زمنيا حيث ينطوي على تراكم الموارد واكتساب المهارات المصممة لا للتوجه نحو مصدر ضغط معين وإنما للتحضير على العموم.

2 – يحتاج التعامل الاستباقي إلى مهارات مختلفة مقارنة بالتعامل مع الضغوطات الموجودة أو الحالية.

3 – مقارنة بالتعامل مع الضغوطات الموجودة أو الحالية يحتمل أن تكون المهارات والأنشطة المختلفة أكثر نجاحا بالنسبة للتعامل الاستباقي.

تقترح (aspinwall, 2003) في هذا النموذج خمسة 05 عناصر مترابطة لمسار التعامل الاستباقي:

- بناء احتياطي من الموارد بما في ذلك (الموارد الزمنية والمالية والاجتماعية) التي يمكن استخدامها للوقاية.
- التعرف على الضغوطات المحتملة.
- تقييم أولي للضغوطات المحتملة.
- جهود التعامل التحضيرية.
- استنباط واستخدام التغذية الراجعة عن نجاح الجهد المبذول

أما (schwarzer and knoll, 2003,2009) فيعتبران التعامل الاستباقي مجهودا لتعبئة الموارد العامة التي تيس الترقي باتجاه تحدي الأهداف الصعبة والنمو الشخصي، يملك الناس في التعامل الاستباقي رؤية، حيث المخاطر والمتطلبات والفرص في المستقبل البعيد، إلا أنهم لا يقيمونه كتهديدات أو ضرر أو خسارة، بل على العكس يدركون الأحداث الصعبة على أنها تحديات، هكذا يأخذ التعامل شكل تدبر الغايات بدلا من تدبر المخاطر، فالأفراد هنا ليسوا تفاعليين بل استباقيين بمعنى الشروع في نهج عملي بناء وخلق فرص للنمو، يجتهد الفرد الاستباقي لتطوير الحياة أو العمل ويعبئ الموارد التي تضمن التقدم ونوعية الأداء، مثلا الاستباق بوضع ظروف عمل أفضل وإمكانية تجريب مستويات عليا من الأداء كفرصة لجعل الحياة ذات معنى أو إيجاد هدف لها،يؤول الضغط على أنه الضغط الطيب «eustress « أي استشارة مثمرة وطاقة حيوية، أما الأنواع الأخرى من التعامل فتختلف عن التعامل الاستباقي كما يلي:

أ- التعامل التفاعلي يعني مجهودا لمعالجة الوضع الضاغط الحالي أم الأسبق، كما يهدف إلى التعويض عن ضرر أو خسارة أو الرضا بأحدهما.

ب- التعامل التوقعي يعني محاولة للتعامل مع تهديد سيقع في المستقبل القريب، مثل إلقاء كلمة أمام جمع من الناس، أو دخول امتحان صعب، أو الخضوع الاضطراري لإجراءات طبية، أو توقع زيادة أعباء العمل...

ج- التعامل الوقائي فيمكن تحديده على أنه مجهود لبناء موارد المقاومة العامة التي تؤدي إلى أقل توتر في المستقبل (تقليل شدة الوقع)، وأقل حدة عواقب المعاناة المحتملة، وتخفيض عام لمخاطر الأحداث الضاغطة.

يواجه الأفراد في التعامل الوقائي حدثا محرجا قد يحدث أو لا يحدث في المستقبل البعيد، مثلا توقع فقدان وظيفة، أو اعتلال جسدي، أو كارثة (فشل في الامتحان)، أو انفصال، أو فقر، يخطط الفرد لحدوث مثل هذه الأحداث الحياتية غير المعتادة التي تقيم على أنها مهددة، ولما كان من الممكن لكل أنواع الضرر أو الخسارة أن تتجسد في يوم ما.

يختلف (schwarzer and knoll, 2003,2009) عن(aspinwall & taylor, 1997) التي تخلط بين التعامل الوقائي والاستباقي وتعتبرهما نوعا واحدا، في حين يميز (schwarzer and knoll) بين التعامل الوقائي الذي يحضر الفرد نفسه فيه لوقاية نفسه من خطر محتمل الوقوع (كارثة طبيعية، انهيار اقتصادي عام، فشل في الامتحان)، بينما يحضر الفرد الاستباقي نفسه ويحشد الموارد والإمكانيات بقصد الترقي باتجاه تحدي الأهداف الصعبة والنمو الشخصي، كما رأينا سابقا.

إذا كان الحدث الضاغط محتمل الوقوع في التعامل الوقائي، فمعنى ذلك أن ثمة توقع حادث مهدد لراحة الشخص واطمئنانه ومستقبله، مما يستلزم التحضير له في حال وقوعه لحسن التعامل معه والتخفيف من التوتر الناجم عنه (schwarzer and knoll, 2003) والمعلوم نظريا أن الهم ذو طبيعة توقعية بالدرجة الأولى يرتبط على العموم بالاحتمالات المستقبلية وما تشكله من تهديدات (matthews ; liebert and morris, 1967 and funke,2006)، بهذا المعنى فإن الهم يصبح المحرك الحقيقي لهذا النوع من التعامل الذي يفترض أنه يخفف من التوتر، فالتعامل الوقائي لا يولد من وضعية ضاغطة حادة كما يقول (schwarzer and knoll, 2003)، كما أنه لم

يندلع من سـمة قلق بل من مسـتوى معين من سـمة الهم أو على الأقل من انشغال معقول حول مخاطر الحياة.

في هـذا الإطار التصوري يمكن أن نقول أن التلميذ أو الطالب الوقائي المقبل على امتحان مصيري أو دورة عادية من الامتحانات سيندفع في التحضير له بقصد وقاية نفسـه من احتمال الفشـل فيه وما ينجم عن ذلك من تفويض مشاريع حياته المسـتقبلية واهتـزاز تقديره الـذاتي والاجتماعي، والمتوقـع هنا أن هـذا التلميذ أو الطالب سـوف يفلـح في التخفيف من انفعالية قلق الامتحـان وليس همه المعرفي، ما دام التعامل الوقائي يساعد على التخفيف من التوتر كما رأينا أعلاه، لكن هناك شـبه اتفاق بـين الباحثين على انخفاض مسـتويات التوتر والاستشـارة الانفعالية مرتبط بانخفاض مستويات الهم. (cassady,2004 ; cassady & johnson,2002).

عـلى العكس، فـإن الفرد في التعامل الاسـتباقي لا يتوقع حدثا خطيرا يسـتلزم حشـد الموارد مـن أجله أو الاسـتزادة منها وتقويتهـا، بل يندفع لملاقـاة التحديات ويلتـزم بمعايـير شـخصية جيدة، ويشـمل الانضبـاط الـذاتي لتدبر الهـدف لديهم طريقة طموحة في تحديد الهدف وسـعيا حثيثا لتحقيقه (schwarzer and knoll 2009), الفرد الاسـتباقي يرى المخاطـر والمتطلبات والفرص في المسـتقبل البعيد، إلا أنه لا يقيمهـا كتهديـدات أو ضرر أو خسـارة، بل على العكس يـدرك الأحداث الصعبة على أنها تحديات، هكذا يأخذ التعامل شـكل تدبـر الغايات بدلا من تدبر المخاطر، فالتصـور هنا يختلف تمامـا لأن الدافع وراء هذا التعامل ليس احتمالا نابعا من هموم غير مؤسسـة، وحادث طارئ يفرض التعامل معه، وإنما يندرج ضمن جهود الفرد الحثيثـة لتطوير ذاته وإمكانياته ومعارفـه ما يمكنه من التعامل مع الحادث الضاغط بأكثر فعالية في حال وقوعه في المسـتقبل بدء من النظر إليه كتحدي وليس كتهديد، هكذا فالتلميذ أو الطالب الذي تنتظره امتحانات مصيرية يحضر لها بحزم وانضباط وتفوق لا لأنه يخشى الفشل فيها بل لأنه يريد تحديها والتفوق فيها بامتياز، فالمتوقع هنا أن هذا التلميذ أو الطالب الاستباقي سوف يكون أقل هما وانفعالية على السواء.

يمكن تصنيف مجمل الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين قلق الامتحان ببعديه الهم (البعد المعـرفي) والانفعالية (البعد الانفعالي) والتعامل ضمن نوعين من أنواع التعامل التي وردت سابقا، ويتعلق الأمر بالتعامل التفاعلي والتعامل التوقعي، حيث

اهتمت هذه الدراسات بهذه العلاقة بعد وقوع الحادث الضاغط (الامتحان) أو قبيل وقوعه بقليل، وأن إستراتيجيات التعامل التي وردت فيها(مثل: التمركز حول المشكلة- التجنب- اتهام الذات...) كانت توحي بأن الأمر لا يتعلق لا بالتعامل الوقائي ولا الاستباقي، وبالنظر إلى ما ورد في هذا الطرح، فإن هذه الدراسة ستهتم بدراسة العلاقة بين قلق الامتحان ببعديه الهم والانفعالية وإستراتيجيتي التعامل الوقائي والاستباقي، وعليه فإن أسئلة الدراسة تكون كما يلي:

1) هل هناك علاقة ارتباطيه بين التعامل الوقائي وقلق الامتحان؟

2) هل هناك علاقة ارتباطيه بين التعامل الاستباقي وقلق الامتحان ببعديه الهم والانفعالية؟

2 - فرضيات الدراسة:

1) ليس هناك علاقة ارتباطيه بين التعامل الوقائي وقلق الامتحان

أ) ليس هناك علاقة ارتباطيه بين التعامل الوقائي والهم

ب) ليس هناك علاقة ارتباطيه بين التعامل الوقائي والانفعالية

2) هناك علاقة ارتباطيه سالبة بين التعامل الاستباقي وقلق الامتحان

أ) هناك علاقة ارتباطيه سالبة بين التعامل الاستباقي والهم

ب) هناك علاقة ارتباطيه سالبة بين التعامل الاستباقي والانفعالية

3 - التحديد الإجرائي للمفاهيم:

يعتم هذا البحث بدراسة العلاقة بين ثلاثة متغيرات وهي: قلق الامتحان والتعامل الاستباقي والتعامل الوقائي، ولأهداف تطبيقية تتبنى الدراسة نفس التعريفات التي حد بها أصحاب المقاييس الموظفة في هذه الدراسة وهي كما يلي:

* **قلق الامتحان:** تتبنى الدراسة نفس التحديد الذي وضعه (spielberger, 1972) وكان أساس لبناء مقياس قلق الامتحان وهي كالتالي:

«حالة انزعاج تتميز خاصة بمشاعر التوتر والتوقع والهموم (الأفكار المشحوبة بالهم) واستثارة الجهاز العصبي اللاإرادي عندما يواجه الفرد متطلبات التحصيل في الوضعيات التقييمية».

* **التعامل الوقائي**: تتبنى الدراسة كتحديد إجرائي لهذا المفهوم نفس التحديد الذي أورده أصحاب مقياس التعامل الاستباقي (greenglass, et al, 1999) الذي من مقاييسه الفرعية مقياس التعامل الوقائي ويعرفه(schwarzer and knoll 2009)، كما يلي:

«**مجهود لبناء موارد المقاومة العامة التي تؤدي إلى أقل توتر في المستقبل (تقليل شدة الوقع)، وأقل حدة عواقب المعاناة المحتملة، وتخفيض عام لمخاطر الأحداث الضاغطة**». (ص 782)

والملاحظ في هذا التحديد أن الغرض من التعامل الوقائي يكمن بدرجة الأولى في خفض التوتر والمعاناة المحتملة.

* **التعامل الاستباقي**: يوظف في هذه الدراسة كتحديد إجرائي للتعامل الاستباقي نفس التحديد الذي وضعه (schwarzer and knoll 2009) وهو كما يلي:

«**مجهود لتعبئة الموارد العامة التي تيسر الترقي باتجاه تحدي الأهداف الصعبة والنمو الشخصي** «.(ص738)

4 – هدف الدراسة وأهميته:

نظرا للحاجة المستمرة لفهم العوامل التي تساعد الأكثر على التعامل مع قلق الامتحان والمشكلات النفسية المرتبطة بالوضعيات التقييمية كما رأينا سابق، على اعتبار أن الدراسة التي أنجزت إلى يومنا هذا لم تتمكن من إبراز أكثر العوامل فعالية في التعامل مع القلق التقييمي وتخفيف تبعاته المعرفية (الهم والانشغال المعرف)، والانفعالية (التوتر والمظاهر الفيزيولوجية والجسدية)، فإن هذه الدراسة جاءت كمحاولة أخرى تضاف إلى سياق المجهود الذي يبذل في الإطار للوصول إلى أفضل طرق التعامل التي تمكن طلبة المدارس والثانويات والكليات من خوض مشوارهم الأكاديمي بأقل خسائر، وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة يكمن في محاول الكشف عن العلاقة التي تربط متغيرات جديدة جاءت كامتداد لنظرية التعامل (التعامل الوقائي والتعامل الاستباقي) وقلق الامتحان ببعديه الهم والانفعالية.

إن الكشف عن العوامل التي ترتبط أكثر بقلق الامتحان وبعديه: الهم والانفعالية التي تساعد على التخفيف من آثاره السلبية على التلاميذ والطلبة لاشك يكتسي أهمية بالغة من ناحتين أساسيتين:

– الناحية الأولى فتتمثل في توعية التلاميذ والطلبة ضمن برامج توعية تحسيسية بهذه العوامل التي تساعدهم أكثر على حسن التعامل مع عدوهم خلال الامتحانات.

– الناحية الثانية فتتمثل في تطوير العلاج وتدعيمه بهذه النتائج الإمبريقية المستجدة بهدف تحسين نتائجه.

5 – عينة الدراسة:

شارك في الدراسة 171 طالبا وطالبة من طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (ملحقة بوزريعة) جامعة الجزائر(2)، قدر عدد الطلبة بـ73، وعدد الطالبات بـ 98، تتراوح أعمارهم ما بين 19 و24 سنة تم اختيار العينة بصفة عشوائية (الطريقة العنقودية) من كل أقسام الملحقة.

6 – مقاييس الدراسة:

استخدام ثلاثة مقاييس لقياس متغيرات هذه الدراسة، ويتعلق الأمر بمقياس قلق الامتحان (spielberger,1980) والمقياسين الفرعيين من المقياس العام للتعامل الاستباقي (PCI) لـ (greenglass,et al, 1999) التعامل الوقائي والتعامل الاستباقي.

*** مقياس قلق الامتحان**

استخدام في الدراسة مقياس(spielberger, et al,1980) TAI الذي يعتبر من أكثر المقاييس استخداما لقياس قلق الامتحان عند طلبة الثانويات والكليات، كما ثبتت صلاحية تطبيقه على تلاميذ المدارس الابتدائية والمتوسطة، فهو تقرير ذاتي يتكون من 20 بندا أو تصريحا يدلي بها المجيب ليعبر عن درجة إحساسه بأعراض القلق قبل وخلال وبعد الامتحان، يتبع كل تصريح أربعة خيارات (أبدا– أحيانا– غالبا– دائما)، وتتراوح النتيجة بين (20 و80 درجة)، كما يعطي المقياس نتيجتين فرعيتين تتمثلان في الهم (الانشغال) والانفعالية يتكون كل

منهـما مـن 08 بنود وتتراوح النتيجـة فيهما بين (08 و32)، ويعتـبر TAI مقياس قلق الامتحان الأكثر استخداما في الولايات المتحدة وترجم إلى أكثر من 20 لغة بما فيها اللغة العربية وقد بلغت مستويات صدقه وثباته في كل هذه الثقافات حوالي 0.90. (bushman, et al, 2005).

أما الصورة الغربية: فكان معامل الثبات على عينة من الطلبة والطالبات تتكون مـن 277 ذكـورا وإناثـا، وبلـغ 84 للهـم (المكـون المعـرفي) و88 للانفعاليـة (المكون الانفعالي)، كما بلغ 92 بالنسـبة للمقياس كامـلا، أما من حيث الصدق فقد تم إيجاد الصدق العاملي باستخدام التحليل العاملي التوكيدي (confirmatory factor analysis) وتم التأكد من اسـتقلالية عبارات الهم والانفعالية باعتبارهما عاملين مستقلين عن بعضهـما البعـض (el-zahar & hocevar,1991) كما قدر معامـل الصدق والثبات على عينة جزائرية عدد أفرادها 50 فردا بعد قياسـين بفاصل زمني 15 يوما بـ 0.79 (آيت حمودة، ح 2010).

*** مقياس التعامل الاستباقي**

اسـتخدم في هـذه الدراسـة مقياسـان فرعيـان وهما مقيـاس التعامـل الوقائي والتعامـل الاسـتباقي، والحقيقـة أن هذين المقياسـين الفرعيين أخـذا من المقياس العام للتعامل الاسـتباقي (PCI) لـ(greenglass,et al, 1999) الذي يضم سبعة (07) مقاييس فرعية وهي كما يلي:

التعامـل الاسـنباقي Proactive coping، التعامـل التأمـلي Reflective coping، التخطيـط الإسـتراتيجي strategic planning، التعامل الوقائـي preventive coping، البحـث عـن الدعـم الوسـيلي instrumental support seeking، البحـث عن الدعم العاطفي emotional support seeking، التعامل التجنبي avoidance coping.

لجأ البحث إلى اسـتخدام التعامل الاسـتباقي والتعامـل الوقائي نظرا لطبيعتهما التعاملية المستقبلية وما قد ينجم عنها من نتائج إيجابية على مستوى المعرفي والانفعالي على السواء، تتمتع المقاييس الفرعية لمقياس التعامل الاستباقي على العموم باتساق

داخلي عال (مثلا: تراوحت cronbach alphas على عينة من الطلبة الكنديين بين 0.71 إلى 085 بالنسبة لكل المقاييس الفرعية السبعة). (greenglass,et al, 1999)

يتكـون هذا السـلم مـن 14 بنـدا، يجمع بين التحكـم الذاتي وتحديـد الأهداف والضبط الذاتي في تحقيق الأهداف المعرفية، يتمتع السلم بدرجة عالية من الاتساق الداخـلي، كما ثبت ذلك مـن خلال الارتباطات التي بلغت عـلى التوالي 0.80، كما يظهـر توازنا وارتباطـا جيدين، والتواء مقبولا، كما أكد تحليل المكونات الرئيسـية صلاحيتـه العاملية والتجانسـية، أما سـلم التعامل الوقائي فيتكـون من 10 بنود، وقد أظهرت الدراسات حسن اتساقه الداخلي وصدقه وثباته، وقد ترجم المقياس العام إلى عدة لغات بما في ذلك اللغة العربية. (greenglass,et al, 1999)

تنقـط بنود المقياس من 01 إلى 04 بالشـكل التـالي (1 ليس صحيحا تماما، 2 ليس صحيحا إلى حد ما، 3 صحيحا إلى حد ما، 4 صحيحا تماما)، ماعدا بالنسـبة لثلاثة بنـود مـن المقياس الفرعـي (التعامل الاسـتباقي) التي تنقط بصفة عكسـية، الأمر يتعلق بالبنود التالية:

- أحاول أن أدع الأحداث تحدث بدون تدخل مني (2).
- في الغالب أرى نفسي فاشلا، لذلك لا أضع لنفسي آمالا عالية (9).
- عندما تكون لدي مشكلة، عادة ما أرى نفسي في موقف غير المنتصر (14).

7 - إجراءات الدراسة:

ثمـة اختلاف بـين الباحثين فيـما يتعلق بالتعامل الاسـتباقي حول مـا إذا كان تصوره يندرج ضمن الاسـتعداد الشخصي أم أنه يشبه التعامل التفاعلي كما يحدده (lazarus & folkman,1984)، يهتـم مسـار التعامـل حسـبهما باسـتجابة الشـخص التعاملية وتقييمه المعرفي للوضعية على السواء، وأن تفاعل شخص وسط دينامكي وغـير متوقـع إلى درجة كبـيرة (lazarus &folkman,1985)، إلا أنهما يعودان لاعتبار العوامل الشـخصية حيث يعتبران أنه من المهم أن نعي أن الإستراتيجيات الدقيقة المسـتعملة كثيرة التميز من شـخص إلى آخر (lazarus &folkman,1984)، مما يوحي

أنه ليس من الممكن إغفال العوامل الشـخصية، أكد (o'brien and delongis,1996) في هذا السـياق أن أفضل فهم لدور الشـخصية في مسـار التعامل تتمثل في اعتبار كلا من العوامل الظرفية والاستعداد.

إذا كان التعامل الاستباقي عموما يفهم على أنه تحضير للتعامل أكثر منه تعاملا تفاعليـا، فالـشروط التي يبنى عليـه التعامل التفاعـلي مختلفة عن تلـك التي ينطلق منها التعامل الاسـتباقي، مما يوحي بأن التعامل الاسـتباقي أقرب إلى السمة منه إلى حالـة (schwarzer and taubert, 2002)، فالنـاس الذين يتعاملون باسـتمرار بطريقة إستباقية مزودون بسمات شخصية تسمح بالتعبير عن التعامل الناجح (Hambrick & Mccord, 2010)، هكذا يسـتخدم التعامل الاسـتباقي في هذه الدراسة كاستعداد شخصي.

وعليه، فإن الالتزام بتوقيت محدد لقياس التعامل الاستباقي ليس مهما بالمقارنة مـع قلق الامتحان الذي يستحسـن أن يتم في توقيت يكون فيـه المجيب في أجواء الامتحان، أي على الأقل شـهرا قبل الامتحان، اعتمدت هذه المرحلة (على الأقل شـهرا قبل الامتحان النهائي) على أسـاس نتائج دراسـة (cassady, 2001) التي بين فيهـا أنه من الممكن من منظـور المنهجية التطبيقية اسـتعمال بيانات قلق الامتحان التي جمعت خارج أوقات الامتحان، على اعتبار أن النتائج تكون قد جمعت خلال وقـت يكون فيه المجيب قـد دخل في أجوائه، الأمر الذي حرصت هذه الدراسـة عـلى مراعاته، حيث جمعـت بيانات قلق الامتحان والتعامل الاسـتباقي والوقائي ضمن الأسـبوعين قبـل امتحانات الفصـل الثاني، وبقصد تسـهيل العملية تكفل بجمـع البيانات طالبتان من قسـم علم النفس، وذلك لسـهولة الاتصال مع باقي الطلبة.

8 – عرض وتحليل النتائج ومناقشتها:

أ – عرض نتائج الفرضية الأولى وتحليلها ومناقشتها:

تعرض في هذا العنصر من الدراسـة نتائج معامل الارتباط الثنائي بين التعامل الوقائي وقلق الامتحان بمكونيه الهم والانفعالية، ثم تفسيرها وتحليلها.

الجـدول رقـم (1) يعرض معامل الارتباط الثنائي بيـن التعامل الوقائي وقلق الامتحان بمكونيه الهم والانفعالية

المتغيرات	التعامل الوقائي
الهم	0.03
الانفعالية	– 0.025
قلق الامتحان	0.007

الدلالة الإحصائية للطرفين: 0.05* و0.01**

يتبيـن من الجدول رقم (01) أن العلاقة الارتباطية بين التعامل الوقائي وقلق الامتحـان بمكونيه الهـم (المكون المعرفـي) والانفعالية (المكـون الانفعالي) كانت شـبه منعدمة، حيـث بلغت كما هو موضح في الجـدول (01) ر =–0.025 بيـن التعامل الوقائي والانفعالية، وفي العلاقة العامـة بين التعامل الوقائي وقلق الامتحان ر= 0.007.

يمكـن القول من منطلـق النتائج المذكـورة أعلاه الفرضيـة الأولى (فرضية صفرية) لهذه الدراسة التي نصها – ليس هناك علاقة ارتباطية على الإطلاق بين التعامـل الوقائي وقلق الامتحـان بمكونيه المعرفي والانفعالـي، أي أن التعامل الوقائي كما حدد في هذه الدراسـة وقيس ليس لـه أدنى تأثير يذكر في التخفيف مـن قلق الامتحان خاصـة مكونه المعرفي الذي كما بينت نتائج كل الدراسـات التـي اهتمت بالعلاقة بينه وبين التحصيل والأداء كانت سـلبية، وحتى بينه وبين الأداء في اختبارات الذكاء.

جاءت هذه النتائج موافقة لنتائج دراسـة (Hambrick & Mccord, 2010)، التي اهتم فيها بعلاقة العوامل الخمسـة الكبرى بالمكونات السـبعة لمقياس التعامل الاسـتباقي، حيث أن العلاقة بين التعامل الوقائي والقلق (سمة جزئية من السمة

الكبرى العصابية) كانت ضعيفة وغير دالة (ر= −0.103)، ودراسة (gan, et al, 2010) التي بينوا فيها أن التعامل الوقائي لم يرتبط بمجمل الضغوطات حيث بلغت ر= −0.06، كما كانت العلاقة بينه وسوء التكيف سلبية ودالة إلا أنها كانت ضعيفة حيث بلغت ر=−0.20.

ذكر (schwarzer and knoll, 2003) أن أصل التعامل اوقائي هاجس سلبي يدفع الفرد لحشد كل الإمكانيات والوسائل وتوفير كل المصادر بقصد الوقاية من خطر أو كارثة محتملة الوقوع مستقبلا(مثلا: الفشل في الامتحان وما يترتب عليه من عواقب)، يمكن القول إذا أن الشخص التوقعي يتصور كوارث ممكنة ويحضر للتعامل معها قبل وقوعها عن طريق حشد كل ما من شأنه مساعدته على حسن التعامل معها في حال وقوعها فعليا بهدف التخفيف من التوتر، إلا أن هذه الدراسة أثبتت أن الشخص الوقائي رغم ذلك لا يقي نفسه لا من توتر (الانفعالية) ولا من هم.

إذا كانت نتائج أغلبية الدراسات متفقة على كون الهم هو العامل الذي يرتبط سلبا بالتحصيل والأداء أو على الأقل انشغالا معقولا حول مخاطر الحياة كما يقول (schwarzer and knoll 2003,) بما في ذلك خطر الفشل، كيف يمكن للهم الأخير أن يزيل الهم السابق؟ جاءت نتائج الدراسات الأمبيريقية شبه متفقة على أن الهم يسبق الانفعالية ويثيرها، وكلما زاد الأول زاد الثاني طردا(cassady; 2004; cassady & johnson, 2002)، فإن الهم المنبعث من توقع المخاطر لا يمكنه إلا أن يثير المزيد من التوتر، كان (schwarzer and knoll, 2003, 2009) قد خمنا أن التعامل الوقائي يساعد الشخص على التخفيف من التوتر الناجم عن احتمال وقوع كارثة ما في المستقبل، فنتائج الدراسة الحالية أثبتت بطلان هذا التخمين على الأقل فيما يتعلق باحتمال الفشل في امتحان مصيري.

في هذا الإطار التصوري، يمكن أن نقول أن التلميذ أو الطالب الوقائي المقبل على امتحان مصيري سيبذل ما في وسعه في التحضير له لينجح فيه وإنما ليقي

نفسه من فشل محتمل وما يترتب على ذلك من عواقب، فهاجس الفشل يبقى مسيطرا معرفيا مهما بذل الطالب من جهد، لأن احتمال الفشل في الامتحان سيبقى قائما، فالطالب الذي يحضر لامتحان مصيري وهو مهموم لاشك سيعاني كثيرا من تشتت الانتباه بسبب التداخل المعرفي (sarason,1980,1987) وانقسام الانتباه (wine,1971,1980)، مما يعيق مهاراته التحضيرية (culler & holahan) ويسبب له سوء التحضير وحتى الفشل الذي يريد أن يقي نفسه منه.

التعامل الوقائي يبنى على أساس سيناريوهات كارثية محتملة الوقوع(ماذا لو؟؟؟)، لكن الحادث المتوقع قد لا يقع على الإطلاق، والحياة مليئة بالأحداث الضاغطة المحتملة الوقوع، فالشخص الوقاءي قد يجد نفسه منشغلا بالكثير من الاحتمالات المهددة لمستقبله، فما عساه يفعل حينها إلا أن يعيش حياته مهموما مترقبا طول الوقت، والتعامل الذي يبنى على أساس ليس للإنسان فيه معطيات أو على الأقل مؤشرات ما، قد يفضي إلى تشاؤم من الحياة ومشكلاتها، أو إلى هموم لا تنقطع، وقد بينت دراسة (Hambrick & Mccord,2010) أن العلاقة بين التعامل الوقائي والاكتئاب كانت هي الأخرى ضعيفة وغير دالة (ر= 0.262).

ب- عرض نتائج الفرضية الثانية وتحليلها ومناقشتها:

خصص هذا الجزء من الدراسة إلى عرض نتائج معامل الارتباط الثنائي والجزئي للفرضية الثانية وتحليلها ومناقشتها، وفيما يلي عرض لنتائج معامل الارتباط الثنائي.

الجدول رقم (02) يرض معامل الارتباط الثنائي بين التعامل الاستباقي وقلق الامتحان بمكونيه الهم والانفعالية

المتغيرات	التعامل الاستباقي
الهم	−0.163*
الانفعالية	−0.29**
قلق الامتحان	−0.263**

الدلالة الإحصائية للطرف الواحد: 0.05* و0.01**

يتبين من الجدول رقم (02) أن العلاقة الارتباطية بين التعامل الاستباقي وقلق الامتحان بمكونيه الهم (المكون المعرفي) والانفعالية(المكون الانفعالي) كانت سلبية ودالة عند مستويات مختلفة من الدلالة الإحصائية للطرف الواحد، حيث بلغت كما هو موضح في الجدول رقم (02) ر= −0.16 بين التعامل الاستباقي والهم، ور= −0.26، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين التعامل الاستباقي وقلق الامتحان بمكونيه الهم والانفعالية، أي كلما زاد التعامل الاستباقي نقص قلق الامتحان بمكونيه، والميحظ في هذه النتائج أن العلاقة بين التعامل الاستباقي والانفعالية كانت الأقوى.

يمكن القول على أساس هذه النتائج أن الفرضية الثانية لهذه الدراسة التي نصها – هناك علاقة ارتباطية سالبة بين التعامل الاستباقي وقلق الامتحان بمكونيه الهم والانفعالية – قد تحققت، حيث أثبتت النتائج أن ثمة علاقة ارتباطية سلبية بين التعامل الاستباقي وقلق الامتحان بمكونيه المعرفي والانفعالي، أي أن التعامل الاستباقي كما حدد في هذه الدراسة وقيس له درجة من التأثير في التخفيف من قلق الامتحان خاصة مكونه الانفعالي (الانفعالية) الذي بينت أغلبية الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بينه وبين التحصيل والأداء أنها كانت ضعيف مقارنة بالمكون المعرفي (الهم)، جاءت هذه النتائج مختلفة على العموم مع نتائج دراسة (Hambrick & Mccord, 2010) التي توصل فيها إلى علاقة ضعيفة وغير دالة بين التعامل الاستباقي والقلق (سمة جزئية من السمة الكبرى العصابية)، حيث بلغ معامل الارتباط الثنائي بينهما (−0.214) وهو غير دال، ومتفقة على العموم مع دراسة (gan,et al,2010) التي توصلوا فيها إلى علاقة سلبية بين التعامل الاستباقي ومجموع الضغوطات والتكيف السلبي للطلبة حيث بلغ معامل الارتباط ر= −0.32 ور= −0.42 على التوالي.

الجـدول رقـم (03) يعـرض معامـل الارتباط الجزئي بـين التعامل الاسـتباقي والانفعالية والهم

	الانفعالية (الهم المضبوط) رأب. جـ	مستوى الدلالة للطرف الواحد	الهم (الانفعالية المضبوطة) رأجـ.ب	مستوى الدلالة للطرف الواحد
التعامل الاستباقي	**-0.243**	**0.001**	**0.005**	**0.472**

بينت الدراسـة الحالية أن التعامل الاسـتباقيي بهـذا المعنى فعلا يخفف من التوتر حيث ارتبط بالانفعالية سـلبا بدرجة متوسـطة، فـي المقابل كانت علاقته أضعف بالمكون المعرفي من قلق الامتحان، مما يوحي بأن التعامل الاسـتباقي يسـاهم فـي التخفيف مـن انفعالية قلـق الامتحان بدرجـة أكثر مقارنـة بهم قلق الامتحان، وهذا يتماشـى مع توقعـات (schwarzer and knoll, 2003, 2009) من جهـة أخرى، أثبت تحليل معامل الارتباط الجزئي (انظر الجدول رقم 03) لهذه الدراسـة أن العلاقة الارتباطية التي تحققت بين التعامل الاستباقي والهم تغيب تمامـا عندمـا تضبط الانفعالية فـي المعادلة، والعكس بالنسـبة إلى هذه الأخيرة التي احتفظت بقوة علاقتها بالتعامل الاستباقي، مما يثبت أن التعامل الاستباقي بمميزاتـه الشـخصية وتطلعاته المسـتقبلية يسـاهم في التخفيف من الاستشـارة الانفعالية وتبعاتها الفيزيولوجية النجمة عن استشارة الجهاز العصبي اللاإرادي فقط دون الهم الذي يعتبر الأكثر أهمية وخطورة على التحصيل والأداء.

9 – اعتبارات نظرية:

اختلـف كل مـن (aspinwall & taylor,1997) و(schwarzer and knoll, 2003, 2009) فـي تصورهما وفهمهما للتعامل الاسـتباقي، حيث اعتبـره الفريق الأول مجهـودا يبذل قبل وقوع الحدث الضاغط المحتمل بهدف الوقاية منه أو تحوير

شـكله، بينما يراه الفريـق الثاني مجهودا لتعبئة الموارد العامة التي تيسـر الترقي باتجـاه تحدي الأهداف الصعبة والنمو الشـخصي، وقد اعتبره (schwarzer and knoll) أن تصور (aspinwal, 2003) إنما يقصد التعامل الوقائي وليس الاستباقي، وبالعـودة إلى التحديد الـذي وضعته (aspinwall & taylor,1997) وما اسـتخلصته (aspinwal, 2003) من العناصر المميزة لمسـار التعامل الاستباقي (انظر أعلاه)، يمكن أن نقول أنها كانت أقرب إلى التعامل الاسـتباقي، تسـتخدم (aspinwall & taylor,1997) مفهـوم وقايـة فـي تحديدها للتعبيـر عن إبطال وكـف تأثير الوضع الضاغط (حل مشـكلة الضاغطة قبل اكتمال حدوثها)، لأنها تسترسـل قائلة في تحديدها – أو تحوير شكله – أي التأثير في وجهته بقصد التخفيف من وقعه إذا كان لا يمكن إيقافه كلية.

كمـا تعكـس تلك العناصر الوجهة الصحيحة للتعامل الاسـتباقي مقارنة بما حـدده (schwarzer and knoll, 2003, 2009)، فبينمـا يتحـدث (schwarzer and knoll) عن تحضير الفرد الاسـتباقي نفسـه وحشـد المـوارد والإمكانيات بقصد الترقي باتجاه تحـدي الأهداف الصعبة والنمو الشـخصي، تتحدث (aspinwal, 2003) موضحـة عناصر المسـار الاسـتباقي عن فكرة التحضير وحشـد الموارد وتزيـد عـن ذلك، متميـزة عنهما، التعرف عـن الضغوطات المحتملـة وتقييمها الابتدائـي ثم التحضير للتعامل، يعبر هذا التصور بهذا المعنى عن امتداد صريح للتعامل التفاعلي كما يحدده (lazarus & fokman ,1984)، الذي يبنى على أساس التقييـم الابتدائي الـذي يعبر عن مجهود الفرد لفهم الوضـع الضاغط ومكوناته المختلفة ثم تحديده كتحد أو تهديد أو مرتبة بينهما.

وعليه، يمكن الحديث عن التعامل الاسـتباقي إلا إذا توفرت شـروط معينة، أي إذا توفـرت مؤشـرات محددة يأتي الشـخص علـى إثرها إلى تقييـم ابتدائي سـابق (primary pre–appraisal)، فالتقييم الابتدائي السـابق يعبر عن أول مرحلة فـي مسـار التعامـل الاسـتباقي حيث يعني قـدرة الشـخص علـى إدراك وتقييم

الأحداث الضاغطة من خلال شبه عملية إغلاق (hirshman,) (perceptul closure et al,1990) يستكمل الشخص من خلالها صورة الحدث الضاغط قبل حدوثه فعليا، فالخبرات الحياتية السابقة والمعارف العامة والخاصة لا شك تلعب دورا محددا في هذه العملية التمهيدية بقصد استباق الأحداث بحشد كل الموارد الضرورية وتقييم الخسارة والربح المحتملة من خلال استنباط واستخدام التغذية الراجعة عن نجاح الجهد المبذول.

مثلا، استباق التعامل مع مرض ظهرت بعض مؤشراته الابتدائية، يقتضي أن يكون الشخص ذو ثقافة واسعة في المجال الصحي وأن يستعين بموارده الشخصية بما في ذلك الدعم الاجتماعي ليساعد نفسه على التنبؤ يما سيؤول إليه الوضع مستقبلا، وبالتالي اتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة التي من شأنها قطع الطريق على تطور المرض نحو المراحل المرضية الفعلية التي يضطر فيها الفرد زيارة الطبيب أو المستشفى، بهذا المعنى، يمكن القول (aspinwal, 2003) جمعت في عرضها لعناصر مسار التعامل الاستباقي بين الاستباق والوقاية، لأنه يبدو أن الهدف الأساسي من التعامل الاستباقي ليس فقط مسار تحضير وإنما الاستباق بجمع المعطيات والتنبه لمنذرات بالأوضاع الضاغطة المستقبلية وحشد الموارد والإمكانيات بصد تحديها والوقاية من تبعاتها الانفعالية والصحية على العموم، مقارنة (schwarzer and knoll) اللذين ميزا بينهما وجعلا لكل منهما مسارا مستقلا، بينما قد يكونا أكثر فعالية إذا جمعا ليكونا مسارا أحاديا.

10 – خلاصة الدراسة:

بينت هذه الدراسة أن ثمة فرقا واضحا بين التعامل الوقائي والتعامل الاستباقي في درجة ارتباطهما بمكوني قلق المتحان الهم (المكون المعرفي) والانفعالية (المكون الانفعالي)، حيث اتضح أن الشخص الوقائي لا يفلح في التخفيف من التوتر كما توقع ذلك (schwarzer and knoll, 2003, 2009)، وقد يفسر ذلك

بكون التعامل الوقائي يبنى على أساس توقعات سلبية نابعة من الهم، فالشخص المهموم لا يستطيع التخفيف من التوتر مادام انطلق مما اتفق الباحثون على أنه المحرك الأساسي للقلق عامة وقلق الامتحان على وجه الخصوص.

على عكس الشخص الاستباقي الذي يبدو من خلال نتائج هذه الدراسة أنه على الأقل يتمكن من التخفيف من وقع الأحداث الضاغطة من الناحية الانفعالية على وجه الخصوص، وفي انتظار أن تتحدد الأمور أكثر فيما يتعلق بمفهوم التعامل الاستباقي على العموم، تبقى الحاجة ماسة إلى المزيد من البحث في مجال قلق الامتحان والتعامل بهدف الكشف عن أفضل العوامل التي تساعد الشخص أكثر على حسن التعامل معه وتخفيض تأثيره إلى المستويات الدنيا.

المراجع:

1 – آيت حمودة، ح.(2010). أهمية تقدير الذات في التعامل مع قلق الامتحان وعلاقته بالنجاح والرسوبفي شهادة البكالوريا. دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد15، ص 36–09.

2 – بوالطمين، س.(2010) علاقة قلق الامتحان بالتحصيل الدراسي واستراتيجيات التعامل. دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 16، ص 57 – 88.

3- Aspinwall, L.G (2003)& Taylor, S.E (1997).A Stitch In Time : Self-Regulation And Proactive Coping. Psychological Bulletin, 121,417,436.

4- Aspinwall, L.G (2003). Proactive Coping, Wellbeing, And Health. In The International Encyclopedia Of The Social And Behavioral Sciences, Ed. Nj Smelser, Pb Baltes. Oxford: Elsevier.

5- Blankstein, K.R.Flett, G.L & Waston, M.S (1992). Coping And Academic Problem-Solving Ability In Test Anxiety. Journal Of Clinical Psychology, 48,37,46.

6- Bushman Brad J , Vagg P.R. And Spielberger, C.D (2005). Culture And Gender Factors In The Structure Of The Test Anxiety Inventory: A Meta – Analysis. In: Stress And Emotion. Vol. 17. Anxiety, Anger And Curiosity, Edted By Charles D. Spielberger And Irwin G. Sarason. New York, London.

7- Cassady, Jerrell C. (2001). The Stability Of Undergraduate Students Cognitive Test Anxiety Levels. Practical Assessment, Research & Evaluation, 7,20.

8- Cassady , J.C. & Johson, R.E. (2002). Cognitive Test Anxiety And Academic Performance Educational Psychology 27,270,295.

9- Cassady, Jerrell C.(2004). The Influence Of Cognitive Test Anxiety Across The Learning-Testing Cycle Learning And Instruction 14,569,592.

10- Culler, R.E & Holahan, C.J (1980). Test Anxiety And Academic Performance: The Effects Of Study Related Behaviors. Journal Of Educational Psychology 72,16,20.

11- Deffenbacher, J.L (1980). Worry And Emotionality In Test Anxiety. In I.G. Sarason (Ed), Test Anxiety: Theory, Research, And Applications (. 111-128). Hillsdale, New Jersey: Erlbaum.

12- El- Zahhar, N.E. & Hocevar, D (199+1). Cultural And Sexual Differences In Test Anxiety, Trait Anxiety And Arousability: Egypt, Brasil And The Usa. Journal Of Cross- Cultural Psychology, 22, 238, 249.

13- Eueusook, H (1999).Test Anxiety, Perceived Test Difficulty , And

Test Performance: Temporal Patterns Of Their Effects. Learning And Individual Differences, Volume 11, Number 4, Pages 431-447.
14- Folkman, S & Moskowtiz, J.T (2004). Coping: Pitfalls And Promise. Annual Review Of Psychology, 55, 745, 774.
15- Gan, Y.& Hu.Y & Zhang, Y (2010). Proactive And Perventive Coping In Adjustment To College. The Psychological Record, 60, 643, 658.
16- Greenglass,E; Schwarzer, R; Jacbiec, D; Fiksenbaum,L; Taubert, S (1999). The Proactive Coping Inventory (Pci): A Multidimensional Research Instrument; Paper Presented At The 20th International Conference Of The Stress And Anxiety Research Society (Star); Cracow, Poland.
17- Hambrick, E.P & Mccord, D.M (2010) Proactive Coping And Its Relation To The Five- Factor Model Of Personality. Individual Differences Research, Vol.8, No.2, Pp.67-77.
18- Hembree, R. (1988). Correlates, Causes, Effects, And Treatment Of Test Anxiety. Review Of Educational Research, 58,47,77.
19- Hirshman, E.& Snodgrass, J.G & Minds, J & Feenan, K (1990) Learning Memory, And Cognition. Journal Of Experimental Psychology: Vol. 16 (4), 634, 647.
20- Lazarus, R.S & Folcman, S.(1984) Stress, Appraisal, And Coping, New York: Springer.
21- Liebert, R.M & Morris, L.W.(1967). Cognitive And Emotional Components Of Test Anxiety: A Distinction And Some Initial Data. Psychological Reports, 20, 975, 978.
22- Matthews, G. & Funke, G.J (2006). Worry And Information- Processing. In: Graham C.L. Davey And Adrian Wells, Worry And Its Psychological Disorders. Theory, Assessment And Treatment. John Wileyt & Sons Ltd, England. Pp 51, 69.
23- Pekrun, R. (2001). Test Anxciety And Academic Achievement. In International Encyclopedia Of Social And Behavioral Sciences. Neil, J. Smelser, Paul B. Baltes. Palo Alto And Berlin, Pp. 15610, 15614.
24-Raffety, Brian D'smith, Ronald E & Ptack, J.T (1997) Faciliting And Debilitating Trait Anxiety, Situational Anxiety, And Coping With An Anticipated Stressor: A Process Analysis. Journal Of Personality And Social Psychology Vol.17 Number 1-2,79-99.
25- Rafiq, R. & Ghazal, S. &Farooqi, Y. N. (2007). Test Anxiety In Students: Semester Vs. Annual System. Journal Of Behavioural Sciences Vol. 17 Number 1-2, 79-99.
26- Rost, D.H & Schermer, F.J. (1989). The Various Facets Of Test Anxiety: A Subcomponent Model Of Test Anxiety Measurement, In R. Schwartzer, H. M. Van Der Ploeg & C.D.

27- Spielberger (Eds), Advances In Test Anxiety Research, Vol. 6 (Pp. 37-52). Lisse: Swets & Zeitlinger. 37-52.
28- Sarason, I.G.(1980). Test Anxiety: Theory, Research And Applications. Hillsdale, Nj: Erlbaum.
29- Sarason, I.G. (1987). Test Anxiety, Cognitive Interference, And Performance. In R.E. Snow & M. J. Farr (Eds), Aptitude, Learning And Instruction: Cognitive And Affective Processs Analyses (Vol. 3, Pp. 131-142). Hillsdale, Nj: Erlbaum.
30- Sarason, I.G.(1988). Anxiety, Self- Preoccupation And Attention. Anxiety Research, Vol. 1, Pp.3-7.
31- Schwarzer, R. And Knoll, N. (2003). Positive Coping: Mastering Demands And Searching For Meaning In: Positive Psychological Assessment: A Handbook Of Models And Measures. Lopez, Shane J, Snyder, C.R., Washington, Dc, Us. Pp 393-409.
32- Schwarzer, R. And Taubert, S. (2002). Tenacious Goal Pursuits And Striving Toward Personal Growth: Proactive Coping. In E. Frydenberg (Ed), Beyond Coping: Meeting Goals, Visions And Challenges (Pp.19-35). London: Oxford University Press.
33- Schwarzer, R., And Knoll, N. (2009). Proactive Coping. In Lopez, S.J. The Encyclopedia Of Positive Psychology. (Pp.781-784). Blackwell Publishing Ltd.
34- Schwarzer. R, Seipp. B, Schwarzer. C.(1989). Mathematics Performance And Anxiety: A Meta –Anlysis. In: Schwarzer R, Van Der Ploeg H, Spielberger C.D, (Eds) Advances In Test Anxiety Research. Swets And Zeitlinger, Lisse, The Netherlands, Vol.6, Pp. 105-19.
35- Seipp, B.(1999). Anxiety And Academic Performance: A Meta-Anlysis Of Findings. Anwiety Research. Vol.4, No.1, Pp. 27-41.
36- Spielberger, C.D. (1972). Anxiety Asan Emotional State. In: Spielberger, C.D (Ed), Anxiety: Current Trends In Theory And Research, Vol. 1, Pp.23-49. Academic Press, New York.
37- Stober, J. (2004). Dimensions Of Test Anxiety: Relations To Ways Of Coping With Pre-Exam Anxiety And Uncertainty. Anxiety, Stress &Coping, 17, 213-226.
38- Stober, J. And Perkun, R.(2004). Advances In Test Anxiety. Anxiety, Stress And Coping, 17, 205-211.
39- Wine, J. (1971). Test Anxiety And The Direction Of Attention. Psychological Bulletin, 76, 92-104.
40- Wine, J. D. (1980). Cognitive-Attentional Theory Of Test Anxiety. In I.G. Sarason (Ed), Test Aanxiety: Theory, Research, And Applications (Pp. 349-385), Hillsdale, N.J: Erlbaum.

41- Zeidner, M. (1998). Test Anxiety: The State Of The Art. New York: Plenum Press.
42- Zeidner, M. (2004) Test Anxiety. In: Encyclopedia Of Applied Psychology. Charles D. Spielberger, Academic Press, Usa. Pp545-556.
43- Zeidner, M. (2007). Test Anxiety In Educational Contexts: Concepts, Findings, And Future Directions. In Schutz, P.A & Perkun, R. Emotion In Education. Educational Psychology Series. (Pp. 165- 184). San Diego, Ca, Us: Elsevier Academic Press.

ميكانزمات ظاهرة العنف في البناء الاجتماعي

«الجزائر نموذجا»

دروش فاطمة فضيلة
المركز الجامعي لتيبازة

رغـم اختلاف ظاهرة العنـف وتباين مظاهرها بين المجتمعـات، إلا أن البحث العلمـي في مجـال العلوم الاجتماعية، يمكننا من معرفة ورصد النواة المركزية لنشـأة هذه الظاهرة وقياس درجة حدتها. هذه النواة من شأنها توفير الشروط الموضوعية لتفاقم الظاهرة وانتشـارها واسـتمرارها، ومن ناحية أخرى، فإن معرفة الأسـباب تمكننا من وضع إسـتراتيجية عقلانية، قابلة للتطبيق أي لوضع آليات الوقاية والحد من التداعيات السلبية والخطيرة.

وفي تحديـد المفهـوم، نميز من المنطلـق بين عنف الحياة وعنـف الموت، العنف من أجل الحياة منسق بنائي، نضالي أما عنف الموت فهو هدام يؤدي إلى الانتحار، القتل، العنصرية، الاغتصاب وسـوء المعاملة، وتحمل الأسـاطير اليونانية القديمة هـذه الدلالـة فتقـدس العنف من أجـل الحب والحيـاة وتدين العنـف الناتج عن الكراهية والأنانية [1].

وقـد ينطبـق مفهوم العنـف في صورته الإيجابية مع بعـض المواقف التي أوجد التاريخ فيها المجتمع الجزائري، ويعد التحليل السوسيولوجي لظاهرة العنف من التحليـلات الأكثر قبـولا، انطلاقا من المفهوم السوسـيولوجي، إذ يعرف العنف باعتبـاره ظاهرة اجتماعية أي حتى وإن سـلمنا بكونه غريزيا عند الإنسـان إلا أنه عـلى خلاف مـا هو عند الحيوان، فهـو مهذب ومصقول اجتماعيـا، ومنه فإن علم الاجتـماع يؤكد على كون التربية والثقافة وكذلك العلاقات الاجتماعية السياسـية تلعب دورا هاما في جعل بعض الأفراد أو الشعوب أكثر ميلا إلى استخدام العنف

مـن غيرهم، ومثاله الولايـات المتحدة الأمريكية حيث ترتفع درجات اسـتخدام العنـف، إذ تشـير الإحصـاءات أنه مابـين 1979ـ 1991سـجلت 50000 جريمة قتل عمدي بالسـلاح، وتنتشر الظاهرة في الأوسـاط التربوية إلى درجة لجوء الإدارات إلى وضـع أجهزة مراقبة الأسـلحة في المـدارس، وتفسر هده الظاهرة طبيعة نشـأة الولايـات المتحدة وحيث نشـأت بعد حـروب ضد الهنود ثـم الاصطدامات بين الفلاحين والموالين ثم بين الشـمال والجنوب، وبين البيض والسـود[2]. ومع ذلك يفـسر علـماء الاجتماع في أمريكا العنـف بالعوامل المادية كارتفـاع معدلات الفقر والعـوز وارتباطه مباشرة بالأوسـاط الهامشـية أكثر مـن ارتباطه بالعامـل البنائي وهذا ما تؤكده التحقيقات الميدانية.

وتجعلنـا بعض الأطروحات اليوم نعتقد بتماثـل الوضع بين الجزائر والولايات المتحدة، فمن التفسـيرات ما يبعث إلى الاعتقاد بأن العنف أصبح يشـكل سمة من سمات البناء الاجتماعي.

وقد أعاد الباحثون فتح ملف قضية سمة العنف لدى الفرد الجزائري، الرجوع إلى بدايـة الثلاثينيـات ومدرسـة الأطباء النفسـانيين بـإشراف الدكتـور «أنطوان بورو» الذي وجه كل اهتماماته إلى إثبات جنوح الجزائري بدرجة عالية إلى العنف والعدوانية.

ومن هذا المنطلق تطرح السوسـيولوجيا التسـاؤل التـالي: هل العنف وإقصاء الآخـر دون هوادة عامل من العوامل المؤسسـة للثقافـة الجزائرية، أي بمعنى آخر هل الجزائريون يجنحون إلى العنف أكثر من الحوار العقلاني لتجاوز اختلافاتهم؟

وتـبرر الأحـداث شرعية هذا التسـاؤل، فالعنف حقيقة اجتماعيـة تعرفها كل المؤسسـات: الأسرة، المدرسـة، الجامعة، الملاعب، الشـارع، ومع ذلك نؤكد على العوامل الموضوعية التي أوجدت الظاهرة وجعلتها تبدو صفة ملازمة للمجتمع، وعليه نفضل طرح إشكالا يبدو أكثر موضوعية كأن نتساءل : ما الذي يميز ظاهرة العنف في الجزائر عن غيرها من المجتمعات؟ ما هي الميكانزمات أو الآليات التي تسـاهم في انتشـاره وتزيد من حدته وتفاقمه؟ لمناقشـة هذا الإشـكال سنستند إلى ثلاثـة مصادر: سوسـيولوجيا الجزائر، سوسـيولوجيا العنف ثـم الرواية كمرجع معـرفي شرعي، ونفترض أن أهـم العوامل التي تميز العنـف في المجتمع الجزائري

عـن غـيره والمرتبطـة عضويا وآليا بسـيرورة التحـولات الاجتماعية التـي عرفتها الجزائـر ونلخصها في صنفين من العوامل: عوامل بنائيـة تكوينية وأخرى متعلقة بخيارات سياسية أثبتت نتائجها ،عدم نجاعتها.

العوامل البنائية التكوينية:

ونعنـي بهـا الخصوصيـة التاريخيـة ولا يعنـي ذلك ربـط بروز العنـف بلحظة تاريخية معينة بل ما تحمله لحظات متعاقبة من صفات تجعلها تترسخ وتطبع البناء، فخاصيـة **التراكـم** تجعل الحدث يتحول إلى ظاهرة عموميـة وتلقائية ومن ثم تعيد إنتاج نفسها.

ولعل أهم لحظة تاريخية طبعت البناء الاجتماعي وجعلته يسن قوانين لاستعمال العنف هي:

1 – العامل الأول يتمثل في مرحلة الهيمنة الكولونيالية التي عملت على تجريد السـكان مـن ممتلكاتهم وضربهـم في هويتهم، فما قاسـاه الجزائري في هـذه الحقبة الزمنية يعد حدثا منفردا من نوعه وهذا ما أكده أحد الضباط الفرنسيين بقوله « إن الحرب التي نقوم بها اليوم في الجزائر حرب استثنائية، فلا تتبع فيها القواعد المقررة في الحروب الكبرى والصغرى والانضباط بين الجنود قليل والتكوين العسـكري يـكاد يكـون مفقـودا وكل ضابط يتـصرف كما يريـد. .....خلال سـنوات تحول الجيـش إلى جيش جـرار من جنود ليس لهم هدف سـوى تدبير عمليات السـلب والنهب وشن حملات الإرهاب « [3].

فالاستعمار الفرنسي استعمل كل الوسائل الردعية لإخضاع الشعب الجزائري، لم يـترك له الخيار فإما المقاومة وإما الفناء، نقرأ في رواية ابن هدوقة غدا يوم جديد « يبرر النائب العام محاكمة المساجين المتمردين: يطلب أن يصدر أحكاما بالأعمال الشـاقة والنفي إلى كيان عقابا لهؤلاء العصاة وردعا لمن تحدثه نفسـه بالخروج عن القانون، « «فرنسا لا ترحم السجون كلها مفتوحة. ..كل يوم تفتح مراكز جديدة ومحاجر جديدة «[4].

يفـسر عالم الاجتماع التونسي المنصف الوناس الذي يؤكد على مرجعية العنف في الجزائرإلى طبيعة الاحتلال الفرنسي في قوله إن العلاقة التي سـادت بين الدولة

والمجتمع في الجزائر منذ ما يناهز القرنين اتسمت بطابع عطائي متبادل امتد طوال مئة وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي المباشر وثلاثين سنة من عمر الدولة والمجتمع ويؤكد على أنه عنف مخطط ومنظم يندرج في إطار علاقة الفعل والفعل المضاد، مما جعل العنف يطبع البناء الاجتماعي كسمة ملازمة[5].

وعليه وانطلاقا من المفهوم السوسيولوجي الذي اعتمدناه، نقول إن الجزائري كأي إنسان تستيقظ فيه غريزة العنف كوسيلة للدفاع عن الذات من أجل البقاء في مواجهة الخطر، ومن ناحية أخرى فإن مواجهة الخطر بالمقاومة والتمسك بالأرض يعد حالة صحية وليست بالمرضية.

2 – العامل الثاني يتمثل في صعوبة المحيط (المناخ والتضاريس) وهنا إشارة إلى سكان الجبال والأرياف الذين يشكلون الأغلبية مقارنة بسكان المدن، وهذا العامل كذلك لا يخص الجزائر لوحدها بل يفسره القانون الاجتماعي القائل بتأثير البيئة على الفرد والجماعة، وهذا ما استخلصه عبد الرحمن ابن خلدون عندما قارن بين الحضر والبدو «وأهل البدو لتفردهم عن المجتمع... وبعدهم عن الحامية وانتباذهم عن الأسوار والأبواب قائمون بالمدافعة عن أنفسهم، لا يكلونها إلى سواهم. فهم دائما يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق... قد صار لهم البأس خلقا والشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع أو استنفرهم صارخ»[6].

ويدعم هذا القانون ما تم إدراكه في العامل الأول من استعداد دائم للمواجهة والمقاومة عند الشعور بالخطر، وفي المناطق الجبلية يجابه السكان الأخطار الطبيعية كالفيضانات والزلازل» فالوادي الذي يشق البلدة إلى نصفين كل سنة، يهدد أهلها ولا يمتلكون إزاءه غير رفع الأيدي إلى السماء « هذا الوضع يؤدي بالأفراد إلى التنازع حول أبسط الأشياء، «المساكين يتقاتلون وذلك لأتفه الأسباب... الماء احتكره فلان، أغنام فلان أكلت قمحي»[7].

3 – العامل الثالث يتمثل في صلابة النظام الاجتماعي التقليدي :

إن ما يميز المجتمع التقليدي صلابة بنياته وقوة مؤسساته بحيث يبدو وكأن الفرد غير موجود أو أن وجوده مقيد بالأعراف والتقاليد والتصورات التي يفرضها المجتمع، وهذا ما يجعل المجتمع يتحرك وفق نوعين من الآليات، الآليات

السوسيولوجية القوية المتحكمة في الأفراد والتي تعود في جزء كبير منها إلى البنيات الاجتماعية العتيقة في مجتمعات بطيئة التطور والآليات الثقافية الموضوعية المؤطرة للوعي الجماعي والفردي والتي تقوم بدورها بتصليب البنيات التقليدية وتزوديها بطاقة مقاومة عوامل التغيير وهاتان الآليتان متفاعلتان وتسند كل منهما الأخرى في اتجاه إعاقة إمكانات الانبثاق التلقائي للفرد ككيان حر ومستقل وفاعل.

البنيات الاجتماعية التقليدية المؤطرة للفرد في مجتمع تقليدي في طور التحول هي بنيات القرابة وما يرتبط بها من علاقات ومواقع (التراتب والخضوع) والبنيات القبلية بتصنيفاتها ومواقعها من الثروة والقوة والنفوذ والبنيات الدينية (المدنس والمقدس)[8].

و يستثني عالم الاجتماع التونسي نجيب بوطالب في دراسته حول القبيلة في المغرب العربي الجزائر من تأثيرات المعطى القبلي لكون شبكة علاقاته قد تمزقت بفعل الاستعمار في قوله: إن أغلبية الأحداث السياسية والعسكرية والدينية التي تطبع الصراعات في بلدان الجنوب تحركها نوازع ما تحت وطنية كالقبيلة والإثنية والطائفية. ولكن يستثني الجزائر من هذا القانون الاجتماعي في قوله» إذا كان المغرب يتميز بثقل الحضور القبلي مما جعله يمثل مخبرا قبليا فإن الجزائر لم تبن على هذا المعطى لما حدث للمجتمع الجزائري من تدمير سوسيولوجي بفعل عمليات الاحتلال والاستيطان.إن عمليات التحطيم العنيف للبنى الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الاحتلال سعيا إلى اختراق النسيج الاجتماعي ،أدت إلى ردات فعل عنيفة [9].

إن النظام القبلي والمجتمع التقليدي قد يقلل من قابلية الفرد ممارسة العنف لما يمكن أن يقدمه له من حماية وشعور بالانتماء ولكن من ناحية أخرى يؤدي هذا الانتماء والاندماج داخل الجماعة إلى استعمال العنف المقنن المنظم كما رأيناه في العامل الأول أي عند الحاجة وبعبارة أخرى أو إذا جاء الخطر من خارج العشيرة.

وليس المجتمع التقليدي وحده عرضة للخطر بل يشير عالم الاجتماع الألماني ألريك باك Ulrich Beck إلى كون المجتمعات ما بعد الحداثة أي الغربية تعاني من إخطار عديدة

لايمكن تفاديها ويصيغ معادلة الخطر في المجتمع ما بعد الحداثة كما يلي: الافتقاد منظم والضبابية ديمقراطية la pénurie est hiérarchique,le smog est démocratique

ينجم عن هذه المعادلة نتائج خطيرة على مستوى الغذاء، الصحة والبيئة. بالإضافة إلى إحداث فراغ سياسي واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية [10].

ولكن لا يختلف اثنان في كون الدين يشكل العمود الفقري في المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات التقليدية. وقد استند عليه لتفعيل لحظات تاريخية عديدة. وباعتباره النخاع في العمود الفقري فقد أوشك استغلاله في سنوات التسعينيات أن ينسف وجود المجتمع، فباسم الدين أعلنت حرب راح ضحيتها الآلاف ودمرت المؤسسات الاقتصادية وشلت جميع القطاعات، ويكشف كل من الروائيين طاهر وطار وواسيني الأعرج وأحلام مستغانمي في كتاباتهم الروائية أن الدين وحده النواة الرئيسية في ثقافة هذا المجتمع ولذلك فكل من يريد السيطرة عليه يمسه في دينه. »ان الشعب الجزائري لا سلاح ثقافي له سوى دينه «[11].

أما عالم الاجتماع صلاح فيلالي فيشير إلى استثمار الدين من قبل جبهة التحرير الوطني التي استعملت الإسلام كوسيلة لربح التأييد الشعبي الواسع واستغلته بطريقتين ،استغلته قصد تجنيد الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي من جهة وعزل الأحزاب أو الحركات الوطنية التي رفضت الالتحاق بالثورة عن الجماهير من جهة أخرى[12].

4 – العامل الرابع متصل ومنبثق عن النظام التقليدي ونقصد به النظام الأبيسي وشبكة علاقاته المبنية على قانون الشرف والاعتزاز والمفاخرة وتفضيل شجاعة البدن على الذكاء والثقافة، هذه العوامل من شأنها أن تغذي الاستعداد إلى استعمال وشيوع العنف في المجتمع الجزائري، هذه الخاصية تمتاز بها كل المجتمعات التي تحافظ على بنياتها التقليدية وبالدرجة الأولى المجتمعات العربية التي توصف بأنها مجتمعات السلطة الأبوية المتمسكة بقيم وعادات وتقاليد السلطة الذكورية وإلغاء وجود الآخر. إن إلغاء الآخر أي من هو خارج حدود العشيرة والقبيلة هو ما يفسر المثل الشعبي : أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب.

ويطلق الباحث سليمان مظهر على حركية هذا النظام مفهوم العنف الرمزي. فمعطيات عديدة تشهد أن العنف الرمزي خاصية سوسيولوجية في الجزائر،في الوسط العائلي، والمؤسساتي والسياسي. ويذكر سيلمان مظهر أمثلة عديدة تدل على انتشار اللاتسامح واللاتجانس في البيئة الاجتماعية على كل المستويات[13].

بدل التجديد والإبداع والخلق يعمل المجتمع على إعادة إنتاج عناصره التقليدية ،ليبقى المجتمع محافظا على سيرورته. فمنذ الاحتلال ،تشكلت الجماعة والعشيرة لمجابهة العدو ثم ظهرت كنوع من المجموعات المتحالفة وتستمر في الحضور في شكل جديد محافظة على وظائفها مما يفسر ظاهرة الجهوية والزبونية والتي تستمد قوتها وفعاليتها من المؤسسات الحديثة التي أسسها الاستعمار بعد 1830 كالوزارات والإدارات والمستشفيات والمدارس.

هذا النمط المعيشي منسق ابتداء من العائلة وشبكة العلاقات وهو يعمل على تأدية دور نفسي اجتماعي.فالفرد عاجز عن مواجهة المشاكل والتحكم في الصعوبات التي تربك حياته اليومية وهو عاجز عن خلق قوة التجديد لعدم تمكنه من الحصول على الوسائل الضرورية لإرضاء حاجياته ومن ثم يندمج في الجماعة التي تمكنه من قضاء مصالحه ولكنها بدورها تدخله في دائرتها وتحاصره بقيمها الثقافية والدينية وتربطه بشبكة علائقية محكمة، ومنه فان العنف البيئي يتمثل في إحداث وإعادة إنتاج الاعتماد والانتماء وتصبح هذه العملية كآلية سوسيولوجية في كل الأوساط ،الأسرة وفي العمل، ويصبح الأفراد يشاركون آليا في إنتاج مشاكلهم التي يعانون منها، يتألمون ويعون ذلك ولكنهم عاجزين عن الخروج من الدائرة لأنهم يرفضون التعرف عليها[14].

وهذه الجدلية الذهنية المعقدة يمكن أن نفهمها باللجوء إلى لغة الرواية إذ يذكر واسيني الأعرج في رواية ذاكرة الماء، بعض الحالات المنغمسة في هذا النظام ،تشارك في سلبياته وتشتكي منه كحالة عبد الله وهو أستاذ جامعي يقول عنه السارد :»رضع من جبهة التحرير طويلا واشترى من خلالها فيلاته بالدينار الرمزي ثم انكفأ فجأة داخل الأطروحات الإسلامية».

وتبرر شخصية أخرى هي عبد ربه، جنوحها للعنف »منذ أن أصبحت البلدية في أيديهم أعطوني مسكنا أنا معهم حتى ولو يحرقون البلاد سأحرقها معهم»[15].

ما سبق ذكره من عوامل تحمل طابع بنائي تاريخي ولا يحق لأحد محاكمة التاريخ. أما العوامل الناتجة عن خيارات سياسية فنلخصها في مايلي :

1ـ العامل الأول يتمثل في ظهور فجوات في عملية التحديث والتنمية في العقود الأخيرة.

لا يختلف اثنان في العلاقة المباشرة بين تفشي مظاهر العنف في أي مجتمع وبين انتشار الفقر والتهميش، فالمتغير الثاني أي الفقر من شأنه أن يؤدي إلى المتغير الأول أي ممارسة العنف دون أن يبرره أو يجزمه كمتغير سببي. ويخلص جورج بيلا في كتابه حول العنف والديمقراطية والتنمية إلى وجود علاقة مباشرة بين العنف ومشاريع التنمية الفاشلة في ما عرف ببلدان العالم الثالث، وفي الجزائر فإن انحرافات كثيرة اجتماعية أو سياسية وحتى ثقافية مردها فشل المشروع التنموي الذي شرع في تطبيقه بعد تحقيق الاستقلال السياسي.

ويتجسد الفشل الاقتصادي الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمرد ودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى.وتفاقم الفشل بصورة متسارعة منذ عام 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات [16]. ورغم موضوعية هذا العامل إلا أن العياشي عنصر يحمل النظام مسؤولية هذا التفاقم بسبب انتهاجه برامج غير صائبة أشهرها « برنامج مكافحة الندرة »،كونها جاءت تجسيدا لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد الحاكم. وتوقيف الاستثمارات المنتجة خصوصا في قطاع الصناعة إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية.

إنـه مجتمع التهميـش الذي يصفه العيـاشي عنصر، بالرجـوع إلى الإحصاءات الرسـمية التي تقول إن أربعة عشر مليون جزائري في حاجة إلى مسـاعدة اجتماعية ومن ضمن هؤلاء الملايين الأربعة عشر يوجد أربعة ملايين ونصف مليون نسـمة مـن دون أدنـى دخل. كـما تتحدث الإحصـاءات عن فـروق اقتصاديـة اجتماعية رهيبـة يعرفها المجتمع تـتراوح بين 1 و12من حيث مقاييس الاسـتهلاك الفردي. هذا الفارق تؤكده الأرقام فعشرة بالمائة 10 %الأغنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلا 6 % [17].

2 – العامل الثاني أي السـياسي: عندما نتحدث عن العنف وعلاقته بالسـياسي فإننا نستحضر تعريف ماكس فيبر لعنف الدولة أو ما يطلق عليه بالعنف الشرعي الـذي تحتكره مؤسسـات الدولة، ويسـتخلص جورج بيلا في كتابـه حول العنف والديمقراطية والتنمية وجود علاقة مباشرة بين العنف ومشـاريع التنمية الفاشلة في مـا عـرف ببلدان العالم الثالث، وفي تحليله لعلاقـة العنف في المجتمعات حديثة الاسـتقلال، اسـتخلص أنه لكي تتجاوب الدولة مع المجتمع المدني الجديد لجأت إلى اسـتعمال آليات شرعية مسـتمدة من أصالتها الثقافية وترجمت ذلك بتأسـيس أنظمة سياسية قمعية متسلطة وجدت شرعيتها في القيم الثقافية التقليدية[18].

ولكننا في هذا العنصر، سـنقرأ في العلا قة بين المتغيرين كعلاقة سببية أي كيف يمكن أن يشـجع نظام سياسي استفحال العنف، وتحمل اللغة اليومية والإعلامية إشـارات دالـة عـلى انفصال بـارز بين السـلطة والعامـة في الجزائر. وعنـد تحليلنا للنصـوص الروائيـة في أطروحتنا الدكتوراه اسـتنتجنا على مسـتوى اللغة المعادلة التاليـة: هـم / هـؤلاء للدلالة عـلى الفاعلين في السـلطة في مقابل نحـن أي عامة الشعب. وتلحق بهذا الضمير الفئات التالية: الفقراء، المعوزون، المحرومون.

كيف وقع هذا الانفصال في العالم الاجتماعي بين الحكام والمحكومين ؟ هذا ما نرجح تفسيره بنظرية داندروف الذي ينصح بتجاوز نظرية الصراع الطبقي كونها لم تعـد تتلاءم مع بنية المجتمعات الحديثة وافـتراض أن الصراع هو وليد علاقات السـلطة، كـما اعتبره حتميـة تفرضها طبيعة المجتمع المسـير وفـق قوانين تفرضها مجالس تشريعية وبالتالي فالسلطة تتحدد من خلال علاقة التفوق والخضوع [19].

وفي نفس السياق يتصور ركس جون إمكانية وجود صراع اجتماعي مقنن ومنظم يعتمد على وحدة من النسق القيمي بين أفراد الجماعة الاجتماعية مما يسمح بتشكيل طبقات اجتماعية تعرف مواقف صراعية، غالبا ما تتسم بعدم توازن على مستوى القوى، فتبرز طبقة حاكمة وأخرى محكومة، وكنتيجة للتغيرات التي قد تطرأ على العوامل المتغيرة التي تزيد من إمكانية المقاومة الناجحة أو الثورة الفعلية ،قد تؤدي إلى تغيير موقف القوة لصالح إحداهما ثم ما تلبث الطبقة التي تستولي على مقاليد الحكم أن تشهد انقسامات فرعية ذات طبيعة متباينة عن الموقف الصراعي السابق غير أن المصالح المشتركة تقتضي وجود نوع من المهادنة الشرعية بين الطبقات الاجتماعية مما يؤدي في النهاية إلى ظهور نظام اجتماعي موحد قد يمتد عبر فترة طويلة من الزمن[20].

وعليه فافتقاد عامل « المصالح المشتركة «هو الذي جعل الصراع بين الطبقتين يظهر بصورة واضحة، وعلى الأخص إذا سلمنا بفرضية زيمل التي تنطلق من كون الوعي بالمصالح المشتركة يمكن أن يؤدي الى صراع خالي من العنف وهذا ما تؤكده بدورها فرضية زيمل القائلة : «كلما زادت درجة الاندماج الانفعالي أو الوجداني لأطراف الصراع كلما زاد احتمال أن يكون الصراع عنيفا. وكلما زاد التضامن بين أعضاء كل طرف من أطراف النزاع كلما كبرت درجة اندماجهم الانفعالي، وكلما زاد إدراك أعضاء جماعات الصراع باعتباره يعلو ويتجاوز الأهداف والمصالح الفردية كلما زاد احتمال أن يكون الصراع عنيفا»[21].

3 – العامل الثالث مسألة الفراغ الثقافي التي يعاني من منها البناء الاجتماعي عند حدوث خواء واضح وقابل للاستغلال من طرف طفيليات مضرة، ويصف عالم الاجتماع الجزائري عمار بلحسن الحقل الثقافي في الجزائر، بشبه صحراء سائدة. فلم تعرف الثقافة الجزائرية المعاصرة سوى الانقطاعات والمفترقات والتوترات والانشقاقات ويرجع هذا القحط الثقافي إلى سياق الواحدية على المستوى السياسي والفكري والأيديولوجي والشفوية على مستوى الاتصال الثقافي والعزلة على مستوى العلاقات الثقافية مع الوطن العربي ودولنة وبقرطة التعبير والنشر

والاتصال، فصارت الثقافة الجزائرية ولا سيما العربية منها كنسيج ينشطر وينحل كل مرة وكأنه يتدهور وهو يتطور وبالتالي أدت بجل السياسات الثقافية إلى الفشل[22].

وفي وصفه لواقع الوضع الثقافي الجزائري يشير عمار بلحسن إلى مسألة تسيير القطاع من طرف مثقفين أو متعلمين حزبيين ،ينحدرون من أصول شعبية ويملكون تجربة سياسية داخل الجهاز والإدارة السياسية من دون أية ثقافة فقد كانت المؤتمرات عبر دسائس الكواليس تؤدي كل مرةإلى صعود مثقفين موظفين ومتعلمين غير منتجين،لا يملكون رأسمالا رمزيا ولا فكريا. وهكذا نتجت من إلحاق البيروقراطية السياسية والإدارية للتعبير والفكر ظاهرة تسييس الثقافة وأدلجتها.

«يبدو أن الجزائر لها عداء تاريخي مع الثقافة» الجزائر لها تقاليد في قتل مثقفيها. «أوحت فرنسا للعقيد عميروش بأن بين رجاله من يعملون مخبرين لصالح الجيش الفرنسي فقام في يوليو 1956 وبعد محاكمة سريعة بقتل الف وثمانمائة من رجاله في حادثة تاريخية شهيرة. فورا وجهت أصابع الاتهام إلى المثقفين أي إلى المتعلمين الذين تركوا دراساتهم ليلتحقوا بالجبهة والذين بسبب ثقافتهم الفرنسية لم تكن جبهة التحرير تثق في ولائهم.أما القتلة الذين انقضوا عليهم فكانوا رفاقهم من المجاهدين القرويين والأميين والذين منذ البدء لم يغفروا لهم تمييزهم عنهم بالمعرفة»[23].

إن العوامل السابقة الذكر ذات الطابع البنائي التكويني أو الناتجة عن خيارات غير ناجعة هي التي جعلت العنف يبدو سمة ملازمة للوجود الاجتماعي في الجزائر. وهي كما سبق إيضاحه عوامل تشترك فيها الجزائر مع بعض المجتمعات التقليدية ومنها ما تشترك فيه مع المجتمعات النامية.

إن العوامل الموضوعية سابقة الذكر والتي افترضنا أنها تعمل على تأصيل العنف في الثقافة المحلية يلخصها عالم الاجتماع الجزائري عبد الرحمن بوزيدة من خلال تحليله لظاهرة العنف وربطها بالحداثة في سبعة أفكار ويسائل السوسيولوجيا عنها ونذكر هنا أهمها :

– عدوانيـة تاريخيـة وعنف تاريخي ،ونلمس ذلك في مقولة الأمير عبد القادر : «رجال للرجال هم الرجال».

– كثرة العصبيات وعدم الغلبة كما افترض ابن خلدون وأثبت ذلك بالوقائع.

– الغليـان الدينـي ،فعندمـا يكـون هناك غليان دينـي ،تكون المنطقـة من أكثر المستهدفين.

– أما في المرحلة الآنية فيرجع شيوع العنف إلى ضعف الدولة الوطنية المتزامن مع ظهور فجوات في عملية التحديث والتنمية[24].

ومنه، فإن التقاء شروط العنف التاريخي والديني والمخيالي والثقافي من شـأنها أن تنتـج ما يطلـق عليه بالعنف الأضحيـاتي، ومن ناحية أخرى فـإن عوامل مثل الأزمـة الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية وانتشـارا لرشـوة والمآسي بإمكانها تفسـير مدى عمـق الأزمة في أي مجتمع من المجتمعـات إلا أنها لا تبرر ولا يمكن اعتبارها دافعا لاستعمال العنف للوصول إلى مرحلة ما بعد الأزمة.

أما عن المظاهر أو الأسباب الثانوية التي نفترضها عوامل تغذي شيوع العنف ،وهي ناتجة بدورها عن العوامل المذكورة فنلخصها في مايلي :

1ـ غيـاب ثقافة الفـرح والحب، إذ تطـل ثقافة الكآبة في كل المناسـبات. كل لحظات الفرح المفترضة تذهب ضحية هذه الثقافة حتى بات البؤس والضيق سمة لا تفارق الكثيرين ومثال دلك خروج المصلين منكسـرين من صلاة الجمعة بعد خطبة مشـحونة بالسب والشـتم (من الخطباء من يصب غضبه على النساء ويعيد أنهن أكثر أهل النار)مناسبات الزواج التي أصبحت فرصا للتباهي والتمايز وإثقال أصحابها بالديون: علينا بالعمل لتفكيك وزحزحة ثقافة الكآبة وذلك بالتركيز على تعزيز ثقافة الفرح والنضال من أجلها. «كان يحاضر لاقتناعنا بالفرح كفعل مقاومة فبالنسبة إليه مشكلتنا في الجزائر أن الناس لا وقت لديهم للحياة».

2 ـ تجاهل آليات الترقية الروحية من آداب وفنون.

3 ـ الانغلاق في الوسط الأسري، ومن مظاهره انعدام الحوار.

4ـ شيوع الخوف من الغد،اللاأمل.

5ـ الاهتمام الزائد بالجانب المادي.

الهوامش

1) Olivier Halfon et d'autres, sens et non sens de la violence, ed, puf, 2002 p.15.

2) ANDRE KASPE, comprendre les etas unis d aujourd'hui, ed, PERRIN, 2008, p.279.

3) مصطفى الأشرف الأمة والمجتمع،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 111.

4) ابن هدوقة، غدا يوم جميل،منشورات الأندلس، الجزائر، 1992، ص 278. ص 30.

5) منصف الوناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، دار اليف، تونس، ص .

6) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، لبنان 1982، ص 219.

7) واسيني الأعرج، نوار اللوز، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص159. ص 106.

8) محمد سبيلا «اختزال الفرد لصالح الجماعة» العلوم الانسانية، مجلة الكترونية – science .islam.net

9) محمد نجيب بوطالب، التكوين الاجتماعي القبلي بين التغير والاستمرار، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، تونس، 1998.ص21

10) Ulrich Beck, la société du risque, ed, aubier, Paris, 2001, p63; 64.

11) طاهر وطار، الشمعة والدهاليز،منشورات التبيين، الجاحظية، سلسلة الابداع الأدبي، الجزائر، ص21.

12) صالح فيلالي «أيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية» الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 33، 34

13) Slimane medhar, la violence sociale en algerie, ed, thala, Alger, 1997, p9.

14) ibid, p.179.

15) واسيني الأعرج، ذاكرة الماء، دار الفضاء، الجزائر، 2001، ص311. ص 69.

16) عياشي العنصر، «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر» الأزمةالجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص، 182.

17) نفس المرجع، 181.

18) Jorge Bula, violence, démocratie et développement dans le tiers monde, ed, Harmattan, 1990, p.142.

19) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، ص 190.

20) محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص 533.

21) نادية عيشور، الصراع الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، ص 132.

22) عمار بلحسن «الكتابة والمنبر الغائب» الأزمة الجزائرية،مرجع سابق، ص 459.

23) أحلام مستغانمي، عابر سرير، منشورات الجزائر،2004، ص 166.

24) عبد الرحمن بوزيدة، العنف بين الحداثة والأسطورة، دفاتر التغيير الاجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 1، 2007، ص 15.

المراجع

1) Olivier Halfon et d'autres, sens et non sens de la violence, ed, puf, 2002.
2) ANDRE KASPE, comprendre les etas unis d aujourd'hui, ed, PERRIN, 2008.
3) مصطفى الأشرف الجزائر الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
4) ابن هدوقة، غدا يوم جديد، منشورات الأندلس، الجزائر، 1999.
5) منصف الوناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر،دار اليف، تونس.
6) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، لبنان 1982.
7) واسيني الأعرج، نوار اللوز، دار الحداثة، بيروت، 1982.
8) محمد سبيلا « اختزال الفرد لصالح الجماعة « العلوم الانسانية، مجلة الكترونية science –islam.net
9) محمد نجيب بوطالب، التكوين الاجتماعي القبلي بين التغير والاستمرار، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، تونس، 1998.
10) Ulrich Beck, la société du risque, ed, aubier, Paris, 2001.
11) طاهر وطار، الشمعة والدهاليز، منشورات التبيين، الجاحظية، سلسلة الابداع الأدبي، الجزائر.
12) صالح فيلالي « أيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية « الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
13) Slimane medhar, la violence sociale en algerie, ed, thala, Alger, 1997.
14) ibid.
15) واسيني الأعرج، ذاكرة الماء، دار الفضاء، الجزائر، 2001.
16) عياشي العنصر، «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر» الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص، 182.
17) نفس المرجع، 181.
18 Jorge Bula, violence, démocratie et développement dans le tiers monde, ed, Harmattan, 1990, p.142.
19) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، ص 190.
20) محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص 533.

21) نادية عيشور، الصراع الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، ص 132.
22) عمار بلحسن « الكتابة والمنبر الغائب « الأزمة الجزائرية،مرجع سابق، ص 459.
23) أحلام مستغانمي، عابر سرير، منشورات الجزائر،2004، ص 166.
24) عبد الرحمن بوزيدة، العنف بين الحداثة والأسطورة، دفاتر التغيير الاجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 1 2007، ص 15.

الإرشاد في التربية البيئية لتلاميذ المرحلة الابتدائية وأثره في تنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو البيئة

عقيلة ريغي
جامعة الجزائر 2

مقدمة:

تعتبر البيئة Environnement : مصطلحا شائع الاستخدام في الأوساط العلمية، لكنه اليوم أصبح متداولا حتى عند عامة الناس نتيجة اختلال التوازن البيئي وظهور التلوث بمختلف أشكاله، هذا الأمر أصبح يهدد وجود الكائن الحي واستمرار يته، والبيئة بمعناها العام: «**هي الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على غذائه،وكسائه، ويمارس فيه علاقاته الاجتماعية مع أقرانه من بني البشر** » (رشيد،ح، محمد، س. 1984).

وبموجب هذا نشأت علاقة وثيقة بين الانسان والبيئة تتمثل في مجموعة من الاتجاهات، والقيم، والمهارات، هذه العلاقة ولدت الكثير من المشكلات الإيكولوجية نتيجة الاتجاهات السلبية التي يحملها الانسان نحو البيئة لأن الاتجاه ما هو إلا اتساق بين التفكير والوجدان والسلوك إزاء مكونات البيئة وعناصرها أو بالأحرى هو: «**تنظيم معتقدات الفرد وميوله نحو البيئة**».(بشير، م.2007)

ومن هذا المنطلق ظهر ما يسمى بعلم النفس البيئي وهو : «العلم الذي يدرس العلاقة المتبادلة بين السلوك والبيئة، والبيئة الطبيعية، والبيئة المشيدة » (علي،ع، محمد، أ. 2004) ونتيجة تزايد المشكلات البيئية وتعقدها في جميع بلدان العالم أثار هذا اهتمام الكثير من العلماء والباحثين والسياسيين فسنت القوانين التي تنص على حماية البيئة، وعقدت المؤتمرات الدولية وأجريت الكثير من الدراسات التي عالجت هذه المشكلة منها دراسة:

«Julie Ann doolcy / Noirao commor» بعنـوان: «تعريف التربية البيئية وتحديد الحاجـة إلى الاتجاهات والقيم والعواطف والمعتقـدات الإدراكية نحو البيئة» وقد توصلت إلى نتيجة مفادهـا أن العواطف والمعتقدات الإدراكية والعاطفية الموجبة نحـو البيئـة تحدد بدرجة كبيرة طبيعـة القيم والمـواقف تجاه القضايـا البيئيـة التي ترتبـط بدرجـة الخلفية المعرفية، وأشـار الباحثان بالقول أنه على التربويين البيئيين لكـي يحدثـوا تغيرات ملحوظـة في الاتجاهات البيئيـة وزيادة المـدركات العاطفية عليهـم بتصميم برامج تسـتهدف هذه الغايات بانسـجام وترابط تـام مع الجانب المعـرفي (عبـد المنعـم، د. 2001) هـذه الدراسـة لها علاقـة بموضوع دراسـتنا فيما يخـص دور التربية البيئية في تحديد الاتجاهـات وفي تركيزها على دور البرامج التي تستهدف ذلك.

إلى دراسـة **سـعود فهد رشـيد العمرو** تحت عنـوان: «**المفاهيـم البيئية الواجب تضمينهـا بمناهـج العلوم مدى فاعليتها عـلى التحصيل والاتجاه نحـو البيئة لدى طـلاب المرحلتـين الابتدائية والمتوسـطة بالمملكة العربيـة السـعودية**». وقد بينت النتائج ارتفاع المتوسـط الحسـابي والنسـب المئويـة لأفراد المجموعـة التجريبية في الاختبار التحصيلي البعدي بفارق كبير مما يدل على تحصيل التلاميذ الذين درسوا الوحـدة التجريبية، كـما أن نتائج مقياس الاتجاه نحو البيئـة أثبتت حدوث نمو في اتجاه التلاميذ نحو البيئة بدرجة ملحوظة بعد تدريسهم الوحدة التجريبية (سعود ف. 1995).

وانطلاقـا مـن هذه الدراسـة التي تناولـت تدريس المفاهيم البيئيـة والتي كان لهـا الأثر في تنميـة الاتجاهات نحـو البيئة لـدى التلاميذ تناولت الدراسـة الحالية أثـر البرنامج الإرشـادي المقترح في التربيـة البيئية في تنمية الاتجاهـات البيئية عند تلاميذ المرحلة الابتدائية «السنة الخامسة نموذجا» حيث تم مراعاة خصائص هذه المرحلـة، وكذلك خصائص البيئة المحلية مـع الأخذ بعين الاعتبار محتوى المناهج الدراسية في تصميم البرنامج الإرشادي في التربية البيئية.

1 مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة الدراسة في **التساؤل الرئيس** التالي:

ما أثر البرنامج الإرشادي المقترح في التربية البيئية في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة لدى تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي؟

التساؤلات الفرعية :

1 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في القياس القبلي للاتجاهات الإيجابية نحو البيئة ؟

2 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية قبل تطبيق البرنامج الإرشادي المقترح في الاتجاهات الايجابية نحو البيئة وبعده ؟

3 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة الضابطة في القياس القبلي والبعدي للاتجاهات الايجابية نحو البيئة ؟

4 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئية بعد تطبيق البرنامج الإرشادي المقترح؟

2 – فرضيات الدراسة :

2 – 1 – الفرضية الرئيسية :

البرنامج الإرشادي المقترح في التربية البيئية يؤدي إلى تنمية الاتجاهات الايجابية نحو البيئة لدى تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي.

2 – 2 – الفرضيات الفرعية :

1 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في الاتجاهات الايجابية نحو البيئية في التطبيق القبلي لمقياس الاتجاهات البيئية.

2 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في الاتجاهات الايجابية نحو البيئة قبل وبعد تطبيق البرنامج الإرشادي المقترح لصالح القياس البعدي.

3 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة الضابطة في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة في القياس القبلي والبعدي لمقياس الاتجاهات البيئية.

4 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية والضابطة في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي المقترح لصالح المجموعة التجريبية.

3 – تحديد مصطلحات الدرسة:

3 – 1 تعريف التربية البيئية:

L´education environnemental / The environmental education

اصطلاحا:

تعرف بأنها تلك الجهود التي بذلتها الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توفير قدر من الوعي البيئي لكافة المواطنين في مختلف الأعمار والظروف البيئية بحيث يكون هذا الوعي البيئي إسهاما مباشرا في توجيه سلوك هؤلاء الأفراد نحو المحافظة على بيئاتهم الطبيعية والمشيدة بشتى الأساليب والوسائل التي تمكنهم من ذلك. (منى،م. 2004).

ويعرفها آخرون بأنها عملية بناء وتنمية الاتجاهات والمفاهيم والمهارات والقدرات والقيم عند الأفراد في اتجاه معين لتحقيق أهداف مرجوة (رشيد،ح، محمد، س. 1984)

إجرائيا :

هي عملية تربوية تستهدف تنمية الوعي لدى تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي وإثارة اهتمامهم نحو البيئة وذلك بتزويدهم بالمعارف وتنمية ميولهم

واتجاهاتهم للعمل فرادى وجماعات، في تجنب حدوث بعض المشكلات البيئية وإيجاد حلول لها في حدود إمكانياتهم.

3 – 2 الإرشـــــاد: The counsel / Le conseil

اصطلاحا :

يعرفه «Good» 1945 بأنه: «تلك المعاونة القائمة على أساس فردي وشخصي فيما يتعلق بالمشكلات الشخصية والتعليمية والمهنية والتي تدرس فيها جميع الحقائق المتعلقة بهذه المشكلات ويبحث عن حلول لها وذلك بمساعدة المختصين وبالاستفادة من امكانيات المدرسة والمجتمع، ومن خلال المقابلات الإرشادية التي يتعلم المسترشد فيها أن يتخذ قراراته الشخصية» (محمد، م. 1994).

3 – 3 تعريف البرنامج الإرشادي:

Le programme conseil / The counsel programme

اصطلاحا:

هو برنامج مخطط منظم في ضوء أسس علمية لتقديم الخدمات الإرشادية المباشرة وغير المباشرة فرديا وجماعيا لجميع من تضمهم المؤسسة «المدرسة مثلا» بهدف مساعدتهم في تحقيق النمو السوي والقيام بالاختيار الواعي المتعقل ولتحقيق التوافق النفسي داخل المؤسسة وخارجها، ويقوم بتخطيطه وتنفيذه وتقييمه لجنة وفريق من المسؤولين المؤهلين (حامد،ع. 1984)

إجرائيا:

هو مجموعة من الخطوات والإجراءات المحددة والمنظمة مستمدة من نظريات ومبادئ الارشاد النفسي يتضمن مجموعة من المعلومات والخبرات والأنشطة الخاصة بالتربية البيئية، مقدمة لأفراد العينة التجريبية من تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي خلال فترة زمنية محددة بهدف تنمية الاتجاهات الايجابية نحو

البيئة وهذا البرنامج يخضع للتقويم لمعرفة الأثر عن طريق إجراء القياس القبلي والقياس البعدي لأفراد العينة التجريبية بواسطة مقياس الاتجاهات البيئية المعد من طرف الباحثة.

3 – 4 تعريف الإتجهات البيئية: / Les attitudes environnementales / The Environmental attitudes

اصطلاحا:

الاتجاه هو قوة دافعة للسلوك تحدد أسلوب تعامل الطفل مع بيئته سلبا أو إيجابا وتتفق مكونات الاتجاه مع مكونات الإدراك حيث يتكون كل منهما من الجانب العقلي والمعرفي والحسي والحركي والوجداني والانفعالي(منى، م. 2004)

إجرائيا:

هو حالة من الاستعداد والاستجابة نحو عناصر البيئة الطبيعية، من ماء وهواء وتربة ونباتات وحيوانات، والبيئة المشيدة من مصانع وسيارات وبنيات بصورة إيجابية أو سلبية بحيث نتمكن من التنبؤ بسلوك تلميذ السنة الخامسة ابتدائي نحو البيئة من خلال مقياس الاتجاهات البيئية المعد من طرف الباحثة.

4 – عينة الدراسة:

تمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة في تلاميذ المرحلة الابتدائية (ذكور وإناث) وهم من تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي من إحدى مدارس دائرة المسيلة (ولاية المسيلة) وهي مدرسة «سليتان الدراجي التطبيقية» قوامهم 81 تلميذا وتلميذة، تراوحت أعمارهم بين (11 – 15 سنة) خلال الموسم الدراسي 2010 / 2011 تم اختيارهم عشوائيا من بين 40 مدرسة ابتدائية من مدارس دائرة المسيلة، تمت عملية اختيار العينة عن طريق الاختيار العشوائي البسيط لأفرادها، حيث كان اختيار أفراد العينة عن طريق ترقيم أفراد المجتمع الأصلي والسحب منهم حتى استكمال العدد المناسب وقد سحب في البداية 20 تلميذا وتلميذة عشوائيا وطبق عليهم قياس ثبات المقياس، ثم تم تعيين كل من المجموعة التجريبية، والضابطة

حيث تم اختيارهما عن طريق التوزيع العشوائي للمجموعتين باستخدام العينة العشوائية الطبقية فكان عدد عناصر **العينة التجريبية**(31) تلميذا وتلميذة، أما **العينة الضابطة** فكان عدد أفرادها (30) تلميذا وتلميذة وبعد تطبيق القياس القبلي للمجموعة الضابطة وتصحيحه وجدنا أن أحد التلاميذ لم يجب على أربعة بنود فتم حذفه من المجموعة الضابطة فأصبح عدد عناصر المجموعة الضابطة 29 تلميذا وتلميذة، تم توزيع التلاميذ على المجموعة التجريبية، والضابطة عن طريق الاختيار العشوائي للعينة وذلك بعد استبعاد 20 تلميذا وتلميذة الذين طبق عليهم قياس ثبات مقياس الاتجاهات البيئية، ثم تم توزيع التلاميذ على المجموعة التجريبية والضابطة توزيعا عشوائيا طبقيا، من أجل تثبيت بعض العوامل التي نرى أن لها تأثير على المتغير المستقل هو عامل الجنس.

العينة	المجتمع الأصلي	عينة الدراسة	العينة التجريبية	العينة الضابطة
العدد	81	61	31	30
النسبة المئوية	% 100	% 100	% 50.82	% 49.18
الجنس	44ذ / 37 إ	34 ذ / 27 إ	18 ذ / 13 إ	16 ذ / 14 إ

الجدول رقم (01) يبين تمثيل عينة الدراسة بالنسبة لعينة المجتمع الأصلي.

5 – أدوات الدراسة :

تمثلت أدوات الدراسة في مقياس الاتجاهات البيئية المعد من طرف الباحثة وكان الهدف منه هو قياس الاتجاهات البيئية والتعرف عليها سلبية كانت أم إيجابية لدى تلاميذ المجموعة التجريبية والضابطة من تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي قبل وبعد تطبيق البرنامج وفق المحاور الثلاثة للبرنامج الإرشادي المقترح في التربية البيئية.

5 – 1 مصادر بناء المقياس:

عندما لم تجد الباحثة مقياس الاتجاهات البيئية يتوافق مع متغيرات الدراسة ومحتوى **البرنامج الإرشادي في التربية البيئية** المقدم للمجموعة المستهدفة،

تم بناء **مقياس خاص بالاتجاهات البيئية** اعتمدت في بنائه على طريقة «ثرستن Therstan» وهي طريقة التقديرات المتساوية البعد على سلم ثلاثي (موافق محايد، غير موافق) وهذا بعد الاطلاع على الجانب النظري للاتجاهات، وفي ضوء تحليل مكونات الاتجاه إلى مكون معرفي ومكون انفعالي، ومكون سلوكي وبالتعرف على هذه المكونات تم وضع عبارات معبرة عن كل مكون فالمكون المعرفي نعبر عنه بـ (أومن، أعتقد) والمكون الانفعالي نعبر عنه بـ (أشعر، مريحة اطمئنان) والمكون السلوكي نعبر عنه بـ (منع، الابتعاد، أذهب) (صلاح، أ، أمين،ع. 2000).

كما تم الاطلاع على بعض مقاييس الاتجاهات مثل مقياس الاتجاهات نحو العمل في الصحراء، قياس الاتجاهات نحو الكنيسة، قياس الاتجاهات نحو المسنين أما في صياغة البنود فقد تم أخذ بعض البنود من مقياس الاتجاهات البيئية للباحث «Tacione lemos milfant»، كما تم استنباط صياغة بعض البنود من مقياس القيم البيئية للباحث عبد المنعم درويش مرزوقي.

5 – 2 إعداد مقياس الاتجاهات البيئية:

بعد أن تم الأخذ بعين الاعتبار كلا من تحديد الخاصية المراد قياسها، والمتمثلة في **الاتجاهات البيئية بصورتها الإيجابية والسلبية** وتحديد الهدف من **قياس الاتجاهات البيئية**، تم تحليل الخاصية إلى وقائع سلوكية وذلك عن طريق التعريف الإجرائي للاتجاهات كما هو موضح في تحديد مصطلحات الدراسة وكذلك بالإطلاع على الجانب النظري للاتجاهات عموما والاتجاهات البيئية خصوصا حيث أستخدم في عملية الإعداد الاعتماد على المقاييس السابقة مثل مقياس الاتجاهات البيئية لصاحبه «Tacione lemos milfant» والذي يحتوي على 86 بندا يعبر فيها الفرد عن اتجاهاته للإجابة على كل بند من خلال 07 بدائل على متصل كمي (Taciane,l. 2007) وقد تم توظيف بنود هذا المقياس في صياغة كل من البند رقم (1، 6، 14، 21، 24، 54) أما بالنسبة لمقياس القيم البيئية (عبد المنعم، د. 2006)، فقد تم توظيفه في صياغة كل من البند رقم (27، 36، 37، 62) تم بعد ذلك تقسيم الخاصية

إلـى أبعاد الاتجاه نحو النظـام البيئي، والاتجاه نحو الأخطـار البيئية والاتجاه نحو الجمـال البيئي، أي تم الأخذ بعيـن الاعتبار المحاور الثلاثة للبرنامج الإرشـادي، وتضمـن المقيـاس بصورتـه الأولية 66 بنـد ثم تصنيفها حسـب مكونـات الاتجاه المكـون المعرفي، المكون الانفعالي المكون السـلوكي، وكل مكون يحتوي على عبارات إيجابية وأخرى سلبية وتكون الإجابة عليها من خلال ثلاث بدائل موافق، محايد، غير موافق على متصل كمي، تم تقدير درجات المقياس على النحو التالي :

الاستـجابة / العبـارات	موافـق	محـايد	غـير موافـق
العبارات ذات الدلالة الإيجابية	03	02	01
العبارات ذات الدلالة السلبية	01	02	03

جدول رقم (02) يمثل تقدير درجات المقياس.

5 – 3 حدود مقياس الاتجاهات البيئية قبل التعديل:

تضمـن مقياس الاتجاهـات البيئية بصيغته الأولية 66 عبـارة، تم عرضه على مجموعـة مـن المحكمين، من أجـل الحصول علـى الخصائص السـيكومترية للمقيـاس أي الحصـول علـى صـدق المحكمين والجـدول رقـم (03) يوضح حدود المقياس قبل التعديل

محاور المقياس	مكونات الاتجاه في المقياس	العبارات المعبرة عن الاتجاه الإيجابي	العبارات المعبرة عن الاتجاه السلبي	المجموع
النظام البيئي	المكون المعرفي	4 عبارات(5،4،1، 6)	4 عبارات (2، 3، 8،7)	08
	المكون الانفعالي	3 عبارات(14،10،9)	4 عبارات (11، 12، 13، 15)	07
	المكون السلوكي	5عبارات(19،20،21،23، 16)	3 عبارات (22، 18، 17)	08

الأخطار البيئية	المكون المعرفي	4 عبارات (24، 27، 29، 30)	4 عبارات (25، 26، 28، 31)	08
	المكون الانفعالي	3 عبارات (33، 35، 36)	4 عبارات (32، 34، 37، 38)	07
	المكون السلوكي	4 عبارات (42، 44، 65، 46)	4 عبارات (39، 40، 31، 43)	08
الجمال البيئي	المكان المعرفي	3 عبارات (48، 51، 52)	3 عبارات (47، 49، 50)	06
	المكون الانفعالي	عبارتين (53، 54)	4 عبارات (55، 56، 57، 58)	06
	المكون السلوكي	4 عبارات (59، 64، 65، 66)	4 عبارات (60، 61، 62، 63)	08
المجمـوع		**32**	**34**	**66**

الجدول رقم (03) يوضح حدود المقياس قبل التعديل.

بعد أن عرض المقياس على مجموعة من المحكمين تم إجراء التعديلات اللازمة على المقياس وذلك تبعا للملاحظات التي قدمها المحكمون وهم أساتذة في علم النفس وعلوم التربية، وقد اكتفى بعض المحكمين بإعطاء ملاحظات فقط وقد تمثلت في:

1 – الإشارة إلى بعض العبارات التي تعاد صياغتها اللغوية.

2 – الإشارة إلى بعض العبارات المركبة وبضرورة فصلها عن بعضها البعض.

3 – إعطاء بعض الاقتراحات لصياغة بعض العبارات.

4 – إعطاء ملاحظات حول ضرورة توزيع العبارات على مختلف المحاور بالتساوي.

5 – إعطاء ملاحظات على أن بعض مكونات البرنامج لم يتم وضع عبارات تقيسها، فتم إدراجها.

5-4 حدود المقياس بعد التعديل :

أصبح مقياس الاتجاهات الايجابية بعد التعديل بهذا المحتوى كما هو مبين في هذا الجدول :

محاور المقياس	مكونات الاتجاه في المقياس	العبارات المعبرة عن الاتجاه الإيجابي	العبارات المعبرة عن الاتجاه السلبي	المجموع
النظام البيئي	المكون المعرفي	عبارات(12،10،6، 16)4	عبارات (1، 5، 19، 23)4	08
	المكون الانفعالي	عبارات(18،14،8،4)4	عبارات (3، 11، 13، 21)4	08
	المكون السلوكي	عبارات(24،22،20،2)4	عبارات (7، 9، 15، 17)4	08
الأخطار البيئية	المكون المعرفي	عبارات (28، 34، 36، 46)4	عبارات (25، 29، 45، 47)4	08
	المكون الانفعالي	عبارات (26، 30، 40، 48)4	عبارات (31، 35، 39، 43)4	08
	المكون السلوكي	عبارات (32، 38، 42، 44)4	عبارات (27، 33، 37، 41)4	08
الجمال البيئي	المكان المعرفي	عبارات (64، 66، 68، 72)4	عبارات (49، 53، 59، 61)4	08
	المكون الانفعالي	عبارات (50، 54، 56، 60)4	عبارات (57، 65، 67، 71)4	08
	المكون السلوكي	عبارات (52، 58، 62، 70)4	عبارات (51، 53، 63، 69)4	08
المجمـوع		**36**	**36**	**72**

الجدول رقم (04) يوضح وصف حدود مقياس الاتجاهات البيئية بعد التعديل.

5 – 5 الخصائص السيكومترية لأداة القياس :

بعد إجراء التعديلات على المقياس لابد من قياس ثباته حتى يصبح جاهزا لقياس ما أنجز لأجله قامت مجموعة البحث بحساب الثبات عن طريق التجزئة النصفية من أجل حساب الاتساق الداخلي للمقياس، وهذا بعد تطبيقه على عينة من التلاميذ قوامها 20 تلميذا وتلميذة فكان معامل الارتباط بين العبارات الموجبة والسالبة لنصفي المقياس ر=0.64 وتم حسب ثبات الاختبار بمعادلة «سبرمان براون Spearman Brown,» ويساوي 0.78 وهو معامل ثبات مقبول، أما **الصدق**: فقد تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين من الأساتذة الجامعيين والمتخصصين في علم النفس وعلوم التربية، وذلك لإبداء الرأي حول شمولية المقياس ودقته، وصلاحيته للتطبيق وصياغة عباراته فأصبح في صورته النهائية يحتوي على 72 عبارة كما تم حساب معامل **الصدق الذاتي** للمقياس والذي يساوي 0.88 وهو معامل صدق عالي عموما.

6 – البرنامج الإرشادي:

تمثل البرنامج الإرشادي في : الإرشاد السلوكي المعرفي بفنياته المختلفة.

قبل إعداد هذا البرنامج قامت الباحثة بالإطلاع على الدراسات السابقة التي استخدمت برامج ارشادية مثل: دراسة عبدالله غالب عبد الكريم (2005) دراسة عبد المنعم درويش المرزوقي(2001).

إن تصميم البرامج الإرشادية يعتمد في أساسه على فلسفة معينة ضمن إطار نظري معين يضمن له تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها، ولتصميم برنامج إرشادي في التربية البيئية تم الاعتماد على نظرية الإرشاد السلوكي التي تهدف إلى تعديل السلوك غير المناسب، وقد تم التركيز على الجوانب المعرفية والانفعالية لدى العينة المستهدفة (التجريبية) وهو ما يسمى الإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي عند «إليس Ellis».

«وهو مبني على فكرة أن الإنسان لو غير طريقة تفكيره يمكن أن يتغير سلوكه تبعا لتغير تفكيره، حيث أن هناك علاقة بين التفكير والانفعال والسلوك» (طه،ع. 2004)،

وقد تم استخدام فنيات معرفية وانفعالية لمساعدة العينة المستهدفة في التغلب على ما لديها من أفكار ومعتقدات خاطئة عن البيئة وعناصرها، حيث يمكن القول أن هذا راجع إلى عدم وجود ربط بين الجانب المعرفي والانفعالي حتى يتحول إلى سلوك، وقد تنسب إلى قلة الوعي بما هو كائن وبما يجب أن يكون.

6 – 1 الهدف من البرنامج الإرشادي:

تتمثل أهداف البرنامج الإرشادي المقترح في التربية البيئية في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة لدى التلاميذ بحيث تمكنهم هذه الاتجاهات من تحمل مسؤوليتهم تجاه ما تعانيه البيئة من تلوث، والمحافظة على نظافة البيئة وجمالها حيث يتوقع من التلميذ بعد تطبيق البرنامج أن يكون:

- يعي العناصر التي تحافظ على توازن البيئة.
- يزداد شعوره بأخطار التلوث ومسبباته.
- يعتاد السلوك التطوعي في نظافة المدرسة والحي.
- يهتم بضرورة غرس الأشجار، والنباتات وحمايتها.
- يصبح يدرك مدى أهمية العمل الجماعي وأثره في المحافظة على البيئة.
- يزداد شعوره بضرورة حماية الموارد المائية، وبخطورة استنزافها.

6 – 2 محاور البرنامج الإرشادي:

تضمن البرنامج المقترح ثلاث محاور رئيسية تمثلت في:

محورا لنظام البيئي: يتضمن موضوعين (تعريف النظام البيئي، اختلال التوازن البيئي).

محور الأخطار البيئية: ويحتوي على التلوث وأشكاله : وهو يتضمن بدوره ثلاث أشكال: (تلوث التربة، تلوث الماء، تلوث الهواء، مشكلة هدر المياه).

محور الجمال البيئي : ويتضمن ثلاث مواضيع : (جمال البيئة المنزلية، جمال الحي السكني، جمال البيئة المدرسية).

وتم اختيار هذه المحاور بناءا على :

خصوصية المرحلة: حيث تتطلب هذه الفئة العمرية أن لا نقدم لها مادة علمية تفوق مستواها المعرفي والدراسي.

• خصوصية المكان: ولاية المسيلة مدينة داخلية لا تحتوي على سواحل وهي مدينة حديثة النشأة، ويعتبر التلوث هو إحدى المشكلات التي تعاني منها الولاية، وكذلك غياب الجانب الجمالي.

• الأهداف المسطرة حيث تم على ضوئها وضع هذا البرنامج.

• نتائج الدراسات الاستطلاعية الميدانية التي تم فيها استخدام استبيان مفتوح لاستطلاع آراء المعلمين واستبيان اختيار من متعدد لاستطلاع آراء التلاميذ حول البيئة.

6 – 3 التقنيات المستخدمة في البرنامج:

التقنيات الملائمة التي استخدمتها الباحثة هي مجموعة من الفنيات تمثلت في فنيات انفعالية مثل النمذجة والتي كانت عبارة عن **فيلم تعليمي** عن الطفل البيئوي, و**النمذجة بالمشاركة** وكانت عبارة عن **تمرين التخيل**، الفكاهة عبارة عن **مسرحية تعالج مشكلات التلوث** بعنوان «من المسؤول ؟» كما تم استخدام **فنيات سلوكية** تمثلت في **الواجبات المنزلية، التعزيز اللفظي** المتمثل في الثناء على الأفكار العقلانية لأفراد المجموعة التجريبية، **التعزيز المادي** عن طريق توزيع الجوائز في التقويم التكويني والختامي، **الإرشاد بالقراءة حكاية القصص**، وتمثلت في قصة عن كيفية اختلال نظام التوازن البيئي، **المشاريع** وتتمثل في **غرس الأشجار، غرس نباتات الزينة، جمع الصور.**

6 – 4 طريقة تدريس البرنامج:

ينتمي البرنامج المقترح إلى الإرشاد التربوي الجماعي، وبما أن البرنامج يخص التربية البيئية، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة تم استخدام طريقة المحاضرة وهي طريقة من طرق التربية البيئية والتي تعتبر الأنسب للفئة المستهدفة وكذلك

الزمن المخصص لإعداد هذه الدراسة، وقد تم تدريس البرنامج من طرف مهندس دولة في البيئة وهو أستاذ متخصص في البيئة مارس التعليم ويقوم بحملات توعية داخل المؤسسات التعليمية خاصة بالتوعية بمشكلات التلوث كما تم تزويده من طرف مجموعة البحث بطرق التوجيه والإرشاد والقواعد الأساسية لذلك، تمثلت وسيلة العرض في جهاز العرض الرقمي Data show كوسيلة تعليمية إرشادية تحمل الصوت والصورة معا.

7 نتائج الدراسة وتحليلها:

7 – 1 عرض وتحليل البيانات في ضوء الفرضية الأولى:

وتنص الفرضية على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة في التطبيق القبلي لمقياس الاتجاهات البيئية.

المعالجة الإحصائية / المجموعات	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
المجموعة التجريبية	29	169.58	17.95	56	1.41-	غير دالة
المجموعة الضابطة	29	176.10	17.15			

الجدول رقم (05) دلالة الفروق بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس القبلي.

من خلال الجدول نلاحظ:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في القياس القبلي حيث نجد أن قيمة ت = –1.41 وهي قيمة غير دالة إحصائيا ومنه يمكن القول أن الفرضية الأولى قد تحققت حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين ويعزى تفسير ذلك إلى عامل التكافؤ بين

المجموعـة التجريبيـة والمجموعـة الضابطة نتيجـة الاختيار العشـوائي والتوزيع الطبقي للمجموعتين التجريبية والضابطة.

7 – 2 عرض وتحليل البيانات في ضوء الفرضية الثانية:

توجـد فـروق ذات دلالـة إحصائية بين متوسـطي درجـات أفـراد المجموعة التجريبية في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة قبل تطبيق البرنامج الإرشادي المقترح لصالح القياس البعدي وبعده.

المعالجة / الإحصائية / المجموعـات	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت قيمة	مستوى الدلالة
القياس القبلي	29	169.58	17.95	28	4.13	0.01 دالة
القياس البعدي	29	181.79	19.46			

الجـدول رقـم (06) دلالـة الفـروق بـين متوسـطي درجـات أفـراد المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي بالنسبة للاتجاهات الإيجابية نحو البيئة.

من خلال الجدول نلاحظ أنه :

توجـد فـروق ذات دلالة إحصائيـة بين القيـاس القبلي والبعـدي للمجموعة التجريبية في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي المقترح لصالـح القياس البعدي حيث نجد أن المتوسـط الحسـابي للقياس القبلي يسـاوي 169.58 والمتوسـط الحسـابي للقياس البعدي يسـاوي 181.79 ومنه فإن قيمة ت= 4.13 وهي دالة إحصائية عند المسـتوى 0.01، ومنه نسـتنتج أن الفرضية الثانية قد تحققـت وبـما أن الاتجاهات هي مرحلة أولى لبناء القيـم فإن النتائج تتفق مع نتائج دراسة «عبد المنعم محمد درويش المرزوقي» 2006 حيث وجد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسـط درجات أفـراد المجموعة التجريبية على مقياس القيم البيئيـة قبـل تطبيق البرنامج المقـترح وبعده لصالح التطبيق البعـدي، كما تتفق مع

نتائـج دراسـة «نادية لطف الله» التي وجدت أن هنـاك فروقا ذات دلالة إحصائية بـين اتجاهات التلاميذ نحو البيئة قبل تدريس الوحدة وبعدها أي لصالح التطبيق البعدي حيث كانت دالة عند مستوى 0.01.

7 – 3 عرض وتحليل البيانات في ضوء الفرضية الثالثة:

تنـص الفرضيـة الثالثـة عـلى أنـه: لا توجـد فـروق ذات دلالـة إحصائية بين متوسـطي درجات أفراد المجموعة الضابطـة في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة في القياس القبلي والبعدي.

المجمـــــوعة الضابـــــطة	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
القياس القبلي	29	176.10	17.15	28	1.87-	غير دالة
القياس البعدي	29	167.65	21.90			

الجدول رقم (07) دلالة الفروق بين متوسطي درجات أفراد المجموعة الضابطة في القياس القبلي والبعدي بالنسبة للاتجاهات الإيجابية نحو البيئة.

من خلال الجدول نلاحظ أنه:

لا توجـد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسـطي درجـات أفراد المجموعة الضابطة في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة في القياس القبلي والبعدي حيث كانت قيمـة ت=– 1.87 وهـي قيمة غير دالة ومنه نسـتنتج أن الفرضية الثالثة قد تحققت بحيـث لا توجد فـروق ذات دلالة إحصائية بين القياس القبـلي والقياس البعدي للمجموعة الضابطة، هذه النتيجة تعزى إلى عدم وجود المتغير المسـتقل المتمثل في البرنامج الإرشادي المقترح. وعند ملاحظة المتوسط الحسابي للمجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة نجده في القياس القبلي مرتفعا نوعا ما عن المتوسـط الحسـابي للقياس البعدي وقد يرجع ذلك إلى احتكاك المجموعة الضابطة بعناصر المجموعة التجريبية، حيث لاحظت مجموعة البحث مدى التشـوق الذي كان يبديه عناصر

المجموعة الضابطة لحضور الحصص الإرشادية مع عناصر المجموعة التجريبية، وكانوا دائما يسألون عن مجيء دورهم للدراسة عن البيئة وكأنه حدث نوع من التثبيط أو انخفاض في روحهم المعنوية عندما علموا بنهاية تطبيق البرنامج الإرشادي فانعكس ذلك في إجاباتهم على أسئلة مقياس الاتجاهات البيئية.

7 – 4 عرض وتحليل البيانات في ضوء الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على أنه:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي المقترح لصالح المجموعة التجريبية.

المعالجة الإحصائية / المجموعات	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
المجموعة التجريبية	29	181.79	19.46	56	2.59	دالة عند 0.05
المجموعة الضابطة	29	167.65	21.90			

الجدول رقم (08) دلالة الفروق بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في القياس البعدي.

من خلال الجدول نلاحظ أنه:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في القياس البعدي لصالح المجموعة التجريبية حيث نجد أن المتوسط الحسابي لدرجات أفراد المجموعة التجريبية أكبر من المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة، فقيمته عند المجموعة التجريبية يساوي 181.79 والمجموعة الضابطة تساوي 167.65 ومنه نجد أن قيمة ت = 2.59 وهي قيمة دالة إحصائيا، ومن خلال ذلك نستنتج أن الفرضية الرابعة قد تحققت وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة «يسري مصطفى السيد» 1996، التي أوضحت فعالية

البرنامج المقترح في تنمية الاتجاه نحو تلوث البيئة والإيجابية نحو صيانتها وتحسينها والمحافظة عليها.

وهذا أيضا ما يتفق مع دراسة «بترسون 1990» والذي توصل إلى أن 99 % من الطلاب الذين طبق عليهم البرنامج قد اكتسبوا اتجاهات وقيم بيئية إيجابية، وكذا دراسة «سعود فهد رشيد العمرو 1995» التي تؤكد على حدوث نمو في اتجاهات التلاميذ نحو البيئة بعد تدريسهم للبرنامج المقترح وذلك عن طريق تطبيق مقياس الاتجاه نحو البيئة، كما أكدت دراسة «ليوتشيه هيسنج 1996 Liu– Chieh Hsing»، حيث تبين أن برامج التعليم البيئي المتطورة التي تدرس في جامعات تايوان ساهمت في تدعيم اتجاهات الطلاب نحو حماية بيئتهم وأن هذه البرامج فعالة ولها القدرة على إكسابهم معارف وقيم لم تكن موجودة من قبل (مها،ص. 2004).

7 – 5 تحليل وعرض البيانات في ضوء الفرضية الرئيسية

من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات الجزئية فإننا نقول أن الفرضية الرئيسية قد تحققت وهي تنص على أن «البرنامج الإرشادي يؤدي إلى تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة لدى تلاميذ السنة السادسة أساسي» هذا يتفق مع نتائج دراسة «ليوتشيه هيسنج 1996 Liu–Chieh Hsing»، كما أشارت دراسة «دايموند كارين» Diamcond Karen and Misser Lynn 1999 إلى أن اتجاهات الطلاب نحو البيئة تكون أكثر إيجابية ومحققة للآمال المرجوة في الحفاظ عليها كلما أتيحت الفرصة لمشاركتهم في أنشطة وبرامج بيئية تدعم سلوكهم (مها، ص. 2004)كما تؤكد نتيجة هذه الفرضية بحساب حجم التأثير الذي تركه البرنامج على المجموعة التجريبية حيث بلغ حجم التأثير ح = 0.65 بالنسبة لنتائج المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في القياس البعدي وهو يعد تأثيرا فوق المتوسط ذلك حسب الجدول الذي أعده «كيس» 1989 Kiess» «هذا الجدول يوضح العلاقة بين حجم التأثير (ح) ومربع معامل إيتا (n^2) وهو مبين فيما يلي:

1 – حجم التأثير (0.2) يقابل مربع معامل إيتا (0.01) والذي يدل أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع التي ترجع إلى تأثير المتغير المستقل تساوي (1 %) أي تأثير منخفض.

2 – حجم التأثير (0.51) تقريبا يقابل مربع معامل إيتا (0.06) والذي يدل على أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع التي ترجع إلى تأثير المتغير المستقل تساوي (6 %) أي تأثير متوسط.

3 – حجم التأثير (0.84) يقابل مربع معامل إيتا (0.15) والذي يدل على أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع التي ترجع إلى تأثير المتغير المستقل تساوي (15 %) أي تأثير مرتفع.

4 – حجم التأثير (1) يقابل مربع معامل إيتا (0.20) والذي يدل على أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع التي ترجع إلى تأثير المتغير المستقل تساوي (20 %) أي تأثير مرتفع (عبد المنعم، أ. 2006)

و بما أن حجم التأثير ح = 0.65 فإنه وحسب ما وضحه «Kiess» فحجم التأثير فوق المتوسط.

كما تم حساب حجم التأثير (ح) بالنسبة للقياس القبلي والقياس البعدي للمجموعة التجريبية وقد بلغ 1.51 وبالمقارنة مع ما وضحه «Kiess» فإن حجم التأثير مرتفع فهو يفوق الواحد حيث يقابله في مربع إيتا (0.20) مما يدل على درجة تأثير المتغير المستقل والمتمثل في البرنامج الإرشادي في المتغير المستقل وهي تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة.

8 – استنتاجات

من خلال الدراسة التجريبية التي قمنا بها، في ضوء المعالجة الإحصائية لفرضيات الدراسة فإننا نستنتج بعد التحليل للجداول ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة بين المجموعة التجريبية والضابطة في القياس القبلي في الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة.

• وهـذا راجـع للتوزيع العشـوائي الطبقـي للعينات لأنـه بالإضافة إلى ضبط التنفيـذ والتجانس فإنه يضبـط عدم وجود الفروق في الاتجاهـات نحو البيئة قبل تطبيق البرنامج الإرشادي المقترح.

• توجد فروق بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في القياس البعدي لصالـح المجموعـة التجريبية مما يـدل على أثـر البرنامج الإرشـادي في المجموعة المستهدفة بتنمية اتجاهاتهم نحو البيئة، وهذا ما تم من خلال حساب حجم التأثير.

• لا توجـد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياس القبلي للاتجاهات والقياس البعدي بالنسبة للمجموعة الضابطة.

• وهذا يدل على أن المجموعة الضابطة لم تتغير اتجاهاتها بسـبب عدم تعرضها لأي نوع من توجيه السلوك نحو البيئة أو لأي نوع من التربية البيئية.

• توجد فروق ذات دلالة بين القياس القبلي للاتجاهات للمجموعة المستهدفة والقياس البعدي هذا التغير يعزى إلى المتغير المستقل المتمثل في البرنامج الإرشادي المقترح في التربية البيئية.

• تؤكد الدراسة الحالية ما توصلت إليه الدراسات السابقة من فعالية البرامج في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة.

• التربية البيئية إذا وضعت في شـكل برامج إرشـادية أو تدريبية تعطي النتائج المرغوبة وتحقق الأهداف التي نصبو إليها.

• الأهـداف التي سـطرت في الدراسـة الحالية تحققت وهـي تنمية الاتجاهات الإيجابيـة نحو البيئة، زيـادة الوعي البيئي بالمخاطر التي تهـدد البيئة لدى التلاميذ وإبراز أهمية التربية البيئية وتأكيدها من خلال تطبيق البرنامج الإرشادي المقترح.

9 – مقترحات الدراسة:

1 – ضرورة تصميم البرامج الإرشادية في التربية البيئية في كل المراحل التعليمية بدايـة من الروضـة وحتى الجامعـة لما لهذا الموضـوع من أهمية في بنـاء الاتجاهات والقيم البيئية دون أن لا ننسى عامل الاستمرارية في الإرشاد.

2 – إدراج الأسرة في التكفل بهذا الأمر وهو التوعية البيئية عن طريق النمذجة من طرف الوالدين لما تشكله الأسرة من أهمية في توجيه وبناء معتقدات وسلوكات الأبناء.

3 – ضرورة اهتمام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالتوعية البيئية دون انقطاع أي الاستمرارية في ذلك.

4 – دراسة مقارنة بين تعليم التربية البيئية من خلال المناهج الدراسية وبين تعليم التربية البيئية عن طريق البرامج الإرشادية وأثر ذلك على الاتجاهات.

5 – دراسة فعالية طريقة حل المشكلات في اكتساب مهارات علاج المشكلات البيئية.

خاتمة:

إن ما تعانيه البيئة اليوم من مشكلات جعلها تفرض نفسها بإلحاح قصد إيجاد نظرة تكاملية لإدراك هذه المشكلات، وبما أن الإنسان هو مصدر هذه المشكلات فالآمال تنعقد على زيادة وعيه وإدراكه للمشكلات إدراكا حقيقيا يمكنه من تغيير سلوكياته اللاعقلانية تجاه البيئة ومكوناتها.

من هذا المنطلق كانت الدراسة الحالية التي تناولت برنامجا إرشاديا مقترحا في التربية البيئية لتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة وقد توصلت الدراسة إلى أن البرنامج الإرشادي المقترح أدى إلى تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة وقد تحقق من خلاله أكبر هدف كانت مجموعة البحث تصبو إليه وهو تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة بالإضافة إلى زيادة وعي التلاميذ بالمخاطر التي تهدد البيئة، وذلك عن طريق التوصل إلى أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين اتجاهات التلاميذ قبل تطبيق البرنامج واتجاهاتهم بعد تطبيقه، ولهذا لابد من ضرورة بناء برامج إرشادية للمواطنين، تكون محددة تحديدا دقيقا فيما يتعلق باستخدام عناصر البيئة المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك وضع برامج إعلامية تحتوي على مادة بيئية تهدف إلى تعريف

السكان بكافة أشكال التلوث والأضرار الناجمة عن السلوكيات الخاطئة.

إن المشـكلات التي تعاني منها البيئة والتي تنعكس على الفرد في حد ذاته لا بد أن تعنى باهتمام بالغ سواء عن طريق تضمين التربية البيئية ضمن التعليم النظامي ووفـق طرق تعليمية تجعلها تـؤدي غرضها، وكذلك نشر الوعـي البيئي والثقافة البيئية عن طريق المؤسسـات والهيئات الإعلامية أو الاجتماعية ويكون ذلك لكل الفئات العمرية من الطفولة إلى الشـيخوخة وبصورة مستمرة حتى نستطيع تحقيق التوازن البيئي لأننا فعلا أمام حقيقة لو لم يتم تداركها لحدثت الكارثة لا قدر الله.

المراجع:

1 – بشير معمرية: القياس النفسي وتصميم أدواته، ط2، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

2 – حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط5، عالم الكتب، بيروت، 1984.

3 – رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني: البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة دار القبس الكويتية، الكويت، 1984.

4 – صلاح أحمد مراد، أمين علي سليمان: الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية، (خطوات إعدادها وخصائصها)، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000.

5 – طه عبد العظيم حسين: الإرشاد النفسي، ط1، دار الفكر لنشر والتوزيع، عمان، 2004.

6 – عبد المنعم أحمد الدردير: الإحصاء البارمتري واللابارمتري، (في اختبار فروض البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية)، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2006.

7 – عبد المنعم درويش مرزوقي: «فاعلية برنامج أنشطة بيئية صفية ولا صفية على تنمية المهارات والقيم البيئية لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي بدولة الإمارات العربية المتحدة »، رسالة الدكتوراه في العلوم البيئية غير منشورة، قسم التربية والثقافة البيئية، جامعة عين شمس، 2006

8 – علي عسكر، محمد الأنصاري: علم النفس البيئي، (البعد النفسي للعلاقة بين البيئة والسلوك)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004.

9 – محمد محروس الشناوي: نظريات الإرشاد والعلاج النفسي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1994.

10 – منى محمد علي جاد: التربية البيئية في الطفولة المبكرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2004.

11 – مها صلاح الدين محمد: «اتجاهات طالبات كليات التربية النوعية نحو حماية البيئة من التلوث»، **مستقبل التربية العربية**، مجلة علمية دورية محكمة تعالج قضايا التجديد والإبداع في التنمية البشرية، يصدرها المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع كلية التربية، جامعة عين شمس، المجلد العاشر، العدد 35، (أكتوبر 2004).

12 – سعود فهد رشيد العمرو: «المفاهيم البيئية الواجب تضمينها بمناهج العلوم ومدى فعاليتها على التحصيل والاتجاه نحو البيئة لدى طلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية»، **رسالة الخليج العربي**، مجلة تربوية ثقافية فصلية، يصدرها مكتب التربية العربي لدول الخليج، العدد 55، تموز 1995.

13) Taciano Lemos Milfont: «Psychology of Environmental Attitudes», A cross-cultural study of their content and, structure, Doctor of Philosophy in PsychologyThe University of Auckland, Brazil. 2007. http: / researchs,aucland. ac.nz. 29 / 11 / 2010, T23. 30GMT.

سكة الأمير عبد القادر المحفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس

عبد القادر دحدوح
المركز الجامعي لتيبازة

مقدمة:

كانت بداية تعرفي على المجموعة النقدية المتواجدة بمتحف المكتبة الوطنية بباريس لما كنت مهتما بدراسة سكة الأمير عبدالقادر، وقد كنت قمت بدراسة المجموعة النقدية المحفوظة بالمتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية بالجزائر، ومتحف زبانة بوهران ومتحف سيرتا بقسنطينة، ثم تطلعت إلى دراسة المجموعة النقدية المحفوظة بمتحف المكتبة الوطنية بباريس، وعندها اتصلت بالزميلة الأستاذة سعاد سليماني التي كانت في تكوين طويل المدى بباريس، وبمساعدة منها تحصلت على صور للمجموعة النقدية المذكورة، وقد كانت دهشتي كبيرة لما وجدت أن المجموعة المشكلة من 25 قطعة تتضمن قطعا لم يسبق دراستها، فقد كان لافوا (Lavoix) أدرج في كتالوج النقود الإسلامية [1] 13 قطعة منها، ومن دون أن ينشر صورا لها فيما عدا قطعة واحدة فقط، في حين القطع المتبقية (12 قطعة) لم يسبق دراستها ولا نشرها أو حتى الإشارة إليها، وهي القطع التي تتضمن معطيات جديدة، فيها إضافات هامة حول سكة الأمير عبدالقادر الجزائري، فضلا عن نشر صور لبعض القطع التي تطرق إليها لافوا دون أن ينشرها، الأمر الذي يعد في حد ذاته إضافة جديدة للموضوع، خاصة وأنها تتضمن قراءة جديدة.

أولا. الدراسة الوصفية:

القطعة رقم 1: قطعة نقدية دائرية الشكل رقم جردها (H-1251)، مصنوعة من النحاس، يبلغ قطرها 14 ملم، ووزنها 0,59 غرام، وهي مضروبة بأم عسكر في سنة

1250هـ / 1834 – 1835م، تعرضت بعض أطرافها إلى التآكل، وانمحت بعض الأجزاء من كتاباتها وزخارفها، نقشت عليها في الوجه كتابة من أربعة أسطر: الله / حسبنا / ونعم / الوكيل، تحيط بها دائرتان خطيتان، وفي الظهر نقش عليها مكان وتاريخ الضرب (ضرب في / أم عسكر / 1250) حولها نقشت دائرتان خطيتان، وتعد هذه القطعة الوحيدة التي تحمل تاريخ 1250 ضمن المجموعة النقدية المدروسة، كما أن النماذج المتبقية منها في متاحف الجزائر قليلة جدا، حيث لا يوجد منها غير قطعة واحدة بالمتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية بالجزائر العاصمة وقطعة بالمتحف البلدي لبلدية برج الأمير عبدالقادر بولاية تيسمسيلت.

الوجه الله حسبنا ونعم الوكيل		الظهر ضرب في أم عسكر 1250	

القطعة رقم 2: رقم جردها (AF alg 03)، وهي من القطع التي لم يدرسها لافوا، مضروبة من الفضة، دائرية الشكل، قطرها 16 ملم، ووزنها 0,73 غرام، يرجع تاريخ سكها إلى سنة 1252هـ / 1837–1836م بقلعة تاقدمت، وهذه القطعة هي الأخرى تعرضت أطرافها للتلف، وفقدت بعض الأجزاء منها.

تحمل القطعة نقوشا زخرفية وأخرى كتابية، فأما الزخرفية فهي تتمثل في دائرتين خطيتين تتوسطها دائرة نقطية، وفي مركز الوجه توجد ثلاثة خراطيش مشكلة من خطين مستقيمين يمتدان بشكل أفقي يفصلان بين أسطر الكتابة. أما الزخارف الكتابية فهي منقوشة نقشا بارزا، تتوزع على وجه القطعة وظهرها في ثلاثة أسطر أفقية وفق الشكل التالي:

الوجه		الظهر	
إن الدين عند الله الإسلام		ضرب في تـاقدمت 1252	

القطعـة رقـم 3: تحمل هذه القطعـة النقوش الكتابيـة والزخرفية نفسـها، وتاريخ الضرب ومكانه مع القطعة السابقة الذكر (رقم 2)، وهي من القطع التي درسها لافوا إلا أنه أخطأ في قراءة تاريخ ضربها على ما يبدو، حيث ذكر بأنها مضروبة في سنة 1253هـ / 1837 – 1838م[2]، إلا أن قراءتنا للقطعة وبعد مقارنة أرقامها بأرقام قطع نقدية أخرى ضمـن المجموعة وغيرها جعلنا نرجح تاريخ ضربها بسـنة 1252هـ/ 1836 – 1837م، والقطعة هذه رقم جردها (Lavoix 1100)، ووزنها 0,82 غرام، وقطرها 17 ملم[3]، وهي مـن معدن النحاس، تعرضت بعض أطرافها الى التـآكل وانمحت بعض الأجزاء من نقوشها الكتابية والزخرفية.

القطعـة رقم 4: رقم جـرد هذه القطعـة : (Lavoix 1100 bis) ووزنها 0,78 غرام، وقطرها: 17 ملم، وهي مصنوعة من معدن النحاس، سكت بقلعة تاقدمت بتاريخ 1252هـ/ 1836 – 1837م، وهي شـبيهة إلى حد كبير بالقطعتين سابقتي الذكر، فهي تحمـل نفس النقـوش الكتابيـة والزخرفية، وتاريـخ ومكان الـضرب، كما أنها هي الأخرى تعرضت للتلف في بعض جوانبها، وانمحت بعض الحروف من كتاباتها، وهي من القطع التي لم يدرسها لافوا.

القطعة رقم 5: تشبه هذه القطعة القطع الثلاث سابقة الذكر، فهي دائرية الشكل قطرهـا يقدر بـ 16 ملم ووزنها 0,73 غرام، وإن كانت هذه القطعة يظهر من خلال رقـم جردهـا (Lavoix 1100 ter) أنها مصنفة ضمن المجموعة التي تم جردها من قبل لافوا إلا انه لم ينشرها في الكتالوج، وهي مضروبة من معدن النحاس بقلعة تاقدمت، في سنة 1252هـ/ 1836 – 1837م، تعرضت بعض كتاباتها إلى المحو.

القطعة رقم 6: لم يسبق وأن درست هذه القطعة، رقم جردها : (AF alg 01)، أما وزنها فيقدر بـ0,96 غرام، وقطرها 16 ملم، وهي من معدن النحاس، ضربت بقلعة تاقدمت في سنة 1254هـ/ 1838 – 1839م، تتشابه هذه القطعة مع القطع السابقة الذكر (القطع 5–2)، من حيث الكتابة والزخارف ومكان الضرب، ولا تختلف عنها إلا في تاريخ الضرب، مثلما هو مبين في الصورة الآتية:

الوجه		الظهر	
إن الدين عند الله الإسلام		ضرب في تاقدمت 1252	

القطعة رقم 7: رقم جرد هذه القطعة : (AF alg 02)، وهي من بين القطع التي لم يدرسها لافوا، وزنها يقدر بـ0,91 غرام، وقطرها 15 ملم، ضربت من معدن النحاس بقلعة تاقدمت في سنة 1254هـ/ 1838 – 1839م، تشبه هذه القطعة القطعة سابقة الذكر سواء في الكتابة أم في الزخرفة، وقد تعرضت إلى التلف، حيث لم تعد كتابات الوجه على الخصوص تظهر بشكل واضح.

القطعة رقم 8: رقم جردها (F10021)، وزنها 1,15 غرام، وقطرها 16 ملم، وهي من معدن النحاس، سكت بقلعة تاقدمت في سنة 1254هـ/ 1838 – 1839م، تتسم هذه القطعة بحالة حفظ مقبولة، حيث بقيت تحافظ على قطرها الأصلي وعليها تظهر الدوائر الخطية التي تتوسطها الدائرة النقطية بشكل واضح، وهي من الأمثلة القليلة التي لا تزال تحافظ على قطرها التام، وإن كانت تعرضت إلى استحداث ثقبين بها، لم يدرس لافوا هذه القطعة من قبل، وهي شبيهة بالقطعتين سابقتي الذكر (القطع 6 – 7) سواء من حيث الكتابات أو الزخارف أم مكان أو تاريخ الضرب.

القطعة رقم 9: هذه القطع هي من بين القطع التي لا تزال في حالة حفظ جيدة، وهي من القطع التي درسها لافوا[4]، رقم جردها (Lavoix 1101)، أما وزنها فيقدر بـ1,24 غرام، وقطرها 16ملم، سكت من معدن النحاس، بقلعة تاقدمت في سنة 1254هـ/ 1838 – 1839م، وهي شبيهة من حيث النصوص الكتابية والزخارف بالقطع الثلاث سابقة الذكر (القطع 6 – 8)، ولعل من أهم ما تتسم به هذه القطعة هو رشاقة زخارفها المشكلة للخراطيش.

القطعة رقم 10: تعد هذه القطع من بين القطع التي لم يدرسها لافوا، رقم جرد هذه القطعة: (AF alg 4)، ووزنها 0,72 غرام، وقطرها 14 ملم، وهي مصنوعة من معدن الفضة بتاقدمت في سنة 1254هـ/ 1838 – 1839م، تعرضت بعض أطرافها إلى التلف.

تحمل هذه القطعة كتابات في الظهر تتضمن مكان وتاريخ الضرب، وفي الوجه الاقتباس القرآني : «الله/ حسبنا/ ونعم/ الوكيل» في أربعة أسطر أفقية من دون أن تفصل بينها خطوط أو خراطيش على غرار ما رأيناه في القطع سابقة الذكر (القطع 2 – 9) مثلما هو موضح فيما يأتي:

الوجه		الظهر	
الله حسبنا ونعم الوكيل		ضرب في تاقدمت 1254	

وترجع أهمية هذه القطعة إلى كونها تحمل الآية الكريمة {حسبنا الله ونعم الوكيل} التي رأيناها على القطعة النقدية المضروبة بمدينة أم عسكر بتاريخ 1250 هـ/ 1834–1835م، مما يعني أن هذه الآية استمر نقشها على بعض النقود المضروبة

بقلعة تاقدمت، وهي من الحقائق التي لم تمدنا بها المجموعات النقدية المتواجدة بالمتاحف الوطنية.

القطعة رقم 11: تشبه هذه القطعة سابقتها إلى حد التطابق، رقم جردها: AF-05 alg، وزنها: 0,45 غرام، قطرها: 14 ملم، وهي الأخرى من معدن الفضة، سكت بقلعة تاقدمت، سنة 1254هـ/ 1839-1838م.

القطعة رقم 12: رقم جرد هذه القطعة : (Lavoix 1106)، وزنها : 0,40 غرام، قطرها: 13 ملم[5]، وهي من معدن الفضة، تم ضربها بقلعة تاقدمت سنة 1254هـ / 1838 - 1839م، إلا أن لافوا قرأها على أساس أنها مضروبة في سنة 1258هـ / 1842 - 1843م دون أن ينشر صورتها[6]، وبعد التمعن في صورة القطعة والتدقيق في طريقة نقش رقم أحادها ومقارنته بقطع أخرى تبين لي أن الرقم الذي قرأه لافوا ثمانية هو كما يبدو لي أربعة، ولعل ما يدعم هذه القراءة هو أمرين اثنين، الأول هو أن الآية التي نقشت على هذا النقد كانت ظهرت على نقود الأمير منذ سنة واستمرت إلى سنة في حين لم نعثر بعد على أي قطعة مؤرخة في تاريخ لاحق نقشت عليها نفس الآية، أما الثاني فيتمثل في أن قلعة تاقدمت كانت تعرضت لخراب وتدمير من قبل قوات الأمير عبدالقادر حتى لا تستقر بها قوات الاحتلال الفرنسي التي هاجمتها يوم 04 ربيع الثاني 1257هـ/ 25 ماي1841، وخربت ما تبقى من معالمها[7]، مما يعني أنه من الصعب تقبل فكرة استمرار ضرب العملة بتاقدمت في فترة لاحقة لتاريخ تحطيمها، على الرغم من أن بعض النصوص التاريخية تذكر بأن الأمير عبدالقادر عاد إلى قلعته بعد مغادرة الفرنسيين لها، وأمر برفع أنقاضها وإعادة بنائها من جديد، ولم يقدر العدو على احتلالها نهائيا إلا في ربيع سنة 1259هـ/ 1843م، ومع ذلك يمكن القول بأن الوضع الحربي الذي كان يعيشه الأمير بعد احتلال مدنه وقلاعه سنة 1257هـ/ 1241م، ولجوؤه بداية من أواخر صيف سنة 1258هـ/ 1842 إلى تشكيل العاصمة المتنقلة التي عرفت باسم الزمالة[8]، فضلا عن عدم وجود أي قطعة نقدية أخرى مؤرخة بسنة 1258هـ/ 1842 - 1843م، كل هذا يجعلنا نميل إلى أن الظرف لم يكن مواتيا لاستمرار ضرب عملة الأمير عبدالقادر إلى غاية السنة المذكورة، وفي ما يلي نعرض صورة للقطعة النقدية المدروسة:

الوجه		الظهر	
الله حسبنا ونعم الوكيل		ضرب في تـاقدمت 1254	

القطعـة رقم 13: رقم جرد هذه القطعة: F 10022، وزنها: 0,83 غرام، وقطرها: 16 ملم، وهي مضروبة من معدن النحاس، ضربت بقلعة تاقدمت، سـنة 1254هـ / 1838 – 1839م، وهي من القطع التي لم يسبق وأن درسها لافوا، ولعل ما تتميز به هو أن رقم أحادها (4) يختلف في طريقة رسمه عن القطع السابقة الذكر، فهو منقـوش بطريقة أكثـر وضوحا منها فضلا عن وجود رقم إضافي في شـكل رقم (1) وقد يكون زخرفيا مثلما رأيناه في القطع التي يعود تاريخها إلى سنة 1252هـ / 1836 – 1837م كما هو موضح فيما يأتي:

الوجه		الظهر	
إن الدين عند الله الإسلام		ضرب في تـاقدمت 1254	

القطعـة رقـم 14: تعـد هـذه القطعـة مـن بين القطـع التـي تم جردهـا ضمن المجموعة التي درسـها لافوا إلا أنه لم ينشـرها، رقم جردها (Lavoix 1101 bis)، وزنهـا: 1 غـرام، وقطرهـا: 15 ملـم، وهـي من معـدن النحاس، تم سـكها بقلعة تاقدمت، في سـنة 1254هـ / 1838 – 1839م، تتسـم هذه القطعة كسـابقتها بطريقة كتابـة رقم أحادها (4) بطريقة سـليمة وأكثر وضوحا، إلا أن كتاباتها أقل رشـاقة

من الأولى، حيث يبدو أن قالب السك تأثر من كثرة الاستعمال وتآكلت زوايا حروف النقوش فيه.

القطعة رقم 15: تعد هذه القطعة من بين القطع التي درسها لافوا[9]، رقم جردها: Lavoix 1102، ووزنها: 1 غرام، وقطرها: 17 ملم[10]، وهي من معدن النحاس، ضربت بتاقدمت في سنة 1255هـ/ 1839 – 1840م، لازالت هذه القطعة في حالة حفظ جيدة وان تآكلت بعض أطرافها.

سجلت على هذا النقد نفس النصوص والزخارف التي في النقد سابق الذكر، حيث نقشت في الوجه الآية الكريمة: {إن الدين / عند الله / الإسلام} داخل خراطيش زخرفية، تحيط بها في الهامش دائرتان خطيتان تتوسطهما دائرة نقطية، وفي الظهر سجل مكان وتاريخ الضرب (ضرب في / تقادمت / 1255) مثلما هو موضح فيما يأتي:

الوجه		الظهر	
إن الدين عند الله الإسلام		ضرب في تاقدمت 1255	

القطعة رقم 16: تشبه هذه القطعة القطعة السابقة، فهي الأخرى مضروبة بتاريخ 1255هـ/ 1839 – 1840م بقلعة تاقدمت، وهي من معدن النحاس، رقم جردها: 241 – 1965، ووزنها: 0,80 غرام، وقطرها يقدر بـ: 15 ملم، كما أنها تحمل نفس النصوص الكتابية والزخارف، حيث سجلت في الوجه الآية الكريمة: «إن الدين / عند الله / الاسلام»، في ثلاثة أسطر أفقية داخل خراطيش زخرفية، وفي الظهر: تاريخ ومكان الضرب: (ضرب في / تاقدمت / 1255).

القطعة رقم 17: رقم جرد هذه القطعة: (Lavoix 1102 bis)، ووزنها: 1,38 غرام وقطرها: 17 ملم، وهي من معدن النحاس، ضربت بتاقدمت، سنة 1255هـ/

1839 – 1840م، وهي من بين القطع التي تم جردها ضمن المجموعة التي درسها لافوا دون أن ينشرها، تتشابه هذه القطعة النقدية مع القطعة التي سبقتها سواء في النصوص الكتابية أم الزخارف أو تاريخ ومكان الضرب، وهي في حالة حفظ متوسطة.

القطعة رقم 18: تعد هذه القطعة من بين القطع التي لم يدرسها لافوا، وهي من معدن النحاس ضربت في سنة 1256هـ / 1840 – 1841م بتاقدمت، رقم جردها: (79. 1968)، وزنها: 0,99 غرام، وقطرها: 18ملم، وهي تحمل نفس النقوش الكتابية والزخرفية مع القطع سابقة الذكر المضروبة بتاريخ 1255هـ / 1839 – 1840م.

القطعة في حالة حفظ جيدة إلى درجة أنه يمكن حساب عدد النقط التي تتشكل منها الدائرة الخطية في الظهر، والتي بلغ عددها أربعا وثلاثين نقطة، كما يظهر عليها أن السكاك أثناء عملية السك انحرف قالب السك الخاص بالوجه عن الموضع الصحيح، في حين تغطي نقوش الظهر كافة المساحة المخصصة لها من غير زيادة أو نقصان، كما هو موضح فيما يلي:

الوجه إن الدين عند الله الإسلام		**الظهر** ضرب في تاقدمت 1256	

القطعة رقم 19: رقم جرد هذه القطعة : (Lavoix 1104)، سبق وان نشرها لافوا[11]، وزنها: 0,59 غرام، قطرها: 16ملم، ضربت من معدن النحاس، بقلعة تاقدمت في سنة 1256هـ / 1840 – 1841م، وهي شبيهة بالقطعة سابقة الذكر إلى حد التطابق سواء من حيث النقوش الكتابية أم الزخرفية أو تاريخ الضرب ومكانه، كما أن حالة حفظها جيدة.

القطعة رقم 20: رقم جرد هذه القطعة: (Lavoix 1105)، ووزنها: 0,73 غرام، وقطرها: 16 ملم، وهي من معدن النحاس، تم ضربها بقلعة تاقدمت، في سنة 1256هـ / 1840 – 1841م.

يعد هذا النقد من القطع التي نشرها لافوا[12]، وهي في حالة حفظ سيئة، حيث تعرضت الى التلف، وانمحت أجزاء كبيرة من نقوشها، خاصة نقوش الوجه، إلا أن ظهور حروف بعض الكلمات يدل على أنها تتضمن الآية القرآنية «إن الدين / عند الله / الإسلام»، وفي الظهر عبارة «ضرب في / تاقدمت / 1256».

القطعة رقم 21: تعتبر هذه القطعة والتي تليها نموذجا فريدا لم نجد لهما أي نظير في المجموعات النقدية لسكة الأمير عبدالقادر الموجودة بالمتاحف الجزائرية إلى حد الساعة، كما أنه على الرغم من ذكرهما من قبل لافوا إلا أنه لم ينشر صورا لهما[13]، رقم جردها: Lavoix 1098، وزنها: 6,03 غرام، وقطرها: 23 ملم[14]، ضربت من معدن الفضة، بقلعة تاقدمت، في سنة 1256هـ / 1840 – 1841م.

ولعل أهم ما تتميز به هذه القطعة والتي تليها هو وزنهما الكبير وقطرهما الشاسع، فضلا عن تميزهما بالآية القرآنية التي نقشت في وجهيهما، وهي الآية التي لم يسبق أن ذكرتها المصادر والنصوص التاريخية، والمتمثلة في: «ربنا / أفرغ علينا / صبرا وتوفنا / مسلمين»، داخل خراطيش زخرفية تتخللها زخارف نباتية في شكل زهرة ثلاثية الفصوص، مثلما هو موضح فيما يلي:

الوجه ربنا أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين		**الظهر** ضرب في تاقدمت 1256	

القطعة رقم 22: تشبه هذه القطعة سابقتها إلى حد التطابق، سواء من حيث النقوش الكتابية أم الزخرفية أو تاريخ ومكان الضرب، فضلا عن تقاربهما في الحجم

والمقاسات، رقم جردها: (Lavoix 1099)، وزنها: 5,57 غرام، قطرها: 22 ملم[15]، وهي من معدن الفضة، ضربت بتاقدمت سنة 1256هـ/ 1841–1840م، وإذا كانت القطعة الأولى في حالة حفظ جيدة فالقطعة هذه أصابها الصدأ وغطى بعض الحروف منها.

القطعة رقم 23: رقم جردها: (Lavoix 1003)، وزنها: 0,94 غرام، قطرها: 17 ملم / 16، مضروبة من معدن الفضة، ضربت بقلعة تاقدمت، وعلى الرغم من عدم وضوح تاريخ سكها إلا أن لافوا ذكر بأنها مضروبة في سنة 1255هـ/ 1839 – 1840م[16]، في حين، على حسب الصورة المرفقة أدناه، لا يتضح فيها رقم الآحاد، بينما تظهر بشكل جلي باقي الأرقام، كما يظهر على القطعة عدم تحكم السكاك في عملية الضرب بشكل متقن إذ يبدو أن القالب تزحزح عن موضوعه أثناء عملية السك.

القطعة رقم 24: تشبه هذه القطعة سابقتها من حيث عدم وضوح تاريخ ضربها، فهي الأخرى لا يظهر رقم الأحاد فيها في حين تظهر باقي الأرقام والكتابات، كما يظهر فيها انحراف قالب السك عن الموضع الصحيح أثناء عملية السك، رقم جردها: 78. 1968، وزنها: 0,9 غرام، وقطرها: 16 ملم، وهي مضروبة من معدن النحاس، بقلعة تاقدمت، نقشت في مركز وجهها الآية القرآنية: (إن الدين / عند الله / الإسلام)، وفي مركز ظهرها مكان الضرب وتاريخه.

القطعة رقم 25: تعد هذه القطعة ثاني قطعة ضربت بأم عسكر ضمن المجموعة النقدية المدروسة، إلا أنها غير واضحة الكتابات والنقوش، حيث لا يظهر من كتابات مركز الوجه غير الأجزاء التالية: (حسـ..ونعـ...الوكيل) أم كتابة الظهر فيظهر منها: (ضرب في / أم عسكـ..).

رقم جرد هذا النقد:(176 – 1977)، وزنه: 0,35 غرام، قطره: 13 ملم، وهو من معدن الفضة، ضرب بمدينة أم عسكر، وهو من القطع التي لم يدرسها لافوا.

ثانيا. الدراسة التحليلية:

1. معدن السكة:

من خلال المجموعة النقدية المدروسة يظهر بأن الأمير عبدالقادر استخدم معدنين في سك النقود، يتمثلان في **السكة الفضية**، التي تضم سبع قطع نقدية

فضيـة، و**السـكة النحاسـية**، التـي تمثل النسـبة الكبـيرة، حيث يبلـغ مجموعها 18 قطعة من أصل 25 قطعة، وهي الحقيقة التي تعكسـها المجموعة النقدية المحفوظة بالمتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الاسلامية بالجزائر التي يبلغ عدد القطع الفضية بها قطعتين، في حين يبلغ عدد القطع النحاسية 492 قطعة[17].

2. دار الضرب:

كان ضرب السـكة حسـب القطع المدروسـة يتم بمدينتيـن، أولهما مدينة أم عسكر، والثانية مدينة تاقدمت، ويظهر اسم مدينة أم عسكر على قطعتين نقديتين رقـم جردهمـا (1977 – 176) ،(H –1251)، القطعة الأولى فـي حالة حفظ جيدة وتظهـر عليها الكتابات بشـكل واضح جـدا، وهي مضروبة في سـنة 1250 هـ / 1834 – 1835م، في حين فقدت القطعة الثانية جانبا مهما من كتاباتها بعد تعرضها للمحو والتلف.

أمـا مدينة تاقدمت فيظهر اسـمها على باقي القطع (23 قطعة)، بداية من سـنة 1252هـ / 1836 – 1837م إلى غاية سنة 1256هـ / 1840 – 1841م، مع تسجيل عدم العثور على قطعة يرجع تاريخ ضربها إلى سنة 1253هـ / 1837 – 1838م، ويتزامن ظهـور اسـم قلعة تاقدمت علـى نقود الأمير مـع تاريخ بنائها الذي كان في سـنة 1252هـ / 1836م [18].

3. تاريخ الضرب:

يظهـر تاريخ الضرب على القطع المدروسـة بشـكل واضح فـي 22 قطعة من أصـل 25 قطعـة، يبدأ تاريخ ضربها بسـنة 1250هـ / 1834 – 1835 بقطعة واحدة، تليها سنة 1252هـ / 1836 – 1837م بأربع قطع نقدية، وهو التاريخ الذي قرأه لافوا على أساس أنه سنة 1253هـ / 1837 – 1838م[19]، غير أنني أرجح التاريخ الأول، ثم سـنة 1254هـ / 1838 – 1839م بتسـع قطع منها قطعة أرخها لافوا بسنة 1258هـ / 1842 – 1843م[20]، وبعـد مقارنتهـا بقطـع أخـرى اتضح لي أنها تعود الى سـنة 1254هـ / 1838 – 1839م، ثـم سـنة 1255هـ / 1840–1839م بثـلاث قطع، وأخيرا

سـنة 1256هـ/ 1840 – 1841م بخمـس قطـع، في حين هناك ثـلاث قطع لم تعد قراءة تاريخ ضربها ممكنة جزئيا أو كليا.

4. **الوزن:**

أ-أوزان السكة الفضية:

يتراوح وزن السـكة المدروسـة بين 0,35 غ و6,03 غ كما هو مبين في الجدول التالي:

السكة النحاسية			السكة الفضية		
الوزن	**رقم الجرد**	**رقم القطعة**	**الوزن**	**رقم الجرد**	**رقم القطعة**
0,59	1251-H	1	**0,35**	1977-176	25
	Lavoix 1104	19	**0,40**	Lavoix 1106	12
0,73	Lavoix 1100 ter	5	**0,45**	AF-alg 05	11
	Lavoix 1105	20	**0,72**	AF alg 4	10
0,78	Lavoix 1100 bis	4	**0,73**	AF alg 03	2
0,80	1965- 141	16	**5,57**	Lavoix 1099	22
0,82	Lavoix 1100	3	**6,03**	Lavoix 1098	21
0,83	F 10022	13			
0,90	1968 - 78	24			
0,91	AF alg 02	7			
0,94	Lavoix 1003	23			
0,96	AF alg 01	6			
0,99	1968. 79	18			
1	Lavoix 1101 bis	14			
	Lavoix 1102	15			
1,15	F 10021	8			
1,24	Lavoix 1101	9			
1,38	Lavoix 1102 bis	17			

ومن خلال هذا الجدول يظهر أن السكة الفضية المدروسة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف، الصنف الأول يتراوح وزنه بين 0,35 و0,45غ، الصنف الثاني: بين 0,72–0,73غ، الصنف الثالث بين 5,57 – 6,03غ.

وبعد مقارنة هذه الأوزان بأوزان السكة الفضية العثمانية يمكن القول إن نقود الصنف الأول تعادل العملة التي كانت تعرف بالموزونة وهي التي يقدر وزنها بحوالي 0,41غ، بينما يقارب وزن الصنف الثاني وزن الصايمة أو ثمن بوجو الذي كان وزنه حوالي 1غ، أما الصنف الثالث فهو يعادل حوالي ثلثي بوجو الذي كان وزن ثلثه يتراوح بين 3,1 – 3,3غ[21].

أما السكة النحاسية المدروسة فيتراوح وزنها بين 0,59 و1,38غ، وهي متقاربة مع أوزان السكة النحاسية العثمانية بالجزائر، حيث كان يتراوح وزن بعض النماذج من هذه الأخيرة بين 0,6 و2,9غ[22].

5. القطر:

من خلال عملية احصائية لمقاسات المجموعة النقدية المدروسة يظهر أن قطرها كان يتراوح بين 13 ملم و23 ملم، كما هو موضح في الجدول التالي :

القطر	ملم13	ملم14	ملم15	ملم16	ملم17	ملم18	ملم22	ملم23
عدد القطع	قطعتان	قطع3	قطع3	قطع9	قطع5	قطعة (1)	قطعة (1)	قطعة (1)

كما يظهر من الجدول أن النسبة الكبيرة من القطع المدروسة يبلغ قطرها 16 ملم، حيث تمثل نسبتها 36 ٪ من مجموع القطع، وأن القطع ذات 17 ملم تمثل نسبة 20 ٪، في حين تتوزع باقي النسب على باقي المقاسات بنسب متفاوتة وقليلة، وعند مقارنة هذه المقاسات بمقاسات السكة العثمانية بالجزائر بصفة عامة يمكن القول بأن سكة الأمير عبدالقادر كانت تسير وفق الحجم الذي كانت معهودة عليه، فقد كان قطر العملات العثمانية يتراوح بين 13 و35 ملم[23].

6. النقوش:

تنوعت النقوش التي تضمنتها النماذج المدروسة من سكة الأمير عبدالقادر، بين تلك التي تشمل النقوش الكتابية والنقوش الزخرفية بنوعيها الهندسية والنباتية. فأما بالنسبة للنقوش الكتابية، فقد كانت سكة الأمير تضم كتابات على الوجه وأخرى على الظهر، الأولى جاءت على ثلاثة طرز:

الطراز الأول: الله / حسبنا / ونعم / الوكيل، نقشت هذه الآية ﴿حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ في أربعة أسطر أفقية متوازية في مركز الوجه، وهي تمثل جزء من الآية رقم 173 من سورة آل عمران، والتي يقول فيها الله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾.

وبشأن تفسير هذه الآية يذكر الطبري أن أبا سفيان سأل أناسا بأن يثبطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الذين خرجوا في طلبه بعد منصرفه عن أحد إلى حمراء الأسد، وقالوا لهم بأن أبا سفيان قد جمع الرجال للقائكم والكرة إليكم لحربكم، فاحذروهم واتقوا لقاءهم، فانه لا طاقة لكم بهم فزادهم ذلك يقينا إلى يقينهم وتصديقا لله ولوعده ووعد رسوله إلى تصديقهم، ولم يثنهم ذلك عن وجههم الذي أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسير فيه، ولكن ساروا حتى بلغوا رضوان الله منه، وقالوا ثقة بالله، وتوكلا عليه، ﴿حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾، يعني: كفانا الله، ونعم المولى لمن وليه وكفله[24].

وقد نقشت هذه الآية على خمس قطع نقدية، منها اثنتان مضروبتان بأم عسكر، والثلاثة المتبقية ضربت بتاقدمت، قطعة واحدة منها ضربت بتاريخ 1250هـ / 1834 – 1835، وثلاثة ضربن بتاريخ 1254هـ / 1838 – 1839م، في حين لا يظهر تاريخ ضرب القطعة الخامسة، وقد كان ظهور هذه الآية الكريمة على السكة الاسلامية لأول مرة في عهد الأمير عبدالقادر[25].

ويرجع اختيار الأمير عبدالقادر لهذه الآية إلى ظروف الحرب التي كان يقودها، فقد كان يقود حربا غير متكافئة القوى عددا وعدة، حيث كان يواجه قوات

الامبراطورية الفرنسية المدججة بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة من بنادق ومدافع، في حين كان جيشه يتألف من مجاهدين متطوعين أبوا إلا أن يدافعوا عن أرضهم وعرضهم ودينهم، رغم نقص الخبرة العسكرية عند غالبيتهم، ونقص الأسلحة ومعدات القتال.

كما أن نقش الأمير عبدالقادر لهذه الآية فيه إشارة إلى أنه كان على دراية كبيرة بعدم تكافؤ القوى، وأنه إذا كان العدو يستعين بقوة أسلحته الفتاكة، فالأمير يستعين بقوة الله سبحانه وتعالى، ويتوكل عليه وهو نعم المولى ونعم الوكيل، وهي الرسالة التي أرادها أن تصل إلى جنوده، وكأنه يريد أن يذكر الجزائريين بما قاله الله عز وجل للمسلمين في غزوة بدر الكبرى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (123) إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آَلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ (124) بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آَلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ (125) وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ (126)﴾ (الآية 123 – 127 من سورة آل عمران).

الطراز الثاني: إن الدين / عند الله / الاسلام، نقشت هذه الآية ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ في ثلاثة أسطر أفقية، وهي عبارة عن جزء من الآية 19 من سورة آل عمران، وحسب أقوال بعض المفسرين فإن الله عز وجل [26]: يؤكد في هذه الآية الكريمة أن الدين المقبول عنده هو الإسلام، وقد سبقت هذه الآية آية أخرى هي ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾(الآية رقم 18من سورة آل عمران)، شهد فيها الله تعالى لنفسه بالوحدانية، وشهد له بذلك الملائكة وأولو العلم، وفي الآية اللاحقة أعقبها بحكم مفاده أن الدّين المقبول عند الله هو الإسلام ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآَيَاتِ اللهِ فَإِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾(الآية رقم 19 من سورة آل عمران) فلا ينبغي لأحد أن يعدل عن هذا الدين ولن يقبل منه غير الاسلام دينا مصداقا لقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ

الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الآية رقم 85 من سورة آل عمران).

والواقع أنه لم يسبق أن ظهرت هذه الآية الكريمة على السكة الإسلامية من قبل[27]، وقد كان الأمير يريد من خلال نقشه لها أن يبلغ رسالة إلى الشعب الجزائري كي لا ينصاع وراء حملات التبشير والتنصير التي كان يبثها الفرنسيون في نفوس أبناء الجزائر.

كما أن حرص الأمير على نقش هذه الآية إنما كان من أجل نشر رسالة تدعو الجزائريين إلى ضرورة التمسك بالدين الإسلامي الذي كان الأمير يؤمن بالدور الذي يفعله في نفوس الجزائريين، فهو يضمن وحدة صفوفهم، ويضمن تمسكهم بمبادئهم وتقاليدهم وثقافتهم المتميزة عن ثقافة المستعمر الفرنسي، ويضمن أيضا الدافع الروحي الذي يحث على ضرورة الجهاد والدفاع عن الأرض والعرض والدين، وهو الدافع الذي كان الأمر عبدالقادر بحاجة ماسة إلى إحيائه في ضمائر الجزائريين.

لقد كانت رسالة بالغة الدلالة ودعوة صريحة مفتوحة حتى كأنها لم تكن موجهة للجزائريين فحسب، وإنما أيضا لمختلف جهات العالم الإسلامي مفادها أن الحرب التي يقودها الاستعمار الفرنسي بالجزائر هي حرب صليبية حديثة، وأن المقاومة التي يقودها الأمير هي مقاومة التنصير والتغريب وغيرها من القيم المعادية للإسلام، وكأن الأمير عبدالقادر لم يطلب فقط من الجزائريين أن تتقد روح الجهاد في قلوبهم وإنما أيضا في قلوب كافة المسلمين في المغرب والمشرق، وهي الرسالة التي عززها بطلبه يد العون والمساعدة من السلطان المغربي والسلطان العثماني[28].

و بالإضافة إلى كونها رسالة موجهة للجزائريين وللعالم الإسلامي، فالأمير عبدالقادر أراد أيضا من خلالها أن يبلغ رسالة إلى الفرنسيين بأن الدين الاسلامي هو الدين المقبول عند الله، وأن الدين (المسيحي) الذي أتوا به ويرغبون في نشر تعاليمه بين الجزائريين غير مقبول ولا مكان له عندهم.

الطـراز الثالـث: ربـنـا / أفرغ علينا / صبرا وتوفنا / مسـلميـن، نقشـت هذه الآيـة الكريمـة ﴿رَبَّنَـا أَفْـرِغْ عَلَيْنَا صَـبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْـلِمِينَ﴾ في أربعة أسـطر أفقية متوازيـة على قطعتين فضيتين رقم جردهما (Lavoix 1098) و(Lavoix 1099)، ويمثل هـذا الإقتباس جزء من الآية رقم 126 من سـورة الأعـراف، وهو متضمن في نص قـرآني يـروي قصة إيـمان وتوبة السـحرة الذين جمعهـم فرعون تحديا لموسـى عليه السـلام، والتي فيهـا يقول المولى عز وجل: ﴿ قَالُـوا آَمَنَّا بِـرَبِّ الْعَالَمِينَ (121) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ (122) قَالَ فِرْعَوْنُ آَمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آَذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَـوْفَ تَعْلَمُونَ (123) لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِـلَافٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُـمْ أَجْمَعِينَ (124) قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُـونَ (125) وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آَمَنَّا بِآَيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ (126)﴾ [29].

لم يسـبق لهذه الآية أن ظهرت على السكة الإسلامية[30]، وقد كان ظهورها على سكة الأمير عبدالقادر في سنة 1256هـ / 1840 – 1841م، وهي الفترة التي شهدت تجـدد المواجهـات بـين الأمير عبدالقادر والفرنسـيين بعـد نقضهم لبنـود معاهدة التافنـة[31]، التي كانوا أبرموهـا معه بتاريخ 25 صفر1253هـ / 30 ماي1837، وقد كانت بداية خرق هذه المعاهدة من قبل الفرنسيين منذ صائفة سنة 1838 لما حاولوا تعديـل بنـود الاتفاقية، وفي السـنة الموالية قاد الماريشـال فالي قوة عسـكرية انطلق بهـا من قسـنطينة يوم 12 أكتوبر 1839 ومر بها عـبر مضيق البيبان ثم حمزة (البويرة) ومنهـا دخـل إلى الجزائر يوم 2 نوفمـبر 1839، وهي الرحلة التـي أغضبت الأمير، واعتبرهـا خرقا صريحا للمعاهدة وتعديا على أقاليم كانت تابعة لدولته، وعلى إثر ذلـك عقـد اجتماعا طارئا مع زعماء إمارته، وبعد نقاش دام أربعة أيام تقرر يوم 19 نوفمبر 1839 استئناف الحرب[32].

أمـا **كتابـات الظهـر** فقـد جـاءت تحمل مـكان وتاريـخ الضرب وفـق إحدى الصورتين:

1 – ضرب في / أم عسكر / 1250

2 – ضرب في / تاقدمت / 1252

وفي الحالتين كان يتغير تاريخ الضرب فقط، حيث ظهرت على السكة المضروبة بتاقدمت سنوات: 1252، 1254، 1255، 1256هـ، في حين أن السكة المضروبة بأم عسكر لا يظهر التاريخ فيها إلا على قطعة واحدة مضروبة سنة 1250هـ، والملاحظ هنا هو أن نقوش الظهر على سكة الأمير عبدالقادر لا تختلف عن نقوش ظهر السكة العثمانية، التي كانت هي الأخرى تضم مكان وتاريخ الضرب مثل: ضرب في / جزاير / 1203[33].

وقد استعمل في نقش هذه الكتابات خطا الثلث والنسخ المغربي على غرار ما كان معروفا في السكة العثمانية بالجزائر[34]، ومن أحسن الأمثلة على خط النسخ المغربي كتابات القطعة النقدية رقم (Lavoix 1098) والقطعة رقم (Lavoix 1099)، والقطعة (H 1251 –)، أما خط الثلث فهو مستعمل في غالبية القطع الأخرى، إلا أن طريقة تنفيذ الكتابات فيها لا تتصف بالرشاقة كتلك التي نجدها في السكة العثمانية.

أما بالنسبة للنقوش الزخرفية فتكاد سكة الأمير عبد القادر عامة والمجموعة النقدية المدروسة خاصة تتطابق مع السكة العثمانية من حيث العناصر الزخرفية التي نقشت عليها[35]، فهي تضم زخارف هندسية تتمثل في الدوائر الخطية والنقطية التي نجدها شكلت وفق نمطين، فالنمط الأول: جاءت فيه دائرتان خطيتان وهو ما نجده على النقد الذي ضرب بام عسكر، أما النمط الثاني فيتشكل من دائرتين خطيتين تتوسطهما دائرة نقطية وهو ما نجده في غالبية القطع النقدية. ومن الأشكال الهندسية أيضا الخراطيش الزخرفية التي شكلت من خطوط مستقيمة أفقية تفصل بين أسطر كتابات الوجه تنتهي تلك الخطوط أحيانا بتقوسات وبخطوط منحرفة متناظرة أحيانا أخرى.

أما الأشكال الزخرفية النباتية فتتمثل في عنصر أساسي هو زهرة السوسن، حيث وجد هذا العنصر على ثلاث قطع، القطعة الأولى (Lavoix 1102 bis) نقش فوق حرفي التاء والميم من اسم مكان الضرب «تاقدمت».

القطعة الثانية (Lavoix 1098) نقشت زهرة السوسن بجانبي كلمة «ربنا» في أعلى كتابات الوجه، وفي الظهر نجده فوق حرف الباء من كلمة «ضرب» والتاء من اسم

مـكان الضرب «تاقدمت»، وبجانبي تاريخ الضرب، وهو نفس الأمر الذي نجده في القطعة رقم (Lavoix 1099).

خاتمة:

إن المجموعـة النقديـة للمكتبـة الوطنيـة بباريس تعـد في غاية الأهمية بالنسـبة لـدراسي سـكة الأمـير عبدالقـادر الجزائـري، فهي تضم قطعـا نقديـة لا مثيل لها بالمتاحـف الجزائرية، كما أنها تقدم لنا معطيات جديدة، سـواء من حيث أن الأمير عبدالقـادر ضرب سـكته بـأم عسـكر وتاقدمـت على عكس مـا كان سـائدا عند الباحثين في الموضوع الذين ذكروا بأن الأمير ضرب سكته في تاقدمت دون غيرها من المدن، أو من حيث الآية القرآنية التي لم تسبق أن ذكرتها النصوص والكتابات التاريخيـة، أو من حيث العناصر الزخرفية التي تزخر بها بعض القطع والتي تؤكد مدى تأثر سـكة الأمير بالسكة العثمانية شكلا ومضمونا فيما عدا نصوص كتابات الوجه التي جاءت تضم آيات قرآنية اقتضتها ظروف الحرب والمقاومة.

الهوامش

1) Lavoix.H, Catalogue des monnaies musulmanes de la bibliothèque nationale, Tourni Arnaldo Editore, S.P.A, 1977, Tome II, P511-513.

2) Lavoix. H, op-cit , P512.

3) ذكر لافوا بأن قطر هذه القطعة هو 12 ملم أنظر: Lavoix. H, op-cit , P512.

4) Lavoix. H, op-cit , P512.

5) ذكر لافوا بأن قطرها 8 ملم، أنظر: Lavoix. H, op-cit , P513.

6) Lavoix. H, op-cit , P513.

7) الكلونيل اسكوت، الكلونيل اسكوت، مذكرة الكلونيل اسكوت عن إقامته في زمالة الامير عبدالقادر عام1841م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص96 – 97. أنظر أيضا: بن التهامي (الحاج مصطفى)، سيرة الأمير عبدالقادر وجهاده، تحقيق وتعليق يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ط1، ص147. بورويبة (رشيد)، »تاقدمت عاصمة الامير عبدالقادر«، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، العدد82، السنة1984، ص148–147.

8) تشرشل (شارل هنري)، حياة الأمير عبدالقادر، ترجمة ابو القاسم سعدالله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص137. أنظر أيضا: حرب (أديب)، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادر الجزائري 1847–1808، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ج2، ص425 – 426. بورويبة (رشيد)، المرجع السابق، ص149.

9) Lavoix. H, op-cit , P512.

10) ذكر لافوا بأن قطرها 16 ملم، أنظر: Lavoix. H, op-cit , P512.

11) Lavoix. H, op-cit , P513.

12) Lavoix. H, op-cit , P513.

13) Lavoix. H, op-cit , P511.

14) ذكر لافوا بأن قطرها 28 ملم، أنظر: Lavoix. H, op-cit , P511.

15) ذكر لافوا بأن قطرها 27 ملم، أنظر: Lavoix. H, op-cit , P512.

16) Lavoix. H, op-cit , P512.

17)الجيلالي (عبدالرحمن)، حول سكة الأمير عبدالقادر الجزائري، وزارة التربية الوطنية، ادارة الشؤون الثقافية–المتاحف الوطنية، الجزائر، 1386 / 1966، ص23. أنظر أيضا: Bouchenaki. M, La Monnaie de L'Emir Abd-el-kader, S.N.E.D, Alger, 1976, P31.

18) تشرشل (شارل هنري)، المصدر السابق، ص137. أنظر أيضا: بورويبة (رشيد)، المرجع السابق، ص 99. Alby.E, Histoire des prisonniers français en Afrique depuis la conquête, t:1, Paris, 1847, P158.

19) Lavoix. H, op-cit , P512.

20) ibid, P513.

21) حول أوزان السكة الفضية العثمانية بالجزائر أنظر: درياس (يمينة)، السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص296 – 297.

رزقي (فهيمة)، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2010 – 2011، ص 57 – 59.

22) درياس (يمينة)، المرجع السابق، ص298 – 305.

23) حول مقاسات السكة الفضية العثمانية بالجزائر أنظر: درياس (يمينة)، المرجع السابق، صفحات متفرقة بداية من: 242 – 305. رزقي (فهيمة)، المرجع السابق، صفحات متفرقة بداية من: 115 – 151.

24) الطبري (ابو جعفر محمد بن جرير)، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، عبدالسند حسن يمامة، دار هجر، القاهرة، 1422 / 2001، ج6، ص 244 – 245. أنظر أيضا: ابن عطية الأندلسي (ابي محمد عبد الحق بن غالب)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2001، ج1، ص542 – 543.

25) لم نجد أي ذكر لهذا الاقتباس القرآني على السكة الاسلامية في الكتاب الذي نشره الدكتور فرج الله أحمد والذي قام فيه بجمع أغلب الآيات القرآنية التي وردت على السكة الاسلامية. أنظر: يوسف (فرج الله أحمد)، الآيات القرآنية على المسكوكات الاسلامية دراسة مقارنة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، ط1، 2003.

26) أنظر: الطبري (ابو جعفر محمد بن جرير)، المصدر السابق، ج5، ص 280 – 282. ابن عطية (ابي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي)، المصدر السابق، ج1، ص413. ابو حيان الأندلسي الغرناطي (محمد بن يوسف)، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر بيروت لبنان، 2005، ج3، ص67 – 69.

27) يوسف(فرج الله أحمد)، المرجع السابق، ص 217.

28) حرب (اديب)، المرجع السابق، ج2، ص140. انظر ايضا: العربي (اسماعيل)، العلاقات الديبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبدالقادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص224، 278 – 283.

29) عن تفسير هذه الآيات أنظر: الطبري (ابو جعفر محمد بن جرير)، المصدر السابق، ج10، ص 363 – 365. ابن عطية (ابي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي)، المصدر السابق، ج2، ص440 – 441.

30) يوسف(فرج الله أحمد)، المرجع السابق، ص 219.

31) حول معاهدة التافنة أنظر: العربي (اسماعيل)، المرجع السابق، ص135 – 139. تشرشل (شارل هنري)، المصدر السابق، ص 117 – 119. Emerit. M, L'Algérie a l'époque d'Abdelkader, Paris, S.D, PP.135-136.

32) حرب (أديب)، المرجع السابق، ج2، ص164 – 166، 172.

33) رزقي (فهيمة)، المرجع السابق، ص119.

34) درياس (يمينة)، المرجع السابق، ص 318 – 320.

35) حول زخارف السكة العثمانية بالجزائر أنظر: درياس (يمينة)، المرجع السابق، صفحات متفرقة بداية من: 333–328. رزقي (فهيمة)، المرجع السابق، صفحات متفرقة بداية من: 271 – 283.

قائمة المصادر والمراجع:

1 – ابن التهامي (الحاج مصطفى)، سيرة الأمير عبدالقادر وجهاده، تحقيق وتعليق يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.

2 – ابن عطية الأندلسي (ابو محمد عبد الحق بن غالب)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1422 / 2001.

3 – ابو حيان الأندلسي الغرناطي (محمد بن يوسف)، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر بيروت لبنان، 2005.

4 – بورويبة (رشيد)، »تاقدمت عاصمة الامير عبدالقادر«، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، العدد82، السنة1984.

5 – تشرشل (شارل هنري)، حياة الأمير عبدالقادر، ترجمة ابوالقاسم سعدالله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.

6 – الجيلالي (عبدالرحمن)، حول سكة الأمير عبدالقادر الجزائري، وزارة التربية الوطنية، ادارة الشؤون الثقافية–المتاحف الوطنية، الجزائر، 1386 / 1966.

7 – حرب (اديب)، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808 – 1847، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

8 – درياس (يمينة)، السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

9 – رزقي (فهيمة)، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2010 – 2011.

10 – الطبري (ابو جعفر محمد بن جرير)، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، 1422 / 2001.

11 – الكلونيل اسكوت، الكلونيل اسكوت، مذكرة الكلونيل اسكوت عن إقامته في زمالة الامير عبدالقادر عام1841م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص96 – 97.

12 – العربي (اسماعيل)، العلاقات الديبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير

عبدالقادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
13 – يوسف (فرج الله أحمد)، الآيات القرآنية على المسكوكات الاسلامية دراسة مقارنة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، ط1، 2003.

1- Alby. E, Histoire des prisonniers français en Afrique depuis la conquête, t:1, Paris, 1847.
2- Bouchenaki. M, La Monnaie de L'Emir Abd-el-kader, S.N.E.D, Alger, 1976.
3- Emerit.M, L'Algérie a l'époque d'Abdelkader, Paris, S.D.
Lavoix.H, Catalogue des monnaies musulmanes de la bibliothèque nationale, Tourni Arnaldo Editore, S.P.A, 1977.

«ترجمات العهد القديم»
Les Versions De L'Ancien Testament

زكية الحاج الطاهر
المركز الجامعي لتيبازة

مقدمة

إن العهـد القديـم والكتـاب المقدس بصفـة عامة لم يصلنا في شـكله الحالي مـن اللغة والكتابة العبرية سـواء قديمة أو مربعة مباشـرة إلاّ بعد أن خضع لعملية الترجمـة، وعليه ظهرت منذ العصور الأولى ترجمات عديدة، منها ما هي ترجمة بالمقاييس العلمية كما هو شأن الترجمة الإغريقية واللاتينية المعروفة بالفولجات Sacra–Vulgata والترجمـة السـريانية pechito المعمـول بهـا فـي كنائس المشـرق المسـيحي في العصور المسـيحية الأولى، والترجمة العربية التي قام بها الحاخام المصري سعدية بن جاوو.

كما أن هناك نوع آخر من الترجمات لا يرتقي إلى مرتبة الترجمة العلمية، وهذا النـوع من الترجمات معروفة بالترجـوم Targoums وهي عبـارة عن ترجمة آرامية للعهـد القديـم حيث كانت محدودة الاسـتعمال زمانا ومكانا، هـذا الترجوم كان مسـتعملا في فلسـطين عندما كانت اللغة العبرية غير متداولة في أوساط الشعب اليهودي بعد العودة من الأسر البابلي، وجاءت فترة الترجوم بعد الترجمة السبعينية مباشرة ونلخص هذه الترجمات حسب ترتيبها الزمني كما يلي :

I – الترجمات الإغريقية.
II – الترجوم.
III – الترجمة اللاتينية.

I – الترجمات الإغريقية :

إن الترجمـات الإغريقيـة لنصـوص التـوراة والعهـد القديـم بكاملـه متعـددة وظهـرت في أوقـات متقاربـة نسـبيا، لكـن أهمها وأقدمهـا على الإطـلاق الترجمة

التـي كانت بأمر من الملك المصري بطليمـوس الثاني فيلادالف والمعروفة بالترجمة السبعينية أو الترجمة الإسكندرية.

1 – الترجمة السبعينية La Septante أو الإسكندرية :

إن هذه الترجمة الإغريقية للعهد القديم تعتبر أهم الترجمات الإغريقية وتعرف بالترجمة السـبعينية أو الترجمة الإسـكندرية، وقد قدّم المؤرخون الاسـم الثاني على الأول لأن الاسـم الثاني ذو طابع علمي، أما الاسـم الأول أي الترجمة السـبعينية فقـد احتفـظ باسـتعماله إلى جانب الثاني لطابعه الأسـطوري «ويرمـز لهذه الترجمة بالرقم الروماني LXXII».

ويعتـبر ظهـور هذه الترجمـة حدثا دينيـا وأدبيـا في نفس الوقت لدى الشـعب اليهـودي، نظـرا للظـروف الغامضة التـي أحاطـت بظهورها، حتـى اعتبرت في نصوص التلمود وكأنها وحي إلهي[3].

وتوجد وثيقة تعتبر أصل الرواية حول هذه الترجمة وهي عبارة عن رسالة كتبها أحد اليونانيين معروف باسم «أريستي Aristée»[4] (وكان يعيش في قصر ملك مصر بطليمـوس الثـاني فيلادالـف Ptolémée II Philadelphe (284 – 247 ق م) إلى أخيه فيلوقراط مفادها : (إن الشهير دمتريوس دي فالير Démétrius De Phalére المشرف عـلى المكتبـة الملكية طلب من الملك بطليموس ترجمة الكتابات المقدسـة اليهودية، فاستجاب الملك لهذا المطلب، وبعث بمندوبين ملكيين إلى الحاخام الكبير حاخام أورشليم أليعازر Aléazar طالبا منه أن يمده برجال قادرين على ترجمة شريعة موسى لأجل أن يضعها في المكتبة التي أنشـأها، فوافق الحاخام على هذا الطلب وأرسـل اثنين وسبعين رجلا ذوي مستوى عال ستة من كل سبط من أسباط اليهود ومعهم نسـخة من الشريعة مكتوبة بالذهب، فاسـتقبلهم الملك بحفاوة وعزلهم في جزيرة فاروس Pharos ووضع كل واحد في غرفة عن حدة، وفي ظرف اثنين وسبعين يوما كانـوا قد ترجموا التوراة، وكانت كلها متطابقة مع بعضها البعض)[5] فجمعت هذه الترجمات في ترجمة واحدة وختمها الملك بطليموس بختمه[6].

هـذه الأسـطورة تواتـرت في كثـير من كتـب مؤرخـي اليهود منهـم جوزيف فلافيـوس الـذي أعـاد صياغتهـا كلمـة بكلمة، أمـا فيلـون Philon الإسـكندري فقـد تقبل هـذه الرّواية وأعاد ذكرها لكن دون ذكر أريسـتي وأمـا قصة العزل في الجزيرة والقيام بالترجمة في اثنين وسـبعين يوما، وإن تبدو أسـطورية إلاّ أن فيلون والتلمود والقديس جيسـتين والأب كليمو الإسـكندري[7] يؤيدونها ولا يعتقدون أنها أسطورة، ومن هنا أخذت هذه الترجمة اسم الترجمة السبعينية.

أما القديس جيروم فلا يراها إلاّ ضربا من الخيال، ولكنه لا ينفي حقيقة رسالة أرستي، واستمرت هذه الرسالة وكأنها وثيقة تاريخية حتى القرن الخامس عشر م، حيث أصبح ينظر إليها بعين الحذر، أصبحت حجر أسـاس في الدراسات النقدية الموجهة للعهد القديم والتوراة[8].

وكـما أن قصـة الاثنـي والسـبعين حاخاما هي أيضـا ضرب مـن الخيال، لأن المجتمـع اليهودي في عصر بطليموس الثاني الذّي يوافق نهاية القرن الثالث ق م لم يكن محتفظا بشـكله البدائي المنقسم إلى اثني عشر سبطا لأن معظم الأسباط كانوا فد ذابوا في بعضهم البعض، وخاصة بعد العودة من الأسر.

إذا ومهـما يكـن من هذه الرواية وما يحيط بها من خيـال، فإنه يوجد فيها بعض الحقائـق التاريخية منها أن هـذه الترجمة كانت في عهد بطليموس الثاني، وأن الذين قامـوا بهـذه الترجمة يهـودا، لكن يحتمل أن يكونـوا يهود الإسـكندرية وليس يهود فلسطين، لأن اللغة التي استعملوها وإن كانت مفرداتها عبرية إلاّ أنها ذات صبغة إغريقية[9] كما يلاحظ تأثير الفلسفة الإغريقية فيها[10]، وحقيقة تاريخية أخرى هي أن الاسم الذي أعطي لها «السبعينية» لا يمكن أن يكون ضربا من الخيال[11].

- مراحل الترجمة اللإسكندرية أو السبعينية :

إن الترجمة الإسـكندرية أو السـبعينية التي أنجزت في عهد الملك بطليموس لم تحتو إلاّ على الأسـفار الخمسـة الأولى المنسوبة إلى النبي موسى، وليس لكل العهد القديـم، لأن الترجمة الإغريقية لكل العهـد القديم أفرزت مترادفات عدّة للكلمة

الواحدة مما يدل على اختلاف المترجمين في الزمان والمكان، كما أن أسلوب وطابع ترجمة الأسفار الخمسة الأولى لا يشبه طابع وأسلوب ترجمة الأسفار الأخرى، حيث يتميز أسلوب الترجمة الأولى بالجودة على أسلوب ترجمة كامل العهد القديم أو الأسلوب الثاني، ويعود ذلك إلى سببين أولهما يكمن في أن مترجمي الأسفار الخمسة الأولى كانوا ماهرين، أو أنهم استعملوا مخطوطات أصلية ودقيقة [12].

أما بالنسبة للأسفار الأخرى مثل أسفار الأنبياء (الجزء الثاني من العهد القديم) وأسفار الكوتوبيم (الجزء الثالث من أسفار العهد القديم)، فإنه لا يعرف بالتدقيق متى كانت ترجمتهم[13]، لكن الأسفار الشعرية من الكوتوبيم ترجمت قبل الأسفار التاريخية من أسفار الأنبياء، لأن مفردات النص الأصلي لم يحافظ عليها في الأسفار التاريخية، كما يلاحظ أن سفر إشعيا وسفر إرميا ترجما على وجه الاحتمال قرنا بعد ترجمة الأسفار الخمسة الأولى (التوراة)، كما أن ترجمة أسفار الأنبياء الكبار مليئة بالغموض، أما أسفار الأنبياء الصغار فهي مترجمة بشكل جيد وواضح، غير أن سفر دانيال كانت ترجمته رديئة إلى درجة أن الكنيسة الإغريقية رفضته بشدة، ولم تقبل به بل قبلت بترجمة تيودوسيو[14] الذي سنراه لاحقا.

أما الترجمة لمجموع العهد القديم فقد تمت حوالي سنة 130 قم لأن فاتحة الترجمة الإغريقية لسفر الجامعة والذي تعود كتابته إلى هذه الفترة، يشير إلى أنه في هذه الفترة كانت أسفار التوراة والأنبياء والكوتوبيم مترجمة إلى الإغريقية ومستعملة عند اليهود[15].

أما التلمود فيرجع هذه الترجمة أي الترجمة الإسكندرية إلى ما قبل عهد بطليموس فيلادالف، ويرجعها بالتحديد إلى عهد أبيه بطليموس سوتر الأول Soter I الذي تولى حكم مصر مباشرة بعد الإسكندر الأكبر(3)[16]، لكن الحاخام الفرنسي Wogue يرى عكس ذلك، ويعتقد أن سفر يوشع وهو السفر الذي يلي مباشرة أسفار التوراة لم يترجم إلاّ بعد موت بطليموس سوتر الأول سنة 263 ق م، أما سفر أستير فترجم في عهد بطليموس السادس فيلوميتور Philométor حوالي 160 ق م أما أسفار الأنبياء فترجمت في نفس العصر أو بعده بقليل[17]، والقديس

يوحنا كريزوستوم Chrysostome [18] فهو يرى أن هذه الترجمة أنجزت وأكملت قبل مولد المسيح بقرن[19].

ومع كل ما تقدم فإن الترجمة الإسكندرية ومطهر الأسطورة والقداسة اللذين أضفيا عليها لا يجنبانها الانحرافات التي تخللتها، فهي مليئة بالعبارات المتناقضة والهفوات والإبهام، كما يستدل أيضا من خلال ما تقدم أن هذه الترجمة أنجزت بطريقة مستعجلة من طرف مترجمين أكثرهم لا تتوفر فيهم شروط الكفاءة والمهنية [20].

ولكن هذا لا ينفي أنها كانت الترجمة الأولى التي ترجمت من نص أصلي عبري مكتوب بالعبرية القديمة، وقد تفوقت عليه في تنظيم محتوى بعض الأسفار كما هو الشأن بالنسبة لسفر أخبار الأيام الذي أضافت له ما رأته يصلح مع سياقه وأسقطت من متنه ما لا يتناسب والإطار العام للنص الديني، كما أصبح سفر أيوب أقصر في هذه الترجمة مما كان عليه في النص العبري وبدا سفر أستير متكونا من 270 آية منها 170 غير موجودة في الأصل العبري[21].

2 – الترجمات الإغريقية الأخرى :

إن ترجمة الإسكندرية أو الترجمة السبعينية ليست الترجمة الإغريقية الوحيدة، بل هناك ترجمات أخرى تلتها نظرا للضرورة الملحة التي رآها الحاخامات اليهود، وذلك في البحث عن محاولات أخرى لترجمات تزيد في دقتها عن الترجمة الإسكندرية، ومجمل هذه الترجمات هي :

– ترجمة أكيلاس Akylas :

يعتبر أكيلاس أو Aquila من أكبر المهودين الإغريق، فقد ولد في مدينة سينوب Sinope في آسيا الصغرى، وكان في بداية حياته وثنيا، ثم تنصر وفي الأخير اعتنق الديانة اليهودية، ويقول التلمود عنه أنه قريب الإمبراطور أدريان 117 – 138م (لا يفهم على الإطلاق صلة قرابة أكيلاس الإغريقي بالإمبراطور الروماني أدريان حسب رواية التلمود وهذا ما كثف الغموض حول شخصية أكيلاس) لكن

التلمـود وضـح نقطة جدّ مهمـة وهي أن أكيلاس يكون قد عـاش في نفس الفترة التـي كان فيهـا حكم الإمبراطـور الروماني أي بدايـة القرن الثـاني ميلادي الذي يتـلاءم وفـترة الإمبراطور أدريان [22] وتعتبر ترجمته للعهـد القديم ترجمة حرفية من النص العبري، إلى درجة أنه لم يهمل أي حرف، لكن للأسـف فإن ترجمة أكيلاس لم يبق منها إلاّ بعض الشذرات التي جمعها ونقلها أوريجان[23].

- **ترجمة سيماك Symmachus :**

أول ما يلاحظ في هذا المقام أن هناك ترجمتين تحملان اسم ترجمة سيماك.

الترجمـة الأولى هي ترجمة تيودوسـيوس سـيماك، وهو وثني مـن مدينة إيفاس Ephése الأيونية اعتنق الديانة اليهودية، ويكون قد عاش في القرن الثاني ميلادي، وكان تيودوسيوس سيماك لا يعرف اللغة العبرية جيدا مما جعله في بعض الأحيان ينقل ما لا يفهم، وقد أنجز ترجمته هذه على الترجمة الأسـكندرية، كما اعتمد أيضا على ترجمة أكيلاس والنص العبري.

ولهـذا اعتـبرت ترجمته تنقيحـا لترجمة الإسـكندرية، وحقق بذلك مـا لم تحققه الترجمة الإسـكندرية، فترجمته لسـفر دانيال كانت جيدة وأحسن بكثير من الترجمة الإسكندرية لهذا السفر، فتيودوسيوس يكون قد استعمل نص أوثق وأجود لسفر دانيال من الذي استعملته الترجمة الإسكندرية [24].

أمـا الترجمـة سـيماك الثانيـة التـي تحمـل أيضا اسـم سـيماك، فتعود إلى سـيماك السـامري، وهـو أيضـا مهود عـاش في نهاية القرن الثـاني ميلادي وبدايـة الثالث ميلادي، واعتبرت ترجمته جيدة إلاّ أن ما يعاب عليها أنها سقطت في الإسهاب في شرح النصوص[25]، مما جعل بعض علماء الكتاب المقدس يعتبرونها ترجوما وليس ترجمة.

إن هذه الترجمات الثلاثة للعهد القديم إضافة إلى ترجمات أخرى مجهولة المصدر جمعها أوريجان كلها في تحقيقه وتنقيحه للترجمة الإسـكندرية المسـمى بـ Hexaples D'Origène.

3 – تنقيح أوريجان Hexaples D'Origène :

إن الترجمة الإسكندرية سرعان ما انتشرت بين اليهود الهلنستيين وكانت مقبولة عند المسيحيين الأوائل، هذا الوضع أفرز تعددا لنسخ هذه الترجمة وهذا التعدد يؤدي بالضرورة إلى زيادات ونقصان في نصوص الترجمة وعليه فإن التحريفات واقعة لا محالة، هذا السبب جعل بعض اليهود والمسيحيين يقرّون ضرورة مراجعة هذه النسخ وما مدى مطابقتها للنص الأصلي، فبدأت أعمال التنقيح والمراجعة والتطهير من التحريفات، ومن هذه الأعمال نذكر على سبيل المثال لا الحصر مراجعة القس لوسيان قسيس أنطاكية في القرن الرابع ميلادي، وكذلك مراجعة القديس يوحنا كريزوستوم، وأيضا مراجعة الأسقف المصري هيسيكيوس[26]، لكن أشهر هذه المراجعات والتنقيحات على الإطلاق هي المراجعة التي قام بها أوريجان.

ومع بداية القرن الثالث ميلادي قام أوريجان بمراجعة كلية للنسخة الإسكندرية أو السبعينية لمعرفة ما مدى مطابقتها للنص العبري فقرر نشر طبعة فيها النصان العبري والسبعيني مع الترجمات الإغريقية الأخرى لتي أنجزت بعد الترجمة السبعينية، وهكذا اشتملت طبعته ستة أعمدة Colonnes ،العمود الأول يحتوي على النص الأصلي العبري مكتوب بالعبرية وعمود ثان يحتوي على نفس النص العبري لكن مكتوب بأحرف إغريقية، أما العمود الثالث فيتضمن ترجمة أكيلا والعمود الرابع مخصص لترجمة سيماك السامري، كما يحتوي العمود الخامس على الترجمة السبعينية، وأخيرا يحتوي العمود السادس على ترجمة تيودوسيوس سيماك، ومن هنا اشتق اسم السداسي Hexaples لاحتوائها على ستة أعمدة.

كما اكتشف ترجمتين إغريقيتين لسفر المزامير للنبي داود فأضافهما للأعمدة الستة مكونا بذلك طبعة ذات ثمانية أعمدة Octaples،واعتمد أوريجان طريقة المقارنة بين النص الأصلي والترجمات الإغريقية الأخرى، فلاحظ ما أضافته الترجمة السبعينية ولا وجود له في النص العبري، وما احتواه النص العبري ولا أثر له في السبعينية ومقارنتهما كلاهما بما هو موجود في الترجمات الإغريقية الأخرى، وهدفه الأول كان إعادة الترجمة السبعينية أو ترجمة الإسكندرية إلى نقاوتها الأولى[27].

وقـد بقيت الطبعة الأصلية لهذا التنقيح في مكتبة قيصرية في فلسـطين إلى غاية القـرن السـادس م، حيث اعتمد عليـه القديس جيروم كثيرا بعـد ذلك في إعداده لمشروعه الضخم وهو الترجمة اللاتينية Sacra– Vulgata [28].

4 – مخطوطات الترجمة السبعينية Codex :

إن مخطوطـات Codex [29] ترجمـة الإسـكندرية كثـيرة وأشـهرها وأقدمهـا عـلى الإطـلاق مخطـوط الإسـكندرية المعـروف باسـم Codex Alexandrinus ويعود إلى القـرن الرابع ميلادي، وهو محفـوظ حاليا بمتحف لندن، وثاني المخطوطات قدما مخطـوط الفاتيـكان Codex Vaticanus وقـد حفظ في مكتبة الفاتيـكان، والمخطوط الثالث هو مخطوط سـيناء Codex Sinaiticus وقد اكتشف من طرف الأثري الألماني تيشـيندورف Tischendorf في ديـر القديسـة كاتريـن في صحـراء سـيناء في القـرن التاسع عشر ميلادي، وفي الأصل يعود هذا المخطوط إلى القرن الرابع أو الخامس م مكتـوب عـلى ورق البرشـومان بالإغريقيـة[30]، وقـد حفظ نصف منـه في مكتبة ليبزيـغ في ألمانيا والنصف الآخر منه محفوظ في سـان بترسـبورغ بعد أن كان ملكا خاصا لقيصر روسيا.

كـما يوجـد مخطوط آخر يعـود إلى القـرن الخامس ميلادي، وهـو مخطوط جيد تظهر عليه النصوص المقدسة بشكل واضح لكنه ناقص،محفوظ في المكتبة الوطنية بفرنسا، هذا المخطوط هو مخطوط إفرايمي Codex Ephraemi Rescriptus [31].

II – الترجوم Targoums :

القسم الثاني من هذه الدراسة يتناول ما اصطلح عليه عند علماء الكتاب المقدس بالترجـوم، وكلمة ترجوم وجمعهـا ترجومين Targoumin تعني الشرح أو التفسـير، وهي كلمة آرامية، وأصل الكلمة أكادي وتنطق Targumun وتعني في الأكادية أيضا الشرح[32]، وقد بدأ عصر الترجوم عندما أصبحت اللغة العبرية بعد العودة من الأسر غير متداولة عند اليهود سواء في فلسطين أو المناطق المجاورة لها كسورية التي كانت تعيـش فيها جماعـات يهودية، فأضحى مـن أولويات المعبد اليهـودي والحاخامات

إيجاد طريقة عملية لحل مشكل قراءة وفهم نصوص العهد القديم عند أفراد الشعب اليهودي، واهتدى الحاخامات في الأخير إلى طريقة تعتمد أساسا عند قراءة أجزاء من التوراة أو أسفار الأنبياء باللغة العبرية أن ترفق بشرح مفصل باللغة الآرامية وهذا هو الترجوم، ثم انتقل الترجوم كمنهج في كلّ المدارس اليهودية، ويعرف الترجوم باسم آخر هو **مقراء** Mikra [33].

ويرجع المؤرخون اليهود هذا المنهج إلى الكاهن أو الحاخام عزرا[34] ويستشهدون في ذلك بما جاء في سفر نحميا «وقرأ في سفر شريعة الله بيان وفسروا المعنى وأفهموهم القراءة»[35].

والترجوم ليس ترجمة علمية وإنما هو عبارة عن قراءة نص من العهد القديم باللغة العبرية، ثم الإسهاب في شرحه والتوسع فيه لكن باللغة الآرامية، ونجده في اللغة الفرنسية يطلق عليه إضافة إلى الترجوم Le Système paraphrase.

كان الترجوم في البداية يتم بطريقة شفهية ثم ما لبث أن أصبح يدون، والهدف منه هو إعادة الشعب اليهودي إلى المفاهيم الصحيحة والبسيطة للدين والعقيدة والتاريخ اليهودي الذي بات آنذاك مبهما عند اليهود[36]، ورغم ذلك لم يكن هذا النوع من الترجمة مستحب عند حاخامات اليهود على الرغم من النفع الذي أدى إليه الترجوم، لأنهم كانوا يعرفون جيدا المخاطر التي تنجر عنه، فقد أتت بعض المعاني في الترجوم مشوهة وفي بعض الأحيان متناقضة مع النص الأصلي، وفي بعض الأحيان بعيدة عن الحقيقة [37]. وفي هذا المجال ينوه التلمود بحادث غريب هو أقرب إلى الأسطورة من الحقيقة التاريخية مفادها : «في اليوم الذي فرغ فيه جوناتان بن إزيال Ben Uziel من ترجوم الأنبياء الثلاثة الأواخر حاجي، زكريا وملاخي، كل الأرض المقدسة الممتدة حوالي أربعمائة ميل زلزلت، وسمع صوت من السماء يقول : من تجرأ على كشف أسراري للناس؟ فقام جوناتان بن حزيال وقال أنا الذي تجرأ وكشف أسرارك للناس، ولكن أنت تعرف يا إلهي أني لم أفعل ذلك ابتغاء الرفعة لي ولعائلتي ولكن فعلت ذلك من أجل التقليل من الجدال والفرقة في الرأي عند بني إسرائيل»[38]، إذا فأمر الترجوم لم يكن مستحبا عند

حاخامات اليهود السابق عصرهم لظهور التلمود بدليل الاستياء الذي أبدوه من خلال تعبيرهم «الزلزال» لكثرة الحشو الذي تضمنه، ولكنهم رأوا أن هذه المخاطر أهون بكثير من أن يؤدي عدم وجود الترجوم إلى نسيان واندثار تعليم التوراة والعهد القديم بين أفراد الشعب اليهودي الذّي أصبح لا يتكلم إلاّ اللغة الآرامية وأقدم مخطوط ترجوم عثر عليه كان ضمن مخطوطات مغارة القمران في البحر الميت ويعود تاريخه إلى القرن الثاني ق م، متكون من شذرات من سفر اللاوين وسفر يعقوب[39]، وقد بلغ عدد الترجومين عند اليهود سبعة هي كالتالي :

1 – ترجوم أنكيلوس Ankélos :

يرجح أن يكون أنكيلوس قد عاش في فلسطين حوال القرن الأول م ويعتقد أنه كان تلميذا لهليل Helil [40] والذي بدوره كان تلميذا لجمليل Gamliel [41] المعاصر للنبي عيسى، وتخبرنا المشنا (القسم الأول من التلمود) أن أنكيلوس كان في عهوده الأولى وثنيا ثم تهود، أما ترجومه فيشتمل على الأسفار الخمسة الأولى أو التوراة[42]، «سفر التكوين، سفر الخروج، سفر العدد، سفر اللاوين، سفر التثنية»، لكن هناك رأيا آخر يشير إلى أن أنكيلوس معلمه غير معروف وأنه عاش في القرن الثاني م لأن ترجومه الذي يطلق عليه اسم الترجوم البابلي ما هو إلاّ إعادة للحلقة والهداقة المكونتين للتلمود[43]، أما مميزات ترجومه فهي عبارة عن ترجمة حرفية مكتوب بلغة دقيقة، نقية وأسلوب سهل، حيث يتجنب المواقع التي فيها تشبيه (الله) بالإنسان، كما استبدل أسماء بعض الأماكن من العبرية إلى الآرامية ومن الأمثلة على ذلك يقول إن سفينة نوح توقفت على جبل أررات كما هو معهود لدى اليهود فإنه يقول إنها توقفت على جبل كردي، كما يستبدل كلمة أرض شنعار بأرض بابل وعوض كلمة «الإسماعليون» يقول كلمة عرب[44] فقد أحسن استعمال اللغة الآرامية في كثير من المواقع.

2 – ترجوم جوناتان بن حزئيل Jonathan Ben Uzziel :

هذا الترجوم المنسوب إلى جوناتان بن حزائيل يخص أسفار الأنبياء[45]، وهذه الأسفار هي سفر يوشع، سفر القضاة، سفر صموئيل، سفر الملوك، سفر إشعيا،

سـفر حزقيال، سفر إرميا وسـفر الأنبياء الاثنى عشر الصغار ويعتقد أن جوناتان كان هـو أيضـا تلميذ لهليـل، وبما أن ترجـوم التـوراة الذي أنجـزه أنكيلوس فإن جوناتـان كما يقـول Eickhor عاش بعـد أنكيلوس[46]، وكما هو ترجـوم أنكيلوس، فـإن ترجـوم جوناتان تجنب الكثير من الجدل المطروح بـين بني إسرائيلي وقد كان هذ الترجوم مفضلا عند الفئات الدينية اليهودية، لأنه تميز بأسلوب سهل وترجمة حرفيـة بالنسـبة للكتـب التاريخية التـي تتضمنها كتـب الأنبياء، أما كتـب الأنبياء الأخرى فقد تميزت بالشرح والتعليق طبعتها الروح المسيحية.

وتجنب هو الآخر إعطاء صفات إلهية للبشر، كما شرح بعض المفاهيم الغامضة في سـفر إشـعيا فعـوض أن يضـع كلمـة أرز وبلوط أسـتبدلها بكلمة أمـراء وهو المقصود به في هذا السـفر، وعوض الأبراج والتحصينات بكلمة السـكان[47]، وما يلاحظ أيضا على ترجوم جوناتان أنه لم يستطع التخلص من أفكار عصره ويتضح ذلك في استبداله لاسم (يهو) باسم شيكينا Chekina أي انتصار الله [48].

3 – ترجوم أورشليم أو جوناتان الوهمي :

إن هـذا الترجوم الخـاص بالتوراة فقط، هو منسـوب بالطريقة الخطأ لجوناتان بـن حزائيل [49]، وأصبح من اليقين أن هذا الترجوم لا يعود إلى جوناتان، فالتلمود ينفـي ذلك لأن أسـلوب صاحب هذا الترجوم يختلف كثيرا عن أسـلوب ترجوم الأنبيـاء الذي قام بـه جوناتان، فجوناتـان لم يكن يتميز بمعرفـة ودقة أنكيلوس، لكنـه لم يكـن مفرطا في التفاصيل مثلما هو حال هذا الترجوم كثير الحشـو وأصبح يظهر وكأنه توسـيع في التوراة وليس شرحا مقتضبا[50]، ويتضمن الكثير من أسـماء الأماكن الجغرافية التي لم يكن جوناتان نفسه يعرفها، فهو يتكلم عن القسطنطينية ولومبارديـا والترك، أضـف إلى ذلك أن جوناتان بن حزائيـل عاصر تهديم المعبد الثاني، أما هذا الترجوم فيعود إلى القرن الخامس ميلادي.[51]

ووجد أيضا ترجوما آخر يحمل اسم ترجوم أورشليم للتوراة، لكنه عبارة عن شـذرات تعود عـلى وجه الاحتمال إلى القرن السـابع م، أنجز اعتـمادا على ترجوم أنكيلوس بالإضافة إلى مقتطفات من التلمود[52].

4 – ترجوم الكتابات المقدسة Hagiographes:

للكتابات المقدسة ترجوم واحد، لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي :

–القسم الأول ويشمل كل من سفر أيوب وسفر المزامير للنبي داود وسفر الأمثال.

– القسم الثاني ويشمل الأسفار المعروفة باسم أسفار اللفائف الخمسة Meguilloth وهي سفر الأناشيد للنبي سليمان، سفر راعوث سفر المراثي للنبي إرميا، سفر الجامعة للنبي سليمان وأخيرا سفر استير.

القسم الثالث ترجوم سفر أخبار الأيام.[53]

وينسب ترجوم الأسفار الثلاثة الأولى : سفر أيوب، سفر المزامير، سفر الأمثال إلى الحاخام يوسف بن حية المعروف بيوسف الأعمى الذي عاش حوالي 322 م، ومن جهة أخرى يعتقد أن ترجوم سفر أيوب بالذات قد أنجز في سورية وترجوم سفر المزامير هو الذي ينسب إلى يوسف الأعمى، غير أن ترجوم سفر الأمثال يعتقد أنه أقدم من هذين الترجومين[54].

ويمتد ترجوم هذه الأسفار المعروفة بالأسفار الميترية من القرن السادس م إلى القرن التاسع م، وقد أطلق اليهود اسم ترجوم أورشليم على ترجوم الكتابات المقدسة.

يتميز ترجوم سفر أيوب بالإسهاب، أما ترجوم المزامير فهو قليل الإسهاب لكن تتخلله تعليقات كثيرة منها ما يقوله في شأن النبي داود أن الله أرسل عنكبوتا لينسج نسيجا حول المغارة التي اختفى فيها داود عندما كان شاؤول (طالوت) يطارده، ومن هنا نلاحظ تأثره بالتاريخ الإسلامي، ويبقى ترجوم الأمثال أحسن الثلاثة على الإطلاق لأنه قريب جدا من الترجمة السريانية للعهد القديم والتي اعتمدت عليه فيما بعد[55].

5 – ترجوم أسفار الميجلوت الخمسة Meguilloth:

لدينا أيضا ترجوم آخر لهذه الأسفار الخمسة التي سبق ذكرها ويسند هذا الترجوم إلى مترجمين متعددين، أدخلوا على هذه الأسفار الكثير من الأساطير

والقصص الخيالية، وتميز سفر أستير بأربع تفسيرات منها اثنان وكأنها توسيع في السفر حتى أصبح من الضروري إعطاؤه اسما خاصا[56]، ويعود ترجوم هذه الأسفار إلى ما بعد ترجوم الأسفار الميترية، ولغة هذا الترجوم هي مزيج من الآرامية الغربية أي السريانية والآرامية الشرفية[57].

6 – ترجوم سفر الأخبار :

إن ترجوم سفر أخبار الأيام لم يعرف إلا منذ القرن السابع عشر ميلادي، نشر ما بين سنتي 1680 – 1683 م ثم بعد ذلك ظهر في طبعة جديدة سنة 1715 م في أمستردام، إن لغة هذا الترجوم تشير إلى أصله الفلسطيني الحديث بدليل وجود أسماء لم تكن معروفة في القرن الرابع ميلادي مثل اسم هنجارية– المجر[58]، ويرجح أن هذا الترجوم يعود إلى القرن الثامن ميلادي وهو مليء بالقصص الخرافية، وعدم الدّقة، كما يبدو في بعض أجزاءه كأنه اقتباس من ترجوم أورشليم للتورة كلمة بكلمة[59].

هذا وقد ذكرت في أول دراسة هذا القسم أن عدد الترجومين كان سبعة وبالفعل فإن ترجوم الأسفار الخمسة هو في الأصل ترجومان وهذا ما يجعل العدد الكلّي سبعة.

III– الترجمة اللاتينية Sacra –Vulgata :

لقد رأينا إلى غاية الآن الترجمات الإغريقية التي أخضع لها العهد القديم وأيضا الترجوم الذي نقل العهد القديم من اللغة العبرية إلى اللغة الآرامية، إن لهذه الترجمات كلها قاسم مشترك واحد هو أن من أنجزها كانوا إما يهودا أو وثنيين قد تهودوا، وسنعرض الآن أكبر ترجمات العهد القديم، وهي الترجمة اللاتينية، التي هي أول الترجمات التي قام بها رجال دين لا يخضعون لسلطة المعبد ولكن لسلطة الكنيسة، وعندما نتكلم عن الترجمة اللاتينية نقصد بوضوح العمل العلمي الكبير الذي يحمل اسم الفولجات La Vulgate الذي قام به أحد أكبر دكاترة[60] الكنيسة المسيحية القديس جيروم.

وقد أعلنت ترجمة الفولجات التي تعني النص الشائع Le texte Courant [61] نصا شرعيا وصحيحا لسائر الكنائس المسيحية سواء كانت كاثوليكية أو أرثوذوكسية أو بروتستنتية، وتقسم الترجمة اللاتينية إلى قسمين هما :

- قسم يعود إلى العصور المسيحية الأولى.
- قسم يعتبر ثمرة أعمال القديس جيروم، وتعود بدايتها إلى أربعمائة ميلادي.

1 – الترجمات اللاتينية الأولى :

إن أول سؤال يتبادر إلى الذهن بعد معرفة الترجمات السابقة هو: لماذا الترجمة اللاتينية وما أهميتها ؟

إن سبب وجود هذه الترجمات اللاتينية يشابه سبب وجود الترجمات السابقة، لقد كانت اللغة الإغريقية هي لغة الكنيسة الإغريقية أو الشرقية الرسمية، وخاصة في مصر، مما استدعى الترجمة السبعينية ليهود الإسكندرية بسبب غياب اللغة العبرية داخل المجتمع اليهودي، وكما هو شأن اللغة الإغريقية فقد شهدت العصور الأولى المسيحية وخاصة في أوربا وبعد تحرر المسيحية من السلطة الرومانية انتشارا واسعا للغة اللاتينية، فأصبح من الضروري نقل الكتابات المقدسة إلى اللغة اللاتينية التي كانت لغة الشعب، سواء في إيطاليا وعدد من المناطق الخاضعة للسلطة الرومانية وخاصة شمال إفريقيا والمناطق الداخلية في أوربا، وعليه ظهرت أولى الترجمات اللاتينية التي يقول عنها القديس أغسطين أنها كانت بعدد كبير[62]، وأهمها ترجمتان هي الترجمة الإيطالية والترجمة الإفريقية التي أنجزت في شمال إفريقيا وتنسب إلى تورتيليان Tertullien [63]، ويعتقد أن هذه الأخيرة هي أولى الترجمات اللاتينية وهي سابقة للترجمة الإيطالية.

لكن القديس أغسطين ينوه بأفضلية الترجمة الإيطالية على الترجمة الإفريقية[64]، لكن هل هذه الترجمات مستقلة عن بعضها البعض أم هي نسخ لأصل واحد ؟

ظهر رأي واحد يؤكد أنه كان في الأصل ترجمة واحدة انتشرت بسرعة في الغرب المسيحي وقد تمتعت بشرعية كلية بفضل قدمها[65].

وأمـا الترجمات الأخرى ومنها الإفريقيـة والترجمة الإيطالية في بلاد الغال زائد النصـوص الإيطاليـة التي ظهرت في أعمال القديس أغسـطين مـا هي إلاّ مراجعة لنصوص مترجمة باللاتينية[66].

أما الرّأي الثاني فعكس الأول يرى أنه لكل ترجمة مصدرها الخاص، ولا يمكن أن تكـون نسـخة لترجمة واحدة، فقد قـام مترجمون مختلفون بنقـل نصوص العهد القديم والجديد من اللغة الإغريقية إلى اللاتينية وهو رأي القديس أغسطين، وهو رأي لا يحوم حوله الشـك، فترجمة نصوص العهد القديم هي نتاج لعمل جماعي، نقلـت من النصـوص الإغريقيـة السـبعينية كما كانت قبـل أن يراجعهـا أوريجان Origène، ويتضـح ذلـك في اختـلاف أسـلوب المترجـين الذي يـؤشر لاختلاف شـخصيات المترجمين ولمدى تحكمهـم في اللغتين الإغريقيـة واللاتينية وفي اختيار الألفاظ، وأيضا في مدى الشـك في قيمة النصوص الإغريقية وبالتالي البحث عن التدقيق في الترجمتين.

ويعتـبر النـص الإفريقي أقدم مـن النص الإيطالي، وأنجز عـلى وجه الاحتمال في قرطاجـة مـن طـرف عـدة مترجمـين غـير معروفـين[67]، واسـتعمل في كلّ هذه الترجمـات اللغـة اللاتينية العامـة Lingua Rustica وهي التي كان يتكلمها الشـعب في رومـا والمقطعـات الخاضعـة لها، وهـذه اللغة التـي لا تعتبر في هـذا الوقت إلاّ لهجة من مسـاوئها افتقارها للمفردات وإهمالها للقواعد النحوية والصرف[68]، فإن هـذه الترجمة بدت وكأنها ترجمـة حرفية فالكلمات اللاتينية كانت تبدو نسـخة من الإغريقيـة، أدت إلى الوقـوع في عدة مآخذ على هـذه الترجمات منها عدم صلاحية استعمالها أثناء الطقوس الدينية.

تسـببت قيمة هذه الترجمات في تدخل البابا داماس Damas [69] لوضع حدّ لهذه الفوضى في أحد المجامع المنعقد في روماسنة 382 م بتكليفه للإيسبيوس إرونيموس والـذي عرف بعد ذلك باسـم القديـس جيروم بمراجعة شـاملة لهذه الترجمات[70] وإعطاء الكنيسة نص صحيح وشرعي لكامل الكتاب المقدس.

2 – مراجعة القديس جيروم :

بدأ القديس جيروم مراجعته للكتابات المقدسة المترجمة إلى اللاتينية والإيطالية بأناجيل العهد الجديد عن طريق تطهيرها من الإنحرافات التي طغت عليها من جراء الترجمة الإيطالية وتصحيح الأسلوب. وفي بعض الأحيان لجأ إلى تبديل بعض الفقرات المترجمة، ثم عمّم هذا العمل على باقي العهد القديم. وفي سنة 383 م قام القديس جيروم بأول مراجعة له للعهد القديم ممثلة في سفر المزامير مستندا في ذلك على ترجمة الإسكندرية وأطلق على هذا العمل اسم المزامير الرومانية، وقد استمر استعمالها في الكنيسة إلى غاية عهد البابا بيوس السابع Pie VII 1566 م[71].

ثم عاد القديس جيروم إلى مراجعة ثانية لهذا السفر في بيت لحم بين سنتي 387 – 388 م على طريقة أوريجان[72] وسمي بعد ذلك هذا السفر بسفر المزامير الغالية نسبة إلى بلاد الغالPsaumes Galican [73]، ثم راجع كل من سفر أيوب، سفر أخبار الأيام، سفر الأمثال، سفر الجامعة، سفر نشيد الأناشيد، ولم يبق من هذه الأسفار المراجعة إلى سفر أيوب[74].

وانطلاقا من هذه المراجعة رأى القديس جيروم أن هذه ما هي إلاّ حلولا سطحية لمشكل معقد. لقد أصبحت غير نافعة، وعليه فكر في حلّ جذري لهذه المشكلة، والحل الذي رآه مناسبا هو إعادة ترجمة العهد القديم ترجمة علمية صحيحة، فقد بات يحلم بأن يضع بين يدي رجال اللاهوت المسيحيين نصا ذا مستوى يجعله يصمد في وجه الحاخامات اليهود في جدالهم مع رجال الكنيسة ويعتبر مصدر ثقة لديهم[75]، ومن أجل هذا العمل كان لزاما عليه أن يتعلم اللغة العبرية في وقت كانت فيه هذه اللغة ميتة، ولا تملك من وسائل تعلمها إلاّ التلقين الشفهي، فبعد أفول اللغة العبرية ظلت متداولة عند الحاخامات إلى جانب اللغة الإغريقية ومع ذلك تعلمها وهو يبلغ من العمر أكثر من الخمسة والأربعين ودفع أموالا باهظة من أجل ذلك، ولكي يكون أكثر دقة في عمله استطاع أن يحصل على مخطوط عبري للعهد القديم كان المعبد يستعمله في بيت لحم، كما جاب فلسطين من أجل التعرف على أسماء الأماكن والمناطق الجغرافية المذكورة في الكتابات المقدسة ولترجمة دقيقة وعلمية صمم

القديس جيروم على الاستفادة من ترجمات كل من أكيلا، تيودوسيوس سيماك وتنقيح أوريجان[76].

3 – الفولجات Vulgate :

من خلال ما رأينا نستخلص أن القديس جيروم استعد جيدا للقيام بترجمته الشهيرة الفولجات وأطلق عليها الفولجات المقدسة Sacra Vulgata، حيث بقيت الفولجات لا تنافس من قبل الترجامات القديمة، وأول ما تميزت به هو الوضوح. فالقدرات الفكرية للقديس جيروم جعلت عمله يصنف كإنجاز علمي جيد. في هذه الترجمة حاول أن يجمع ما يتلاءم بين أبحاثه الخاصة واحترام النصوص العبرية والمسيحية، كما تميزت هذه الترجمة بميزتين أساسيتين هما الوفاء والأسلوب الرفيع.

– **الوفاء** : أشار في مقدمته في ترجمة المزامير الغالية أنه لم يغير أي شيء مما ورد في نصوص العهد القديم العبرية.

– **الأسلوب الرفيع** : حرص القديس جيروم على إعطاء المعنى الصحيح للنص وذلك عن طريق عدم إهمال الأسلوب الذي هو أداة النقل المطابقة، وبهذا يكون قد تجنب الترجمة الحرفية التي يضيع فيها المعنى في اللغة الجديدة، كما وظّف من أجل توصيل المعنى للشعوب التي تتكلم اللغة اللاتينية بعض العبارات الشعبية أسقطها على المفاهيم العبرية[77].

وبما أن اللغة العبرية هي لغة خالية من أدوات الربط، أدخل القديس جيروم الكثير من هذه الأدوات اللازمة من أجل وصل العبارة بأخرى، وما يلاحظ على القديس جيروم هو تمسكه الكبير باللغة اللاتينية الكلاسيكية ومع ذلك لم يغفل عن استعمال بعض الصيغ العامية في ترجمته، حرصا منه على إبقاء أسلوب الترجمة الإيطالية وحفاظا منه على عدم تضليل القراء الذين تعودوا على الترجمة الإيطالية وخاصة أولئك الذين يحفظون بعض الأجزاء على ظهر.

وأخيرا حافظ جيروم على كثير من المصطلحات العبرية التي كانت تحتوي عليها الترجمة السبعينية أو الإسكندرية[78]، وابتداء من سنة 391 م إلى غاية 405 م ترجم القديس جيروم العهد القديم حسب هذا الترتيب :

– إن أول ما ترجمه القديس جيروم كان أسفار الملوك الأربعة[79] ثم سفر أيوب، فأسفار الأنبياء المتأخرين: إشعيا، إرميا، حزقيال وأيضا أسفار الأنبياء الصغار، وتخلل هذا العمل فترة مرض فانقطع عن مواصلته للترجمة.

– ثم ابتداء من سنة 393 م واصل ترجمته، فترجم على التوالي سفر الأمثال، سفر نشيد الأناشيد، سفر الجامعة، سفر عزرا، فسفري أخبار الأيام الأول والثاني، وبعد ذلك ترجم أسفار التوراة ويليها مباشرة

ترجمة سفر يوشع متبوع بالأسفار التالية القضاة، راعوث، أستير، طوبيا ويهوديت[80].

ولم تكن مهمة هذه الترجمة صعبة بالنسبة للقديس جيروم، لأن دراسته للغة العبرية وباقي أصول الدين اليهودي وحصوله على نسخة أصلية لأسفار العهد القديم مكنته كثيرا، مما جعلته يترجم الأسفار التالية الأمثال ونشيد الأناشيد والجامعة لسليمان في ثلاثة أيام، كما ترجم سفر طوبيا في يوم واحد، أما سفر يهوديت فلم يأخذ من وقته إلاّ ليلة واحدة[81]، ثم ترجم بعد ذلك العهد الجديد كله، وهكذا يكون القديس جيروم قدم للكيسة الرومانية ترجمة كاملة للكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد باللغة اللاتينية.

4 – موقف الكنيسة من ترجمة القديس جيروم :

لقد أعقب ظهور ترجمة القديس جيروم عدّة مواقف نقدية وفي بعض الأحيان عدائية اتجاه ترجمته، كما لم يسلم هو من أن يتهم بالتزوير والهرطقة، أما القديس أغسطين فقد بقي فترة من الزمن رافضا لاستعمال هذه الترجمة، مثله مثل باقي قساوسة الكنيسة الغربية الذين رأوا من الصعب التخلي عن تقاليد الكنيسة وتبني هذه الترجمة، خاصة وأن القديس جيروم اتهم كونه قلّل الكثير من شأن الترجمة الإسكندرية أو السبعينية[82]، والتي اعتبرت عند الكثيرين بأنها موحاة Inspirée.

و كان جيروم يرى أن موقف القديس أغسطين مفاجئا له رغم أن هذا الأخير كان يستعمل الترجمة اللاتينية الإيطالية، وهذا ما أخّر استعمال الفولجات، حيث بقيت إلى غاية القرن الخامس الميلادي[83] تقرأ كمكمل للترجمة اللاتينية الإيطالية

للعهد القديم، هذا الوضع أدى في نهاية المطاف بالفولجات إلى الانتشار خارج روما كرد فعل، فشهدت بلاد الغال انتشارا واسعا وسريعا لها ابتداء من القرن الخامس ميلادي، ثم بعد ذلك في إسبانيا حوالي القرن السادس ميلادي، وما إن حلّ القرن التاسع ميلادي حتى عمّ استعمالها كامل أنجلترا.

أما في شمال إفريقيا فقد كان انتشارها كان بطيئا، إلى أن حلّ القرن الثالث عشر ميلادي شهدت الفولجات انتشارا واسع النطاق على كامل التراب المسيحي، وإلى غاية هذا العهد فإن الفولجات أصابها ما أصاب الترجمة السبعينية أو الإسكندرية، فمن خلال عملية نسخها تعرضت للكثير من التحريف الواضح، فأدخل عليها النساخ صيغا وعبارات من الترجمات القديمة حتى ظهرت في النهاية، كأنها غير الترجمة التي قام بها القديس جيروم، فخضعت في القرن السابع لأول عملية مراجعة قام بها كاسيديور Cassidiore، ثم بعد ذلك قام الأسقف تيوديلف Theodulfe ،أسقف أورليون Orléons بمراجعة وتحقيق جذريين للترجمة من أجل إعادتها إلى نقاوتها الأصلية.

كما قام القديس إتيان هاردنغ Harding أسقف مدينة سيتو Citeau في القرن الثالث عشر الميلادي بمراجعة أخرى، وفي نفس الفترة اعتمدت جامعة باريس نص الترجمة المتداولة واعتبرته الوحيد القابل للنشر، وعرف هذا النص بالنص الباريسي، ومن قبيل الصدفة كان هذا النص ملوثا جدا إلى درجة تعرضه للنقد اللاذع من الفيلسوف البريطاني روجي باكو Rogé Bacon [84]، لكن هذا النص، وإن كان غير مطابق للفولجات، إلاّ أنه أتى بالجديد الذي تمثل في تقسيم أسفار العهد القديم على إصحاحات، وكان رائد هذا العمل رئيس أساقفة كنتوربيري Cantorbéry ،غتيان لنغدون Etienne Langdon [85].

وعن النص الباريسي صدرت أول طبعة من الكتاب المقدس للفولجات بين سنتي 1452–1450 م، وعن طريقه أصبحت نسخ الفولجات كلها ملوثة، وقد استدعت هذه الوضعية المزرية التي آلت إليها الفولجات أمر استدعى تخصيص حصة الأسد لها في مجمع ترانت المنعقد سنة 1546 م.

5 – مجمع ترانت Trente:

نظـرا لما آلـت إليه الترجمة افيرونيمية (الفولجات)، أقرّ مجمع ترانت المنعقد في 8 أفريل 1546 م في دورته الرابعة[86] مرسـوما مفاده : أن ترجمة القجيس جيروم يجب أن ينظر إليها كترجمة وحيدة وشرعية للكنيسة الرومانية وعليه ستنشر مستقبلا كما كانت في عهد القديس جيروم وهذا المرسوم معروف بـــــــ:

Decretum De Editione et Use Sacrorum Librorum وأن المؤمنيـين المسـيحيون يستطيعون استعمالها دون ضرر[87]، وبدأت أعمال التحضير في كل من روما وترانت لطبع نسـخة الفولجات المراجعة، وتشكلت لجنة بابوية يرأسها البابا بيوس الرابع Pie IV لكنها سرعان ما استبدلت بلجنة أخرى شكلها بيوس الخامس Pie V ورغم مجهودها غير أن نتائجها كانت غير مرضية، وفي عهد البابا سـيكس الخامس Sixte V قرر جعل نهاية لهذه السلسلة من المراجعات غير المجدية، فتشكلت لجنة أخرى إثـر هـذا القـرار إعتمـدت في مراجعتها على مخطوطـات جديـدة للفواجات منها مخطـوط أمياتينوس Codex Amiatinus بالإسـتعانة بمخطوطات الفاتيكان للترجمة الإغريقيـة، وكطبعة أساسـية يجرى عليها المراجعة أختـيرت طبعة لوفان Louvain التـي ظهـرت سـنة 1583 م وأنجزت على النـص الباريسي، وأكملت هـذه اللجنة أعمالهـا سـنة 1589 م، وسـلمت للبابا سـكس الخامس نسـخة من هـذه المراجعة، ورأى البابـا نفسـه الوحيد المخول له الحق في إصـدار حكم نهائي على هذا النص، فأدخل عليه تعديلات كما أراد، وحذف عنه التقسيم الذي أدخله النص الباريسي وهندسه كما شاء لمدة سنتين، فظهرت منه أول طبعة سنة 1590 م، لكن موت البابا جعل مجلس الكنيسة يوقف طباعة هذه النسخة واصدارها.[88]

و بحلـول عهـد البابـا كليمـون الثامـن في نهاية سـنة 1592 م ظهرت النسـخة النهائيـة للفولجـات منقحة، وقد حذف منها كلّ ما أضافه البابا سـكس الخامس، واعتمـدت كنص نهائي وإجباري للكنيسـة، وإذا ما طبعت نسـخة وأريد إدخال بعض الشروحات عليها فيجب أن يكون ذلك على هامش النص، وسـميت هذه الطبعة بطبعة سكستو كليمونتين Sixto–Clémentine ابتداء من سنة 1604م[89].

الخاتمة

نستخلص في النهاية أن العهد القديم لم يصل إلينا في شكله النهائي إلاّ بعد ذلك العمل الجبار المتمثل في الترجمات بكل أشكالها، سواء كانت ترجمة إغريقية أو ترجوما أو ترجمة لاتينية، هذه الأخيرة التي ترجم من خلالها العهد القديم إلى اللغات الحية ولغات العالم الأوربي الأخرى. كما أن هذه الترجمات أنجزت من الأصل العبري، وهذا ما يؤهلها لأن تكون ذات قيمة تاريخية عالية. فالترجمة السبعينية أو أولى الترجمات الإغريقية وإن بدت ذات طابع أسطوري إلاّ أنها تحمل في طياتها شيئا من الحقيقة، منها أن هذه الترجمة كانت فعلا في عهد الملك بطليموس الثاني، واللذين قاموا بها هم يهود الإسكندرية الذين يتقنون اللغة الإغريقية، لأن يهود أورشليم لم يكونوا على دراية كافية باللغة الإغريقية تمكنهم من انجاز ترجمة تصبح فيما بعد أساسا للترجمة اللاتينية.

أما الترجومين، فلم يكن بالعمل الهين على الإطلاق بدليل أنه لم يستطع أي حاخام يهودي إنجاز ترجوم كامل للعهد القديم باللغة الآرامية. وأنه ما عدا ترجوم أنكيلوس حول التوراة وترجوم جوناتان بن حزائيل لأسفار الأنبياء فإنه ليست لدينا معلومات كافية حول الترجومين الآخرين فيما يخص المترجمين أو الشارحين (بما أن الترجوم هو شرح في الأصل) الذين اتضح أنهم لا ينتمون إلى عصر واحد وخاصة بالنسبة لترجوم الكتابات المقدسة. ومن الطبيعي أن يكون للترجومين الأوليين (ترجوم أنكيلوس وترجوم جوناتان بن حزائيل) أهمية كبيرة نظرا لأنهما الأقدم من جهة، ومن جهة أخرى فلأنهما ترجومين لأهم أجزاء العهد القديم « التوراة وأسفار الأنبياء» شرحا. كما اكتسى ترجوم أستير أهمية كبرى نظرا لأهميته داخل المعبد حتى أصبح ينافس أسفار النبي موسى أي أسفار التوراة. أما ترجوم أورشليم حول التوراة فهو مهم جدا من وجهة النظر التشريعية لأنه مكمل للتلمود[90].

و أخيرا فإن أهمية الترجوم تعود إلى كونه أساس الترجمة السريانية التي أتت بعد ذلك، كما تكمن أهميته في محافظته على العهد القديم من الاندثار بعد زوال

اللغـة العبريـة بل إنه أمـدّ في طول عمر اللغـة الآرامية حتى قـرون متأخرة إلى أن احتلـت اللغـة اللاتينية مكانتها بالنسـبة للعهد القديم ونقلتـه إلى كل لغات العالم الحديث.

و تعتبر ترجمة القديس جيروم أهم هذه الترجمات على الإطلاق لما تنطوي عليه مـن عمـل جاد وجهد كبـير في محاولة إعطـاء الكنائس بكل مذاهبهـا نصا شرعيا ومقدسـا بعـد أن تبنت المسـيحية اللغـة اللاتينية كلغـة دينية، ومنهـا انتقل العهد القديم إلى كامل لغات العالم ما عدا اللغة العربية التي ترجم إليها العهد القديم في القرن 13 م من أصل عبري ماسوريتي[91]. غير أن من مساويء الترجمات المذكورة آنفـا أنها زادت من شـدة الحذر إزاء نصـوص العهد القديم وزعزعـت الثقة فيها مـن ناحيـة التوثيق التاريخي لأنـه لا يخفى علينا ما يمكـن أن تحدثه هذه الترجمات مـن زيادات ونقصان في النص الجديد هذا مـن ناحية وأيضا عدم النقل الصحيح للمضمـون في غياب النص الأصلي الحقيقي، وأيضا عـدم الأخذ بالجد في مقارنة هـذه الترجمـات بنصـوص البحـر الميت والمعروفـة أيضـا بنصـوص واد القمران المكتشفة سنة 1947 م من ناحية أخرى.

الهوامش

1. Gautier. L, Introduction à l'ancien testament, payot, paris, T2 1939, p 467.

2. Wogue. L, Histoire de la bible et l'exégèse biblique, imprimerie national. Paris, sans date. P 5.

3. Loc cit.

4. قائد في جيش بطليموس، كل ما يعرف عنه أنه ولد في السامرة.

5. Gautier. L, Op cit. p.468.

6. إبراهيم خليل أحمد، محاضرات في تاريخ الأديان، دار المعارف. القاهرة، ط1، 1985. ص 40.

7. القديس جيستين : يعبر من كبارة فلاسفة المسيحية ولد سنة 100 م وتوفي سنة 165 م. أما الأب كليمو الإسكندري هو أب الكنيسة الإغريقية وفيلسوف مسيحي، عاش في القرن الثالث م وأراد أن يبرهن من خلال أعماله أن الفلسفة الإغريقية هي التي مهدت للمسيحية. أنظر : Wigoder. W, Dictionnaire Encyclopédique de la bible, p817

8. Boucuez et Vigourou, Manuel biblique, librairie de la faculté de théologie,paris,T1,1891, p145.

9. Robert. A, Tricot. A, Initiation Biblique, Desclée et Cie, Tourai : 1939, p 50

10. Wogue. L, Histoire de la bible et l'exégèse biblique, : imprimerie national, Paris sans date. P 5.

11. Boucuez et Vigouroue, T1 Op cit. p. 181.

12. Ibid. p.182.

13. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.150.

14. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p. 182.

15. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.150.

16. L. Wogue, Op cit. p.151.

17. Ibid. p.141.

18. القديس يوحنا كريزوستوم، هو أب للكنيسة الإغريقية، ولد في أنطاكية حوالي 407 م. نصب أسقف القسطنطينية، وكان حكيما جدا إلى درجة أن حكمته أكسبته لقب ذو الفم الذهبي. نفي لتحمسه للإصلاحات الكنسية.

19. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p. 182.

20. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.150.

21. Loc cit.

22. Wogue. L, Op cit. p.139.

23. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.155.

24. Loc cit.

25. Ibid. p.256.

26. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p. 184.

27. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.152.

28. Ibid. p.253.

29. Codex: إن الكتاب المسيحيين استبدلوا كتابة العهد القديم من على ورق البردي بنوع آخر من السند يعرف بـ Codex وهو عبارة عن كتاب يشبه الكتب الحالية، يتكون من أربعة أوراق أو أكثر توضع الواحدة على الأخرى وتثنى في الوسط تثنى في الوسط.

30. David. Fusser, Les dossiers d'archéologie. N° 10. Mai-Juin. 1975. p.28.

31. Negmman. Jean, Atlas du proche orient biblique. p. 13.

32. Wigoder, Geoffrey, DictionnaireEncyclopédique de la bible. p.1104.

33. Vincent, Le Judaiisme, : Bloudet Gay, Paris, 1932. p. 56.

34. Weil. Michel.A, Le Judaïsme, Ces Dogmes et Sa Mission, Librairie Israélite, Paris: 1866. p. 69

35. نحميا 8 : 8.

36. Weil. Michel.A , Op cit. p. 69.

37. Wogue. L, Op cit. p.143.

38. Weil. M.A, Op cit. p.70.

39. Wigoder. Geoffrey, Op cit.1104.

40. هليل : حاخام فريسي Pharisien معاصر للقرن الأول ميلادي، رئيس المدرسة الحاخامية في فلسطين، حيث تميز شرحه للتوراة بالإنفتاح والحرية. أنظر: Wigoder. G, Dictionnaire Encyclopédique de la bible, p842

41. جمليل : أيضا حاخام فريسي ومعلم القديس بول الثاني، توفي سنة 50 م، كما عاصر الإمبراطور الروماني تيتيس الذي هدم المعبد الثاني في أورشليم (القدس). أنظر: Wigoder. G, Dictionnaire Encyclopédique de la bible,p1021

42. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.173

43. Vincent, Op cit. p.57.

44. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.173.

45. Vincent, Op cit. p.57.

46. Wogue. L, Op cit. p.145.

47. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.174.

48. Vincent, Op cit. p.58.

49. Loc cit.

50. Wogue. L, Op cit. p.153.

51. Ibid. p.154.

52. Vincent, Op cit. p.58.

53. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.175.

54. Ibid. p.176

55. Loc cit.

56. Wogue. L, Op cit. p.151.

57. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.171.

58. Wogue. L, Op cit. p.151.

59. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.177.

60. دكتور : هو اللقب الذي كان يحمله بعض اللاهوتيون البارزون بأعمال كبيرة، والآراء الحكيمة وهو لقب كنسي. ويقابله لقب الحاخامات عند اليهود والذي يعني بالدرجة الأولى درجة متقدمة جدا في علم الشريعة الموساوية. Wigoder. G, DictionnaireEncyclopédique de la bible, p 542

61. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.204
62. Ibid. p205
63. لاهـوتي مسـيحي ولد سـنة 155 م وتوفي سـنة 222م يعتـبر أول من كتـب اللاهوت باللغة اللاتينية، وكان له تأثير كبير على تطور اللاتينية كلغة دين، وتسببت نزعته المفرطة في الأخلاق في اتهامه بالهرطقة.
64. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.159.
65. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.206.
66. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.263.
67. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.206.
68. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.263.
69. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.208.
70. القديس داماس بابا الكنيسة الرومانية من سنة 366 م إلى غاية 384 م وهو من أصل إسباني.
71. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.211.
72. Wogue. L, Op cit. p.161.
73. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.211.
74. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.267.
75. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.212.
76. Ibid. p.215.
77. Loc cit.
78. Ibid. p. 216.
79. تعتبر الترجمة السـبعينية وترجمة الفولجات كل من سـفري صموئيل الأول والثاني سـفري ملوك أول وثاني. وهذا وفقا لما جاء في التصنيف القانوني الكنسي وليس العبري
80. سـفري يهوديت وطوبيا يعتبران من الأسـفار الخفية عند اليهود، لكن الكنيسـة الإغريقية والمسيحية دون الكنيسة البروتستانية تعتبرهما سفران قانونيان.
81. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.271.
82. كان القديـس جيروم يرى أن الترجمة السـبعينية لا يمكن أن تكون مصر ثقة لديه، فانقص مـن قيمتها وألح عـلى العودة إلى الأصل العبري الذي يؤدي إلى نتائـج مضمونة. وموقفه هذا سببه القداسة التي أحيطت بهذه الترجمة حتى أعتقد أنها وحي. وعليه فإن هذا الإعتقاد حسب القديـس جيروم خطأ لأنه يبعد الباحث من العـودة إلى الأصل العبري، وبالتالي البعد عن أي عمل علمي.
83. Robert A, Tricot. A, Op cit. p.270.
84. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.272.
85. Ibid. p. 272.
86. Loc cit
87. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.218.
88. Robert. A, Tricot. A, Op cit. p.272.
89. Ibid. p276.
90. Wogue. L, Op cit. p.156.
91. Boucuez et Vigouroue, T1. Op cit. p.248.

مصادر ومراجع المقال

1 – الكتـاب المقـدس، كتب العهـد القديم والعهد الجديـد، دار الكتاب المقدس، مصر، 1883.

2 – إبراهيـم خل يـل أحمد، محاضرات في تاريـخ الأديان، دار المعـارف. القاهرة، ط1، 198.

3 - Boucuez et Vigouroue, Manuel biblique, librairie de la faculté de théologie, paris, T1, 1891.

4 - Fusser. David, Les dossiers d'archéologie. N° 10. Mai-Juin. 1975.

5 - Gautier. L, Introduction à l'ancien testament, payot, paris, T2 1939.

6 –Negmman. Jean, Atlas du proche orient biblique.

7 - Robert. A, Tricot. A, Initiation Biblique, Desclée et Cie, Tourai, 1939.

8 – Vincent, Le Judaiisme. Bloudet Gay, Paris, 1932.

9 – Weil. Michel.A, Le Judaïsme. Ces Dogmes et Sa Mission, Librairie Israélite, Paris,1866.

10 - Wigoder. Geoffrey, DictionnaireEncyclopédique de la bible.

11 – Wogue. L, Histoire de la bible et l'exégèse biblique, imprimerie national. Paris, sans date.

حركة نجم شمال إفريقيا والبعد الوحدوي المغاربي بين 1923 - 1936

عبد القادر كرليل
المركز الجامعي تيبازة

تمهيد:

إن طبيعة نضال شعوب المغرب العربي للتخلص من الوجود الاستعماري وتحرير أراضيها من بطش الاستعمار، اقتضى منها أن لا يكون له رقعة جغرافية واحدة،حيث عرف عدة جبهات ولكل واحدة منها رقعة جغرافية معينة زيادة عن بلدان المغرب العربي.

وإن انتشار فكرة وحدة شعوب المغرب العربي خارج الديار، يعود في ذلك الفضل إلى مهاجري المغرب العربي المتواجدين في المشرق العربي الإسلامي، الذين فتحوا هناك جبهة للنضال الوحدوي المغاربي، واستمرارا للفكرة تمكن المهاجرون المغاربة المتواجدون في الدول الأوربية الغربية من فتح جبهة ثالثة، لتضم جهودها من أجل توحيد وجمع شمل الطبقة الشغيلة المغاربية المتواجدة في الدول الأوربية، وعلى وجه التحديد في فرنسا لمؤازرة إخوانهم المغاربة في المشرق العربي، وداخل أراضي المغرب العربي، خاصة وأن هذه الأخيرة لم يكن لها مفعولا كبيرا بسبب الملاحقات والمضايقات التي تشنها فرسا على من يشتبه فيه بأنه حاملا لهذه الفكرة، ناهيك عن الدعاية المضادة التي استعملتها لإجهاض أي نشاط جماهيري يصب في هذه البوتقة، كما قد يكون عامل الجهل الذي كان يسود سكان منطقة المغرب العربي،أحد العوامل الأساسية التي عرقلت تبلور فكرة العمل الوحدوي في المنطقة، الشيء الذي سهل على الاستعمار تطبيق سياسة فرق تسد، بغرض منع أي عمل وحدوي محتمل تجسيده على أرض الواقع.

وإلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان النضال الوحدوي محدود النشاط والتأثير المقتصر على فئة المهاجرين خارج ديار المغرب العربي، قد يكون هذا للأسباب سالفة الذكر.

إذا كانت الحرب العالمية الأولى، نقمة على الشعوب المغاربية لأنها فقدت فيها أعز فلذات الكبد، في حرب لم تكن فيها طرفا في الخصومة، وبالتالي لا استفادة من الغنائم في حالة الانتصار، لكنها كانت نعمة من جهة أخرى على الشعوب المغاربية بحيث استفادت كثيرا من نتائجها عن طريق الاحتكاك بالحاملين للأفكار التحررية، مما زاد في نمو الوعي لديهم والتحرر من عقدة الخوف وكذا اكتساب الخبرة الحربية.

1 – ميلاد نجم شمال إفريقيا:

مادام الأمر يتعلق بنجم شمال إفريقيا، فإنه من البديهي أن ننطلق في بحثنا هذا في الحديث عن المهاجرين المغاربة في فرنسا باعتبار أن النجم ولد فيها.

إن الظروف الاجتماعية الصعبة التي كان يعيش فيها المهاجرون المغاربة بفرنسا دفعت بهم إلى التفكير في إيجاد حل يسمح لهم بجمع شمل العمال المغاربة، في إطار تنظيم سياسي لهم للمطالبة بحقوقهم وتحسين مستواهم المعيشي، ولذلك أنشئ تنظيم سياسي سمي «نجم شمال إفريقيا» سنة 1926، ولعل من خلال هذه التسمية تستشف فكرة العمل الوحدوي المغاربي، إذ أن هذه التسمية تدل على أنه تنظيم سياسي تشترك فيه الأقطار المغاربية الثلاثة: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى.

لكن ميلاد النجم سنة 1926 لم يكن صدفة وإنما فكرة ظلت تراود أذهان العمال المغاربة في المهجر، إلى أن خرجت إلى العلن بين سنتي 1924 – 1925 بدعم من الأممية الشيوعية وتجسدت رسميا على أرض الواقع يوم 20 مارس 1926، فكان الأمير خالد رئيسها الشرفي[1]، أما رئيسها الفعلي فهو السيد حاج علي عبدالقادر[2]، وهو جزائري وعضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي ورئيس خلية شيوعية في فرنسا، ولعل هذا هو السبب الذي دفع بالكثير إلى القول بأنه حزب شيوعي[3].

وعن كيفية تأسيس حركة النجم اعتمدنا في بحثنا هذا على بعض الشهادات والروايات التي نقلها أشخاص من صانعي الحدث أو عاصروه أو باحثون كانت لهم الفرصة لدراسة وثائق حركة النجم ومن بينها تلك التي أطلعنا عليها السيد محمد البجاوي في كتابه[4] «حقائق عن الثورة الجزائرية» وهي شهادة أدلى بها السيد بلغول أحمد أحد المؤسسين الأوائل للنجم، يذكر بأن أول اجتماع عقد بغرض تأسيس النجم[5]، كان في بيت السيد بلغول أحمد الواقع بنهج شيرو (Chiro) رقم 23، الدائرة 17 بالعاصمة الفرنسية باريس، وحضر اللقاء كل من الأمير خالد وجاك دوريوت وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي، شجع هذا الأخير الأمير خالد بالمضي قدما في فكرة تأسيس حركة سياسية، تكون من مطالبها استقلال بلدان شمال إفريقيا، كما وعده في ذات المناسبة بأنه سيتلقى كل الدعم من الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي الفرنسي.

بهذا الوعد تشجع الأمير خالد واغتنم الفرصة مقدما مشروع برنامجه للسيد دوريوت على أن يكون بلغول أحمد منسقا بين الأمير خالد والحزب الشيوعي الفرنسي بغرض استكمال الإجراءات الضرورية للإعلان عن ميلاد النجم.

وبعده تعاقبت عدة اجتماعات قصد البحث في الموضوع وإيجاد السبل الكفيلة لإنشاء هذه الحركة السياسية التي طالما انتظرها العمال المهاجرون المغاربة منها لقاء 12 جويلية 1924 حيث ترأس الجلسة السيد بلغول أحمد، شرح فيه الأمير خالد الأطر الرئيسية لبرنامجه المبني على أساس فكرة «استقلال أقطار شمال إفريقيا»، ثم تلاه لقاء 19 جويلية من نفس السنة ترأسه الفرنسي فيكتور سبيلمان وهو عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي، تميز هذا الاجتماع عن غيره من اللقاءات التي سبقته بأنه «اجتماع جامع» حيث حضره عدد كبير من المهاجرين المغاربة المتعطشين والمتشوقين لرؤية ميلاد حركة سياسية تجمع شمل المغاربة في المهجر، وتكون بمثابة حافز قوي يسمح بتنسيق الجهود فيما بينهم من جهة، والوقوف وراء الأمير خالد لمساندة برنامجه الذي يدعو إلى التضامن في الكفاح من أجل استقلال بلدان المغرب العربي من جهة أخرى، وكان الأمير خالد في هذه الأثناء يجري اتصالات

سرية مع الأمير عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى والسلطان الأطرش بجبال الدروز السورية، بغرض التنسيق معهم لتفجير الوضع في المغرب العربي.

إن بعد المسافة بين سورية وفرنسا من جهة وبين سورية والمغرب العربي من جهة أخرى لم يقلل من عزم الأمير خالد الذي كان على إطلاع مستمر عن مستجدات نشاطات الحزب من خلال التقارير التي يرفعها له رئيس الحزب السيد بلغول أحمد ثم خليفته جفال محمد الذي انسحب من على رأس الحزب لأسباب صحية في جوان 1926 وخلفه السيد مصالي الحاج بموافقة الأمير خالد.

وفي شهادة مماثلة وردت في نفس الموضوع، للسيد عمار خيذر أحد المناضلين الأوائل في النجم، والتي نسجل فيها تطابق الحديث حول رواية ميلاد حركة النجم مع الشهادة السابقة، إذ ذكر أن المهاجرين المغاربة كانوا يسعون خلال سنة 1924 إلى تأسيس حزب سياسي مغاربي[6]، ويبدو أن ذلك كان نتيجة نشاط الأمير خالد في تلك الفترة.

وفي نفس الموضوع المتعلق بميلاد النجم ذكر السيد فرحات عباس أحد الشباب الجزائريين المعاصرين لحركة نجم شمال إفريقيا، ذكر في كتابه[7]، بأن في سنة 1924 ألقى الأمير خالد محاضرة أمام العمال المهاجرين المغاربة الذي استقبل تحت وقع الهتافات والصيحات المترددة لعبارة «تحيا شمال إفريقيا مستقلة»، كما ذكر السيد فرحات عباس في ذات المرجع بأن جمعية النجم تأسست في شهر سبتمبر 1924 [8]، بغرض الدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا المادية والمعنوية والاجتماعية، وأن رئيسها هو السيد محمد جفال ومن أعضائها البارزين على الساحة النضالية الحاج عبد القادر وأحمد بلغول ومصالي الحاج[9].

سردا للروايات المتعلقة بنشأة النجم والتي تشترك معظمها في أن فكرة إنشاء حركة سياسية في باريس يجعل منها العمال المغاربة في المهجر منبرا لهم لرفع أصواتهم مطالبين حقوقهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، ذكر السيد محمد قنانش، أحد مناضلي النجم في فترة الثلاثينيات، بأن فكرة إنشاء النجم كانت من وحي الأمير خالد سنة 1924 عندما كان مقيما بباريس حيث التقى بعمال مغاربة وتحدث معهم

عن إمكانية تأسيس تنظيم سياسي يجمع شمل مهاجري الأقطار المغاربية الثلاثة ولعل ما دفع به للإفصاح بذلك هي المراسلات التي كان يوجهها إلى السياسيين الفرنسيين اليساريين[10]، إلا أن تأخر الأمير خالد عن المزيد من التنسيق مع العمال المغاربة بسبب تعثره في الاتصالات مع التيار اليساري الفرنسي، شرع المغاربة دون انتظار في أوائل 1925 إلى إنشاء حركة دينية مغاربية أطلقوا عليها «جمعية الأخوة الإسلامية»، للعلم أن هذه الجمعية شاءت الأقدار أن يتزامن ميلادها تصاعد الحرب الريفية في المغرب الأقصى بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي.

ولكن مؤسسي هذه الجمعية أرادوا الذهاب بها إلى أبعد من ذلك عندما سعوا إلى إعطائها بعدا مغاربيا تتولى الكفاح السياسي في منطقة المغرب العربي، مادمت مقومات الوحدة قائمة، من عوامل جغرافية وتاريخية وحضارية، وكانت الجمعية في ذات الوقت تنسق مع الحزب الشيوعي الفرنسي لتوافق مواقفه مع الجمعية حول الحرب الريفية، بقيت تواصل نشاطها مع الشيوعيين الفرنسيين إلى تاريخ الإعلان عن تأسيس حركة «نجم الشمال الإفريقي» في 12 جوان 1926 [10].

خلاصة لهذه الشهادات والروايات المتعلقة بميلاد حركة النجم، يمكن القول بأن هناك خلاف حول تحديد تاريخ ميلاد حركة النجم، فالبعض منها نسبها إلى سنة 1924 مثل الجمعية الدينية «جمعية الأخوة الإسلامية»، أو السيد فرحات عباس، فإن باقي الشهادات والروايات والكتابات تنسبها إلى سنة 1926 لكنها اختلفت في تحديد اليوم والشهر الذي يتراوح بين فيفري ومارس وجوان من سنة 1926 [12]، كما أن هناك اتفاق حول القول بأن ميلاد حركة النجم كان من وحي الأمير خالد الذي عين رئيسا شرفيا له، وتنعقد اجتماعات حركة النجم على شرفه إلى غاية عام 1928[13] وهو يتلقى الدعم من الشيوعيين الفرنسيين[14].

وعن صحة تولي الأمير خالد الرئاسة الشرفية للنجم يمكن الاستشهاد من جهة بمذكرات مصالي الحاج التي ذكر فيها بأن الأمير خالد كان ينظم لقاءات جماعية في المقاهي بباريس، وهذا منذ تأسيس حركة النجم يجمع فيها المهاجرين المغاربة قصد التعرف على أفكار الحركة، وكذا المناضلين المؤسسين للنجم، ومن

جهـة أخرى على التسـمية التي أطلقـت على جريدتي النجـم الأولى والثانية وهما، «الإقدام الباريسي» و«إقدام الشمال الإفريقي»، اللتين هما في الواقع امتدادا لتسمية جريدة الأمير خالد «الإقدام» التي كانت تصدر بالجزائر قبل نفيه إلى فرنسـا سـنة 1923.

2 – مبادئ النجم الوحدوية:

وللتعـرف أكثـر عـن المبدأ الوحـدوي الـذي كانت تدعـو إليه حركـة «نجم شـمال إفريقيـا» إرتأينا الرجوع إلى وثائق الحركة من برنامج (القانون الأسـاسي)، والجرائد والمناشير التي كانت تصدرها، والتجمعات الشعبية التي كانت تنظمها، والمؤتمرات التي حضرتها بغرض التعرف على أهدافها ومبادئها في أوسـاط العمال المغاربة في المهجر، وكذا الرأي العام العالمي، وهي على النحو التالي:

1 – من خلال برنامج نجم شمال إفريقيا:

جاء في برنامج نجم شـمال إفريقيا[15] عن الأفكار الوحدوية لشـعوب وأقطار المغرب العربي ما يلي:

المادة الأولى: «أسسـت جمعية في باريس باسـم نجم شمال إفريقيا، وهي جمعية لمسلمي الجزائر وتونس والمغرب الأقصى».

المادة الثالثة: «هـدف الجمعية الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقية وتربيتهم اجتماعيا وسياسيا».

المـادة الرابعـة: «تسـير الجمعيـة وفـق القوانـين، وفي إطـار الاتحـاد فيـما بـين المسـتعمرات، مهمتهـا تربيـة مسـلمي شـمال إفريقيا عـلى الحياة في فرنسـا، ورفع مطالب أهالي شمال إفريقية أمام الرأي العام».

انطلاقـا من محتـوى هذه المواد التـي وردت في القانون الأسـاسي لحركة نجم شـمال إفريقيا يمكن القول بأن الهدف الأسـمى الذي ترغب الحركة في تحقيقه على أرض الواقع هو: تجسيد فكرة وحدة الشعوب المغاربية في نضالها ضد الاستعمار،

إذ كانت المادة الأولى صريحة في تحديد الجمهور الموجه إليه البرنامج، وهو «مسلمو الجزائر وتونس والمغرب الأقصى»، والمادة الثالثة حددت الهدف الذي وجدت من أجله وهو «الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا، وتربيتهم اجتماعيا وسياسيا».

أما المادة الرابعة تؤكد في بداية الأمر على أن النجم جمعية تسير وفق القوانين المعمول بها في فرنسا، ويشكل فضاء للتعايش فيما بين المستعمرات: «تسير الجمعية وفق القوانين، وفي إطار الاتحاد فيما بين المستعمرات»، وتستطرد ذات المادة في مضمونها بأن من مهامها، إضافة إلى المهمة السياسية فإنها ستتولى أيضا مهمة تثقيف عمال أقطار المغرب العربي في المهجر تماشيا وظروف الحياة في فرنسا: «مهمتها تربية مسلمي شمال إفريقيا على الحياة في فرنسا»، ومن مهامها أيضا تتولى مسؤولية الدفاع عن حقوق هذه الفئة: «ورفع مطالب أهالي شمال إفريقيا أمام الرأي العام».

من خلال محتوى هذه المواد يتبين أن النجم وجد لكي يصنع أدوات التوحيد بين شعوب المغرب العربي سياسيا واجتماعيا وثقافيا، ثم الوصول به إلى أن يتبنى بنفسه فكرة ردع الاستعمار، وتحرير أراضيه منه وإلى الأبد.

لعل المتمعن في برنامج نجم شمال إفريقيا، يجد بأنه قد رسم للنجم استراتيجية العمل في مرحلتين: الأولى تتضمن مطالب اجتماعية في معظمها، هذا ما يستشف من خلال قائمة المطالب التي كثيرا ما ندى بها، وهي إلغاء القوانين الاستثنائية والأهلية (الأنديجينيا) والمحاكم الزجرية، ورفع المراقبة الإدارية، وأن يتساوى أهالي المغرب العربي في الحقوق مع الفرنسيين، مثل حق الانتخاب والترشح في المجالس الشعبية بما في ذلك البرلمان، وجعل التعليم إجباريا باللغتين الفرنسية والعربية، وفصل الدين عن الدولة، وحرية الصحافة والجمعيات ذات الطابع السياسي، وتطبيق قوانين العفو على الأهالي[16] ....إلخ

أما المرحلة الثانية الواردة في استراتيجية العمل، فتتضمن مطالب سياسية تتمثل في مبدأ «الاستقلال»، الذي أصبح في وقت لاحق قاعدة وأرضية لنجم شمال إفريقيا

مع حلول سنة 1927[17]، رغم أنه لم يكن واردا في القوانين الأساسية الأولى للنجم، لكنه ظل مطلبا أساسيا يتصدر قائمة مطالب الحركة، كما أضحى كلمة وفاق لجميع مهاجري المغرب العربي الذين أخذوا يتوافدون ويلتفون باستمرار حول حركة النجم.

منذ سنة 1927 أخذ نجم شمال إفريقيا يتبنى مبدأ الاستقلال عمليا وفكريا واستراتيجيا[18] ،في كل نشاطاته السياسية بما في ذلك المحافل الدولية لإطلاع الرأي العام الدولي على مطالب حركة النجم، ويمكن الاستدلال بمشاركة النجم في مؤتمر بروكسيل[19] التي قال عنها رئيس الحزب السيد مصالي الحاج: «إننا قد عرّفنا الرأي العام العالمي ببرنامج الاستقلال السياسي وبوحدة شمال إفريقيا»[20]، ولتقنين هذا المبدأ وإضفاء عليه صفة الرسمية كرسته قيادة الحزب في القانون الأساسي للحزب بإدخال تعديلات على المادة الثالثة من القانون الأساسي، والتي أصبحت حسب الصيغة التالية:

«من الأهداف الأساسية للجمعية، تنظيم الكفاح من أجل استقلال بلدان إفريقيا الشمالية الثلاثة، وبفضل النشاطات يجب توسيع وحدة الحركة الوطنية الثورية لشمال إفريقيا»[21].

إن اعتماد نجم شمال إفريقيا في سياسته على «مبدأ الاستقلال» كان بمثابة الرياح التي أثارت الزوبعة، إذ عرف منذ ذلك أزمة سياسية أثارها الشيوعيين بفعل انسحابات جماعية من صفوف الحزب التي تواصلت إلى غاية سنة 1933[22]، ولكل واحد مبرراته الخاصة به، فالبعض منهم مزيج من الفرنسيين والجزائريين المنضويين تحت لواء الحزب يريدون إبقاء الحزب تحت طاعة الحزب الشيوعي الفرنسي الذي قد يغض الطرف عن مبدأ الاستقلال عندما يتعلق الأمر بتونس والمغرب، ولكنه لا يقبل ذلك أن يشمل الجزائر التي يريد أن يكون لها على أبعد حد استقلال ذاتي(داخلي).

هذا ما يمكن استخلاصه من تقرير لنيابة اللجنة الاستعمارية الذي رفع إلى أمينها العام السيد سيلور (Celor) بتاريخ الفاتح أكتوبر 1926: «إننا نتقبل الحديث

حـول اسـتقلال تونـس والمغـرب، ولكن بالنسـبة للجزائـر فإننا نقـول بهدوء وا أسفاه»[23].

للأسـف قد حذا حذوهم بعض قادة الحزب غير الفرنسيين وعلى وجه التحديد الحـاج عـلي عبد القادر الـذي كان يرى بأن فكرة الاسـتقلال يمكن أن تخص تونس والمغـرب الأقصى، ولكن لا يمكن أن تشـمل الجزائر التي يجب اسـتثناءها إلى وقت لاحق.

وبانسـحابات الشـيوعيين من نجم شـمال إفريقيا الذي تنصل منهم سـنة 1927، احتـل التيـار الوطنـي السـاحة وحل محلهم عـلى رأس قيـادة الحزب السـيد مصالي الحاج[24].

بمجرد اسـتحواذ دعاة التيار الوطني على قيـادة حزب النجم شرعوا في إدخال تعديلات بطريقة تدريجية على القانون الأسـاسي للحزب خلال الجمعيات المنعقدة بـين سـنوات 1927ـ1933 التـي تتماشـى وسياسـتهم الرامية إلى تحقيـق ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

ـ العمل على توحيد مسلمي شمال إفريقيا.

ـ النضال من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا.

ـ حماية الدين الإسلامي والدفاع عنه.

غـير أن الاسـتراتيجية الجديدة التي تبناها النجم منـذ 1927، والمبنية على المبادئ الثورية، أدت إلى شن السلطات الفرنسية حملة على قادته والمناضلين على حد سواء، تعرض البعض منهم إلى الزج بهم في السجن والبعض الآخر إلى النفي، والبعض إلى متابعة قضائية وهذا بعد أن أصدرت قرارا يقضي بحل الحزب سنة 1929[25].

لم يستسلم مناضلو الحزب للأمر الواقع، بل بقوا يناضلون في سرية رغم المراقبة المفروضة عليهم طيلة سـت سـنوات من الحل المفروض عليهم من قبل السلطات الفرنسية، وبعده تقدم بعض مسؤولي الحزب بطلب إلى الإدارة الفرنسية، بما في ذلك محافظة الشرطة الفرنسية بباريس التي تم إيداع لدى مصالحها مذكرة مؤرخة بتاريخ 28 فيفري 1935[26].

بناء على ما جاء في بنود هذه المذكرة التي تضبط قانونها الأساسي الأولي، يتضح بأن هذا المولود الجديد هو في الواقع سليل النجم في جانبه الوحدوي والاجتماعي، إذ جاء في المادة الثانية بأن الاتحاد سيهتم بالشؤون المادية والمعنوية لمسلمي شمال إفريقيا، في حين المادة الثالثة منه تنص على أن يتولى الاتحاد مهمة جمع شمل مسلمي شمال إفريقيا[27].

غير أن ما يمكن ملاحظته منذ الوهلة الأولى في بنود هذا الاتحاد، هو غياب عبارة «الاستقلال»، لكن بالرجوع قليلا إلى الوراء في تاريخ هذا التنظيم يتبين بأنه لم يكن سقوط كلمة الاستقلال سهوا من بنود الاتحاد، وإنما ذلك قد يكون عمدا لإبعاد أنظار الإدارة الفرنسية وتركه يعمل في الحرية حتى لا يكون له نفس مصير النجم الذي انتهى بالحل والزوال.

إلا إن هذا الاتحاد لم يدم سوى شهرين فقط، حيث اندثر بعد عودة نجم شمال إفريقيا إلى نشاطه السياسي العلني، بعد أن قررت محكمة باريس في أفريل 1935 إعادة الشرعية له، شاءت الصدفة أن يتزامن قرار عودة النجم إلى الحياة السياسية العادية وصول الجبهة الشعبية[28] إلى الحكم في فرنسا، وبدا منذ الوهلة الأولى إمكانية ذوبان الجليد القائم بين النجم والإدارة الفرنسية، باعتبار كل من الجبهة الشعبية والنجم كانا في أمس الحاجة إلى بعضهما، فالجبهة الشعبية تريد كسب النجم حتى يساعدها في استتباب الوضع السياسي في منطقة المغرب العربي، والنجم بدوره استغل سياسة الجبهة الشعبية التي تبنت مبدأ «توسيع الديمقراطية والحريات» فقدم النجم في شهر فيفري 1936 قائمة طويلة تحتوي على جملة من المطالب في طليعتها، مطلب إنشاء لجنة برلمانية للنظر في الظلم المسلط على أهالي شمال إفريقيا[29]، تلته مطالب أخرى في طابعها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والمالي والجمركي وغيرها، شاركت في إعدادها إلى جانب النجم كل من لجنة الدفاع عن الحريات في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح المراكشية، ومما جاء في وثيقة المطالب التي رفعت إلى حكومة الجبهة الشعبية ما يلي: «تطلب الهيئات الثلاث الممثلة للمغرب العربي بمنح المراكشيين والتونسيين والجزائريين حرية إنشاء الجمعيات وحرية التعبير عن آمالهم وطموحاتهم الشرعية».

مـا إن انتهـى حزب النجم رفقة اللجنتين التونسـية والمغربية مـن إعداد وثيقة مطالـب مسـلمي شـمال إفريقيـا وعرضهـا على حكومـة الجبهـة الشـعبية، حتى أصـدرت السـلطات الفرنسـية مرة أخرى قـرارا بتاريـخ 26 جانفـي 1937 يقضي بحـل حزب النجم لأسـباب تضاربت حولها الآراء، البعـض يرجعها إلى حادث وقـع أثنـاء اجتـماع عقـده المؤتمر الإسـلامي، أما زعـماء النجم يرجعـون ذلك إلى الحزب الشـيوعي الفرنسي الذي انتقم من النجم بسـبب رفضه إرسال الجزائريين للمشاركة في الحرب الأهلية الإسبانية.

ب – من خلال الجرائد:

لقد اعتمد النجم منذ نشأته على الصحافة كوسيلة لإطلاع الرأي العام المغاربي والعالمي على مسـتجدات الحزب من جهة، ومنبرا لشرح برنامجه السـياسي وجميع نشـاطاته بـما في ذلك التوصيات التـي تصدرها الجمعيات العامـة للحزب، وهي جريدتي «الإقدام» و«الأمة».

1 – جريدة «الإقدام»:

أسـس لهـذا الغـرض جريـدة «الإقـدام» التـي جعل منها لسـان حـال حزب النجم، وهي في الواقع استمرارية لجريدة «الإقدام» التي شرع في إصدارها الأمير خالـد في الجزائر قبل نفيه إلى فرنسـا عـام 1923. حملت الأعـداد الثلاثة الأولى من الجريدة التي أصدرها النجم بين شـهري أكتوبر 1926 وفيفري 1927 اسم «الإقدام الباريسي» باللغتين الفرنسـية والعربية[30]، حيث أطلق من خلالها النجم النار على السلطات الفرنسية، ودعا في ذات الجرائد إلى استقلال أقطار المغرب العربي، هذا مـا تؤكده عناوين بعض المقـالات التي نشرت في العدد الثاني من جريدة «الإقدام الباريـسي» المؤرخ في شـهر ديسـمبر 1926 جانفي 1927، «لا للنـير الفرنسي: يجب علينا الاستقلال، ضد الإمبريالية الفرنسية، ومن أجل استقلال شمال إفريقيا»[31].

لعل الأسلوب الذي اتخذته الجريدة في معالجة مواضيعها الداعية إلى استقلال بلدان شمال إفريقيا، كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بالإدارة الفرنسية إلى

توقيف جريدة «الإقدام الباريسي» في عددها الثالث الموافق لشهر فيفري 1927[32]، الـذي نشر فيـه مقال صرح فيه رئيس النجم السـيد الشـاذلي خـير الله، أن الهدف الأسـمى لحركة النجـم هو مواصلة الكفاح من أجل اسـتقلال الأقطـار المغاربية الثلاثة[33].

خلافا لجريدة «الإقدام الباريسي»، أنشـأ النجم جريدة أخرى سـماها «الإقدام الشـمال الإفريقي»، غير أن هذه الجريدة عرفت نفس المصير الذي عرفته سالفتها، ولم يصدر منها سوى ثلاثة أعداد ما بين شهري ماي وسبتمبر 1927 لكونها سارت عـلى نفس النهج الذي سـارت عليه «الإقـدام الباريسي»، إذ كانـت هي الأخرى تدافع على حقوق شعوب المغرب العربي وتدعوهم إلى المزيد في تنسيق الجهود من أجل إجبار فرنسا قبول منطق استقلال بلدان شمال إفريقيا.

2 – جريدة «الأمة»:

تأسسـت جريدة «الأمة» سنة 1930 برئاسة السـيد مصالي الحاج، خلفا لجريدة «الإقـدام» التي أوقفتها الإدارة الفرنسـية بمجرد أن حل النجـم بقرار صادر عن العدالة الفرنسـية بتاريخ 29 نوفمبر 1929، بقيت جريدة «الأمة» تصارع الأحداث لوحدهـا على السـاحة الإعلاميـة للنجم، ناطقـة باللغة الفرنسـية، إلى أن أوقفت بدورها من قبل السلطات القضائية الفرنسية سنة 1939[34].

دعم طاقم التحرير للجريدة بالعديد من مناضلي الحزب أمثال راجف بلقاسم، وعمار عيماش، وعمار خيذر، ومحمد ربوع وغيرهم[35] الذين سـاهموا كثيرا في شرح أهـداف ومبـادئ الحركة من خـلال مقالات تنشرهـا الجريدة، وكـذا الحرص على مواصلتها الدرب الذي سـارت عليه سـابقتها «الإقدام» وخاصة عدم التنصل عن مبدأ «استقلال الأقطار المغاربية».

ولعـل هـذا الخط المتخـذ من طرف الجريدة كان سـببا في جعـل الإقبال عليها كبـيرا من طـرف المهاجرين المغاربة في فرنسـا وحتى داخل المغـرب العربي[36]، إذ كانت تطبع في عدة نسخ وصل عددها إلى غاية 44 ألفا[37].

ظلت تسلك نهجج النجم، وهي تسعى دوما إلى جمع شمل المهاجرين المغاربة في فرنسا من جهة، وشعوب الأقطار المغاربية من جهة أخرى، تزرع فيهم روح الثقة في النفس بغية التخلص من كابوس الاستعمار، والعيش في كنف الحرية والاستقلال، هذا ما جاء في مقال بقلم ابن الحبيب الزيتوني الصادر في عدد جانفي فيفري 1932، ومما جاء فيه ما يلي:

«أيها التونسيون، أيها المراكشيون والجزائريون، اتحدوا، لتكن بيننا الثقة، لنعمل جميعا يدا في يد من أجل انتزاع حريتنا»[38]، وفي مقال سابق صادر في العدد الأول من الجريدة، حث صراحة الجالية المغاربية في المهجر على التكتل والعمل جنبا إلى جنب لانتزاع حقوقهم الاجتماعية والتخلص من بطش الاستعمار، ومما جاء فيه:

«إلى إخواننا المغاربة في الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، عليكم بتنظيم أنفسكم لانتزاع حقوقكم الاجتماعية بالقوة وإزالة نير العبودية».

3 – المناشير:

زيادة عن جرائد حركة النجم التي أشرنا إليها والتي تثبت من خلال مقالات نشرت في جل أعدادها التي تدعو إلى توحيد الجهود بين أقطار المغرب العربي الثلاثة من أجل تحقيق استقلالها، نجد إلى جانب هذا، المناشير التي كان يصدرها النجم ويوزعها في فرنسا على المهاجرين المغاربة، كما توزع أيضا في بلدان المغرب العربي حيث استعملها النجم بغرض الاحتجاج ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية، ونشر الدعاية وتحسيس شعوب المغرب العربي بحتمية النضال الموحد فيما بينها وضرورة الالتفاف حول مبدأ استقلالها عن الحكم الفرنسي.

ولعل النجم استعمل لهذه الأغراض عدة مناشير تدعو إلى فكرة استقلال دول شمال إفريقيا، ولا يسعنا في هذا البحث أن نسرد كل المناشير التي كان يصدرها النجم نظرا لكثرتها، لكن سنسعى جاهدين على ذكر البعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر لأن محتواها يؤكد البعد المغاربي للنجم.

- منشور سنة 1926:

يعد هذا المنشور حسب الكتابات التاريخية أول منشور ذو طابع احتجاجي نشره النجم بتاريخ 10 جويلية 1926، يدعو فيه عمال المغرب العربي في المهجر للمشاركة في تجمع ينظمه، مستغلا مناسبة افتتاح مسجد باريس الذي أشرفت عليه السلطات الفرنسية للتنديد بالأعمال التعسفية التي تقوم بها فرنسا في حق الشعوب المغاربية، وفي حق كل من يشهر بمعارضته للوجود الاستعماري الفرنسي في منطقة المغرب العربي كما حدث للأمير خالد الذي نفي إلى فرنسا سنة 1923، واعتقال الأمير عبد الكريم الخطابي، ومحاكمة الصحفي التونسي عمر بن غفراش[39].

- منشور سنة 1927:

أصدر النجم هذا المنشور عندما كانت رحى الحرب تدور في المغرب الأقصى خلال سنة 1927، يدعو فيه الجزائريين والتونسيين للوقوف إلى جانب إخوانهم في المغرب الأقصى لإنهاء الحرب لصالحهم، مبديا(ذات المنشور) تفاؤله الكبير بأن الحرب ستكون لصالح المقاتلين المغاربة ضد أعدائهم الفرنسيين والإسبان لا محالة، وفي الأخير أنهى المنشور حديثه بالعبارات التالية:

«عاش أبطال استقلال المغرب»(المغرب العربي).

«عاش كفاح مسلمي شمال إفريقيا»[40].

- منشور سنة 1928:

من بين المناشير التي وزعت سنة 1928، منشور يدعو الجزائريين لفضح السياسة الاستيطانية المنتهجة في الجزائر والوقوف في وجه الإمبريالية الفرنسية وكذا الادماجيين الذين وصفهم المنشور بعملاء فرنسا. وفي ذات المنشور دعا النجم الجزائريين للالتحاق بجمعية نجم شمال لإفريقيا[41].

بعد عرضنا لنماذج من المناشير التي كان ينشرها النجم يتضح لنا بأنها هي الأخرى لعبت دور وثيقة إعلامية اتخذتها جمعية النجم لتحسيس المواطنين

المغاربة للانضمام والوقوف إلى جانب النجم والإقبال على صحفه الإعلامية التي تطلعهم باستمرار على نشاطات النجم والمبدأ الذي تسعى إلى تحقيقه على أرض الواقع، وهو استقلال بلدان المغرب العربي، وكانت هذه المناشير تحمل في غالبيتها شعارات النجم مثل النجمة الخماسية والهلال، والآية الكريمة: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تتفرقوا».

4 – التجمعات الشعبية والمؤتمرات:

أ – التجمعات الشعبية:

اعتمد حزب نجم شمال إفريقيا في نضاله السياسي زيادة عما سبق ذكره من جرائد ومناشير، على تنظيم تجمعات شعبية يلتقي فيها العمال المغاربة في المهجر يستمعون إلى التدخلات المتعاقبة لقادة الحزب الذين يبذلون قصارى جهدهم في توعية فئة العمال في المهجر لتولي الدفاع بأنفسهم عن حقوقهم، مؤكدين لهم بأن ذلك لا يتآتى إلا بتضافر جهود الجميع، تونوسيون كانوا أو جزائريون أو مغربيون، وبعد تحقيق ذلك يمكن المرور إلى مرحلة أخرى وهي المطالبة باستقلال شعوبها في المغرب العربي.

وللاطلاع أكثر على ما جرى في هذه التظاهرات نذكر على سبيل المثال بعض التجمعات وهي كما يلي:

1 – تجمع شعبي بتاريخ 26 جوان 1926:

بعد أيام معدودة من الإعلان الرسمي عن ميلاد النجم، عقد قادته تجمعا بتاريخ 26 جوان 1926 بدار الثقافة الواقعة بشارع بلفيل(Belleville) بباريس، شارك فيه عمال المغرب العربي في المهجر، جعل من هذا التجمع مناسبة لتعريف المهاجرين ببرنامج النجم وما يحتويه من مبادىء وأهداف أساسية.

بما أن هذا التجمع تزامن مع عملية إلقاء القبض على الأمير عبد الكريم الخطابي من طرف القوات الاستعمارية المشتركة الفرنسية الإسبانية، لم تترك قادة النجم المنظمة للتجمع فوات الفرصة دون الإشادة ببسالة المقاومة التي قادها

الخطـابي في المغـرب الأقصى، التي اعتبروهـا امتدادا لمقاومة الأمـير عبد القادر في الجزائر[42].

2 – تجمع شعبي بتاريخ 27 ديسمبر 1927:

لبقاء النجم وفيا لمناصريه عمد على سياسة اطلاعهم بكل ما يقوم به من نشاطات وما يطرأ من مسـتجدات على الساحة السياسية، نظم لهذا الغرض تجمع شعبي يوم 27 ديسـمبر 1927 بقاعـة المهندسـين المدنيـين بباريس، حضره جمع غفـير من العمال المهاجرين المغاربة في فرنسـا، وأطلعهم فيه على لسـان رئيسـه الشـاذلي خير الله من خلال تقرير أعده حول الظروف السيئة التي يعيش فيها الشعب الجزائري من جراء قانون الأندجينيا المطبق في الجزائر، وما ترتب عنه من ظروف صعبة على الجزائريين، بالنظر إلى تعسـفات الإدارة الفرنسية المتكررة بحرمانه من أملاكه وأرزاقه، ولذلك ألـح أمام الحاضرين على ضرورة المطالبة بإلغاء هـذا القانون، وإن مثل هذا المطلب اعتبره النجم حقا شرعيا للشـعب الجزائري الذي طالما عانى من التمييز في الحقوق والواجبات مع الأوربيين المقيمين في الجزائر[43].

مـن جهـة أخـرى اطلعت قيادة الحـزب، العـمال المغاربة في هـذا التجمع على التغير الذي أحدثته على شـعار النجم من: «للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية والسياسـية والاجتماعيـة. ..» إلى «مـن أجـل الدفـاع عـن حقوقهـم واسـتقلال بلدانهم»[44].

وبهـذا التغيـير الجديـد الذي أدخل على شـعار النجـم، يكون قد كشـف هذا الأخير على الإستيراتيجية المزدوجة التي عزم على اتخذها مستقبلا، المتمثلة في:

1 – مطلب سلمي وهو الدفاع عن حقوق العمال المهاجرين المغاربة.

2 – مطلب ثوري وهو انتزاع استقلال الأقطار المغاربية الثلاثة.

3 – التجمعات الشعبية لسنة 1933:

على الرغم من أن حزب النجم في سنة 1933 كان في نظر الإدارة الفرنسية منحلا بعـد قـرار الحل الصادر يوم 29 نوفمبر 1929، غير أن النجـم لم يعط أي اعتبار لهذا

الإجراء، حيث واصل نشاطه السياسي في ظروف سرية، بل كانت له الشجاعة في تنظيم تجمعات شعبية كلما كانت الحاجة إلى ذلك، إذ عرفت سنة 1933 تنظيم تجمعات شعبية عديدة خلال شهري جوان ونوفمبر، لما عرفته دول المغرب العربي من أحداث، ساند النجم تلك التجمعات التي هي من صنع شعوب المغرب العربي، وندد بالتجاوزات والأعمال القمعية التي سلكتها الإدارة الإستعمارية في حق المتظاهرين في الأقطار المغاربية الثلاثة[45].

بالنسبة لتجمعات شهر جوان، نظم أولها يوم 06 من الشهر المذكور، ندد فيه حزب النجم بالأعمال القمعية التي قامت بها الإدارة الفرنسية في حق المتظاهرين في تونس، ثم تلته ثلاثة تجمعات شعبية أيام 11 و16 و25، ندد فيها الحزب بالتجاوزات التي ارتكبتها الإدارة الإستعمارية في حق شعوب المغرب العربي وكذا خرقها لحرية العبادة[46].

أما تجمعات شهر نوفمبر يمكن ذكر ثلاثة منها، نظمت أيام 18 و25 و26 من شهر نوفمبر، ندد النجم فيها بالسياسة الإستعمارية المنتهجة في الأقطار المغاربية، تزامنا مع أحداث فاس ومدن أخرى من المغرب الأقصى، ودعا النجم بالمناسبة إلى تكثيف الجهود والتنسيق بين الأقطار المغاربية لدحر الإستعمار، وأعلن مصالي الحاج في تجمع 25 نوفمبر عن رفضه لقرار الإدارة الفرنسية القاضي بتجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي لمحاربة إخوانهم في المغرب الأقصى[47].

4 – تجمع شعبي بتاريخ 26 جانفي 1934.

بما أن من دوافع التجمعات الشعبية التي يقيمها النجم، تعود إلى مناسبات وأحداث لها صلة بالحياة اليومية للمواطن المغاربي، هذا ما يفسر تنظيمه لتجمع شعبي بتاريخ 26 جانفي 1934 بقاعة اتحاد النقابات، الواقعة بنهج كامبرون (Cambronne) بباريس، حضره حشد كبير من الطلبة المغاربة المهاجرين، تضامنا مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين اثر تعرضها إلى قمع استعماري عنيف، بعد منع الجمعية من مزاولة نشاطها المتمثل في الوعظ والإرشاد في المساجد بالجزائر، وغلق العديد من مدارسها القرآنية عبر الوطن[48].

هـذا الاجـراء التعسـفي أثار اسـتياء كبـيرا لدى قـادة النجم، مما دفـع بهم إلى تنظيم هذا التجمع المغاربي للتنديد بالتصرفات اللامسـؤولة التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية في الجزائر.

5 – تجمع شعبي بتاريخ 19 أوت 1934.

من بين التجمعات الشعبية الأخرى التي نظمها النجم خلال سنة 1934، نذكر أيضا التجمع الذي عقده يوم 19 أوت 1934 حضره عدد كبير من العمال المغاربة في المهجر قدر عددهم 3500[49].

نظـم هـذا التجمـع بغـرض التنديد والاسـتنكار لما انجـر من خسـائر بشرية عقب أحداث قسـنطينة بين المسـلمين واليهود في شهر أوت 1934، ولأجل تحديد الأسـباب التي أدت إلى وقوع هذه الاشتباكات، شـكلت قيادة النجم وفدا يقوده المحامـي جـون لوجي وبشـير طالـب، لتقصي حقائق هـذه الأحـداث، وفي نهاية التجمع أصدر المنظمون بيانا استنكروا فيه من جهة موقف السلطات الاستعمارية التـي لم تعـط الأهمية لما حدث في قسـنطينة في حـق الجزائريين عندمـا تعرضوا إلى الشـتم وتدنيس مقدسـاتهم، ونـادوا من جهة أخـرى في ذات البيان دائـما، بإلغاء قانـون الانديجينيا، وإطلاق سراح الأبرياء الذين ألقت عليهم القبض السـلطات الفرنسـية بتهمة إثارة أعمال العنف، في الأخير انصرف الحاضرون تحت صيحات رددت فيها عبارات «يحيا استقلال شمال إفريقيا، وعاش الإسلام»[50].

ب – المؤتمرات:

ولتوسيع رقعة الساحة السياسية التي ينشط فيها حزب النجم، وحتى لا تبقى أفكاره حبيسـة مدينة باريس عاصمة فرنسـا، سـجل النجم حضوره في مؤتمرات دوليـة، مثـل مؤتمر بروكسـيل المنعقد سـنة 1927 والمؤتمر الإسـلامي المنعقد سـنة 1935 وذلـك ليرافـع عن المطالـب التي يتبناهـا ويدافع عنها، آملا اقنـاع المؤتمرين بشرعية مطالبه لكسـب المزيد من المسـاندة والتأييد، للضغط على فرنسا للخضوع والاستجابة لمطالب النجم.

1 – مؤتمر بروكسيل:

كان النجم حاضرا في مؤتمر بروكسيل المنعقد بعاصمة بلجيكا بين 10 و15 فيفري 1927[51] بحضور بعض قادته في أشغال المؤتمر، حيث عملوا على شرح برنامج النجم والتعريف به للرأي العام العالمي، والذي يهدف في الأساس إلى الدفاع عن قضايا المغرب العربي، وهو يتمحور حول مبدأ الاستقلال السياسي ووحدة أقطار شمال إفريقيا، هذا ما أكده مصالي الحاج في تصريحه عقب عودته من المؤتمر بقوله: «إننا قد عرفنا الرأي العام العالمي ببرنامج النجم الرامي إلى تحقيق الاستقلال السياسي ووحدة شمال إفريقيا»[52]، ومنذ ذلك الحين تم تقنين «مبدأ الإستقلال» في القانون الأساسي للحزب الذي أدرج في نص المادة الثالثة على النحو التالي: «من أهداف الجمعية الأساسية، تنظيم الكفاح من أجل استقلال بلدان إفريقيا الشمالية الثلاثة، وعن طريق النشاط يتم توسيع وحدة الحركة الوطنية الثورية لشمال افريقيا»[53].

بهذا التغيير الجديد الذي رسمه النجم في قانونه الأساسي، يتبين واضحا بأن نجم شمال إفريقيا انتقل من مرحلة الاصلاح إلى مرحلة جديدة تبنى فيها المبدأ الثوري، هذا ما يفهم من خلال التعديلات الجديدة التي أدخلت على نص المادة الثالثة من قانونه الأساسي.

وإن اعتماد النجم للمبدإ الثوري، كان من بين الأسباب التي أثارت قلقا في أوساط التيار الشيوعي للنجم الذي كان دوما يطالب بتحسين ظروف المعيشة لعمال الأقطار المغاربية وشعوبها، تحت ظل الإدارة الاستعمارية، ولكنه يرفض كل فكرة تدعو إلى تحرير هذه الأقطار من قيد الاستعمار[54].

2 – المؤتمر الإسلامي:

عملا بمبدإ إسماع صوت نجم شمال إفريقيا للرأي العام العالمي بشتى الوسائل الممكنة، شارك وفد قيادي يقوده رئيس الحزب السيد مصالي الحاج[55] في أشغال المؤتمر الإسلامي المنعقد في مدينة جنيف السويسرية بين أيام 12 و17

ديسمبر 1935، مغتنمين الفرصة لإطلاع المؤتمرين بمطالب الحزب التي تدعو في أساسها إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال المهاجرين المغاربة وكذا استقلال شعوب المغرب العربي.

إن الرؤية الموضوعية في طريقة طرح النجم لمطالبه أمام المؤتمرين، نالت إعجاب الأمير شكيب أرسلان الذي استقبل مصالي الحاج في بيته في جنيف لفترة دامت قرابة ستة أشهر (جانفي جوان) خلال سنة 1936، حيث نا قشا خلال هذه الفترة من الزمن قضايا تخص العالم العربي مشرقا ومغربا، وكذا السبل الواجب اتخاذها لمعالجة انشغالات الشعوب العربية في المستقبل، كما توصل شكيب أرسلان إلى اقناع مصالي الحاج بضرورة بقائه على خط النجم القاضي باستقلال الأقطار المغاربية، مقترحا عليه التنسيق مع ما يجري من أحداث في المشرق العربي[56].

بالتمعن جيدا فيما قيل من طرف قادة حزب النجم في التجمعات الشعبية والمؤتمرات سالفة الذكر، يمكن ملاحظة توحيد نص الخطاب السياسي الذي يلقى على مسامع الحاضرين، والذي يحمل بعدين:

الأول عبارة عن بعد قريب: هو الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لعمال شمال إفريقيا في فرنسا، والثاني عبارة عن بعد بعيد يتمثل في الكفاح من أجل الاستقلال الكامل لبلدان إفريقيا الشمالية الثلاثة، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، وهذان البعدان لن يتحققا في نظر النجم إلا برص وتوحيد صفوف شعوب أقطار المغرب العربي.

الخاتمة:

اهتمت حركة نجم شمال إفريقيا خلال تواجدها في الساحة السياسية بالدفاع عن حقوق العمال المغاربة المادية منها والمعنوية، لكنها سرعان ما مرت إلى مبدإ سياسي آخر، تمثل في مطلب استقلال دول المغرب العربي، وكان هذا المطلب الأخير سببا في جعل العمال المغاربة في المهجر يتوافدون أكثر من ذي قبل على الحزب ويعلنون عن انخراطهم في صفوفه، ويعبرون عن استعدادهم الكامل للنضال من أجل تجسيد هذا الحلم على أرض الواقع.

هذا دون أن يقلل المرء من الوسائل التي استعملها النجم من جرائد ومناشير وتجمعات شعبية وحضورا في المحافل الدولية من أجل ترسيخ مبدأ وحدة شعوب المغرب العربي في ضمائر العمال المهاجرين.

إن فترة 1923 – 1936، تعد من أخصب الفترات التي نجح فيها النجم بشكل كبير في انعاش فكرة البعد الوحدوي المغاربي وترسيخها في أذهان شعوب الأقطار المغاربية، التي اتخذت منها سلاحا قويا، أشهرته في وجه الاستعمار الذي انهار بعد أن وجد نفسه ضعيفا، رغم ما يملكه من سلاح عسكري، الذي أضحى لا يجدي نفعا أمام الارادة القوية التي تملكها الشعوب المغاربية، أملها وكل الأمل أن ترى يوما أراضيها محررة من براثن الاستعمار، وفعلا هذا ما حدث في الخمسينيات من القرن العشرين بالنسبة لتونس والمغرب الأقصي، وفي الستينيات بالنسبة للجزائر.

الهوامش

1. هناك بعض الشهادات التي تؤكد بأن تأسيس نجم شمال إفريقيا كان بمبادرة من الأمير خالد، بعد نفيه من الجزائر إلى فرنسا سنة 1923.

2. AGERON, (Charles. Robert), Histoire de l'Algérie contemporaine, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération, TI – II ,Ed, P.U .F, 1979.

3. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1930ـ1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، الجزء الثالث، ص 116.

4. LEBDJAOUI, (Mohamed), Vérités sur la Révolution Algérienne, Ed, Gallimard, Paris, 1970.

5. أنظر شهادة أحمد بلغول في: KADDACHE l'Emir khaled, Jeune étudiant et officier, in l'Emir Khaled documents et témoignages, pour servir à l'étude du nationalisme algérien, .opu, Alger, 1987.pp .181-189

6. KADDACHE, (Mahfoud), Histoire du nationalisme algérien – question nationale et politique algérienne,1919-1951, TI, SNED, Alger, 1980, pp.183-185.

7. فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبوبكر رحال، بدون تاريخ.

8. ربما أرجع السيد فرحات عباس تاريخ ميلاد النجم إلى عام 1924، واضعا في الحسبان النشاطات الأولية التي كان يقوم بها الأمير خالد للتنسيق وتحسيس فئة العمال المهاجرين المغاربة بضرورة إنشاء حركة سياسية تجمع شملهم.

9. نفس المصدر، ص ص، 163-162.

10. AGERON (C-R), Politiques coloniales au Maghreb, Ed, P.U.F, Paris, 1972, p.281.

11. محمد قنانش، الحركة الاستقلالية، بين 1919 – 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص، 35-28.

12. لقد اختلفت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا في تحديد تاريخ ميلاد حركة النجم، حيث ورد في تقرير الشرطة الفرنسية، تاريخ 20 مارس 1926، ومصالي الحاج في شهر مارس، ومحمد قنانش في 12 جوان، وبعض الوثائق الأخرى في شهر فيفري...إلخ.

13. AGERON,(C.R), « La naissance de l'ENA », in colloque de l'ENA, Paris, 1987.

14. AGERON,(C.R), « l'ENAet le modèle communiste, éléments d'une enquète comparative», Extrait des cahiers de Tunisie, TXXIX, 1981,N°117-118, avril 1983, pp.199-236.

15 ENA , statuts du 20 / 06 / 1926, Dos. B.3. 33. CDN, Tunis.

16 ENA, statuts du 20 / 06 / 1926.

17. محمد بلقاسم، «الاتحاد الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954»، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995، ص 222.

18 – محمد قنانش، المصدر السابق، ص 48.

19 – انعقد مؤتمر بروكسيل بعاصمة بلجيكا بين 10 و15 فيفري 1927

20. MESSALI,(Hadj), les mémoires de Messali Hadj 1898-1938, Ed, J-C Lattes, Paris, 1982, p.158.

21. KADDACHE,(M), colloque de l'ENA, Paris, 1987, p. 124.

22. MATHLOUTI, (Salah), Le Messalisme, thèse de doctorat 3e sycle en histoire, Vin-

cennes, ParisVIII, 1975, pp. 89-92.
23. BOUGUESSA, (Kamel), Emigration et politique, essai sur la formation et la politisation de la communauté algérienne en France à l'entre-deux guerres mondiales, thèse de doctorat 3e sycle, Université René DESCARTES, ParisV°, 1979, p. 429.

24. ذكر في بعض الكتابات حول مسيرة النجم، بأن هذا الأخير كان يحتوي على تيارين:
– الشيوعي بزعامة الحاج علي عبد القادر، والوطني بزعامة مصالي الحاج.

25. MESSALI, (H), les mémoires, op.cit, pp.187-188.

26. اختلفت الكتابات التاريخية في تحديد التاريخ الذي تم فيه إيداع المذكرة لدى مصالح الشرطة بباريس، إذ نسبه أبو القاسم سعد الله «الحركة الوطنية الجزائرية»، ج3، ص ص، 131 – 132 إلى تاريخ 27 فيفري، ونسبه عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص، 68 69 إلى تاريخ 06 فيفري، أما الشاذلي خيرالله نسبه إلى تاريخ 28 فيفري، أنظر Khairallah Chadli, l'E.N.A, Dos.B.3.33.CDN.Tunis.

27. ibid.

28. الجبهة الشعبية هي عبارة عن تكتل شكلته الأحزاب والمنظمات اليسارية الفرنسية في جوان 1935 وهي: الحزب الشيوعي الفرنسي، الحزب الاشتراكي الفرنسي، الحزب الراديكالي الاشتراكي، الكنفدرالية العامة للعمل.

29. KHAIRALLAH, (C), ENA, Dos,B. 3. 33. Tunis.
30. AGERON, (C.R), colloque ENA, op.cit, p.88.
31. AGERON, (C.R), les mémoires de Messali, op.cit, pp.285-286.
32. AGERON, (C.R), colloque ENA, op.cit, p.88.
33. MATHLOUTI, (S), le Messalisme, op.cit, pp.113-114.
34. ABBAS, (Ferhat), La nuit coloniale, Paris, 1962, p.137.

35. محمد قنانش، المصدر السابق، ص 54.

36. Rapport du commissaire de police du 02 juin 1938, archives d'Aix, 15H25.
37. A.F. N°10-134, op.cit, p.557.
38. MATHLOUTI, (S), le Messalisme, op.cit, p.150.
39. MATHLOUTI, (S), le Messalisme, op.cit, pp.101-102.
40. «La campagne communiste, contre l'Afrique du Nord », in A.F.N°10, octobre 1934.
41. KADDACHE et GUENANECHE, l'ENA, 1926-1937, O.P.U, Alger, 1984.
42. MESSALI, (H), Les mémoires, op.cit, p.155.

43. الشاذلي خير الله، تقرير عرضه على جمعية النجم المجتمعة يوم 27 / 12 / 1927، أنظر، E. N. A , Dos. B. 3. 33, C. D. N. Tunis.

44. MATHLOUTI, (S), le Messalisme, op.cit, p.116.
45. MATHLOUTI, (S), le Messalisme, op.cit, p.159.
46. MESSALI, (H), Les mémoires, op.cit, p.160.
47. MATHLOUTI, (S), le Messalisme, op.cit, p.159.
48. MESSALI, (H), Les mémoires, op.cit, p.180.
49. MATHLOUTI, (S), le Messalisme, op.cit, p.179.
50. MATHLOUTI, (S), le Messalisme, op.cit, p.179.
51. Ibid.

52. MESSALI (H), Les mémoires, op.cit, p.158.
53. KADDACHE (M), colloque de l'ENA, Paris 1987, p.124.
54. La campagne communiste contre l'Afrique du Nord, « In A.F ?N°06 juin 1927, p.124.
55. MESSALI, (H), Les mémoires, op.cit, p.195.
56. MATHLOUTI, (S), le Messalisme, op.cit, p.210.

البيبليوغرافيا

- المراجع باللغة العربية:

- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزء الثالث، 1986.
- زوزو عبد الحميد: دورالمهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 – 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ.
- عباس فرحات: حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبوبكر رحال، بدون تاريخ.
- قنانش محمد: الحركة الاستقلالية، بين 1919 – 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

الرسائل الجامعية:

- محمد بلقاسم: «الاتحاد الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954»، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995.

المراجع باللغة الفرنسية:

Documents:

– Rapport du commissaire de police du 02 juin 1938, archives d'Aix, 15H25.
– «La campagne communiste, contre l'Afrique du Nord», in A.F.N°10, octobre 1934.
- «La campagne communiste, contre l'Afrique du Nord», in A.F.N°06 juin 1927.
- Dos. B. 3. 33. C.D. N. Tunis.

OUVRAGES:

– ABBAS, (Ferhat), La nuit coloniale, Paris, 1962.
– AGERON, (Charles - Robert), **Histoire de l'Algérie contemporaine, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération,** TI – II, Ed, P.U.F, 1979.
– AGERON, (C.R), **Politiques coloniales au Maghreb**, Ed, P.U.F, Paris, 1972.

– AGERON, (C.R), «l'ENAet le modèle communiste, éléments d'une enquète comparative», Extrait des cahiers de Tunisie, TXXIX, 1981, N°117 - 118, avril, 1983.
– LEBDJAOUI, (Mohamed), **Vérités sur la Révolution Algérienne,** Ed, Gallimard, Paris, 1970.
– KADDACHE, (Mahfoud), **Histoire du nationalisme algérien – question nationale et politique algérienne, 1919-1951**, TI, SNED, Alger, 1980.
– KADDACHE et GUENANECHE, **l'ENA**, 1926-1937, O.P.U, Alger, 1984.

COLLOQUES:

– AGERON(C.R), «La naissance de l'ENA», in **colloque de l'ENA**, Paris, 1987.
– ENA , statuts du 20 - 06 - 1926, Dos. B.3. 33. CDN, Tunis.
– KADDACHE (M), colloque de l'ENA, Paris, 1987.
– KHAIRALLAH (C), ENA, Dos,B.3. 33. Tunis.

MEMOIRES:

– AGERON (C.R),Les mémoires de MESSALI.
– MESSALI (Hadj), les mémoires de Messali Hadj 1898-1938, Ed, J-C Lattes, Paris, 1982.

THESES

– BOUGUESSA (Kamel), Emigration et politique, éssai sur la formation et la politisation de la communauté algérienne en France à l'entre-deux guerres mondiales, thèse de doctorat 3e sycle, Université René DESCARTES, ParisV°, 1979.
– MATHLOUTI (Salah), Le Messalisme, thèse de doctorat 3e sycle en histoire, Vincennes, Paris VIII, 1975.

التعليمية والنص الأدبي:
محاولة لتنظير تجربة بيداغوجية (1)

ترجمة : الطاهر لوصيف
المركز الجامعي بتيبازة

1 – يشكل اليوم الاستثمار البيداغوجي للنصوص الأدبية الموجه لذوي المستوى التعليمي المتقدم (Niveau avance) إجماعا حول ضرورته، غير أن القضايا المطروحة في الجانب التطبيقي تبقى متعددة : فمن حيث الحجم، ما المنزلة التي يتوجب تخصيصها لهذا النوع من التعليم ؟ وهل يجب أن ننشئ درسا خاصا به؟ وأي برنامج يمكن اعتماده؟ وأي طريقة تعليمية يمكن توظيفها؟ وما إلى ذلك.

غير أنه ليس بالإمكان هنا معالجة مجموع القضايا المطروحة أعلاه، ولكن يمكن تقديم عرض لتجربة تربوية جرت بشكل مزدوج في سياقين اثنين بجامعة تولوز 2، في سياق ما قام به كل من مركز الدراسات الفرنسية الموجه للأجانب (CEFE): Centre d'études françaises pour étrangers) التابع للمؤسسة الجامعية: (CEFE-DU) ولشعبة علوم اللسان (section des sciences du langage) دبلوم إتقان الفرنسية كلغة أجنبية: (Maitrise de français langue étrangère).

1 – 2 في الواقع، لقد كنت أدرس خلال عشر سنوات في (CEFE–DU) نمطين اثنين متميزين من الدروس الأدبية الموجهة إلى أفواج غير متجانسة (Hétérogènes) من المتعلمين ذوي المستوى المتقدم، وكان الهدف التعليمي الوحيد لأفراد أحد الفوجين هو تعلم الجانبين الشفاهي والكتابي للغة الفرنسة، وحسبما أظهرته اختبارات القياس فإن ملكة الكتابة للفوج الثاني كانت أحسن من ملكة الفوج الأول.

وفضلا عن ذلك، فقد كنت منذ خمس سنوات، ونزولا عند طلب «بول ريفان» «Paul Rivenc» أشرف على تكوين عدد ممَن سيكونون مستقبلا مكونين للغة الفرنسية كلغة أجنبية (FLE : français langue étrangère)، لاسيما ما يتعلق باستغلال النصوص الأدبية في الأقسام الخاصة بـ (FLE) من ذوي المستوى التعليمي الثاني (Niveau 2).

ولقد كان ذلك هو الثمرة – الراهنة والمؤقتة بلا شك– التي قطفتها من تلك التجربة المزدوجة التي اطرحها اليوم لتشاركوني فيها النظر والتأمل، إن الأمر لا يتعلق في الحقيقة بطرح نظرية تعضدها الممارسة التطبيقية على نحو صارم يجعل من المتعذر ردها أو يرفعها إلى مستوى العصمة رغم كل الظروف، وإنما هي محاولة للتنظير(Théorisation) صادرة عن عشر سنوات من المساءلة والبحث والريبة المتواصلة...

1 – 3 إن الوضعية البيداغوجية التي تنسلك فيها هذه المحاولة تتحدد على نحو مسبق بأنها: حصة خاصة بتعليم الأدب تجري بشكل أسبوعي مدتها الزمنية ساعة ونصف، تقدم لمتعلمين من ذوي المستوى الثاني (Niveau 2) لم يكونوا قد اختاروا شعبة خاصة.

2 – والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه على المعلم يتعلق في الحقيقة بالمنزلة (statut) الممنوحة للنص الأدبي: (texte littéraire: TL) وذلك باعتبار أنه من ناحية: موضوع– نص أدبي (Objet–texte littéraire) وأنه: موضوع بيداغوجي: (objet pédagogique) من ناحية أخرى.

2 – 1 منزلة (الـ) موضوع نص أدبي:

انطلاقا من أن عملية الكتابة هي عملية تدوين، فإن الـــ: موضوع – نص أدبي: (Objet–texte littéraire) هو منتوج منته، معروض على الوجه الذي أنشئ عليه، ولذلك فمما يميزه للوهلة الأولى هو انغلاقه.

– يعد النص الأدبي (TL) موضوعا دالا: (Signifiant) إذ يبقى المطلوب هو اكتشاف المدلول (Signifié) بفضل عملية موازية لعملية الكتابة: ألا وهي القراءة.

– يقتضي تبليغ النص الأدبي (TL) للجمهور أن يشرع قراؤه المفترضون هؤلاء في قراءتـه انطلاقا من توظيف ملكـة لسـانية: (Compétence linguistique) وملكة تبليغيـة: (Compétence communicative) مقاربـة لتلك التي يملكها كاتب النص، وكذا انطلاقا من مجموعة المعارف التي يتقاسمونها معه.

– يتم ضمان **الانسجام**[2] الذي يميز النص الأدبي بفضل الربط الصارم والمنتظم (Systématique) فيما بين مختلف مستويات بنيته [النص الأدبي][3].

– تجـري إعـادة بناء **الانسـجام** في النـص الأدبي بفضل عملية القـراءة، وذلك من خـلال تفعيل العلاقـات الممكنـة: التركيبيـة (Syntagmatique) والاسـتبدالية (Paradigmatique)، وبالنظـر إلى العنـاصر المكونـة للنـص الأدبي فـإن العلاقـات المذكـورة تخضع لعدة متغـيرات، وعليه فإنه الرغم من انغـلاق النص الأدبي فهو يبقى مفتوحا، فهو متعدد المعاني (Polysémique).

– إن تعـدد المعاني ذلك لا ينفتح إلا ضمن الحـدود التأويلية التي تبيحها اللغة من جهة، ويسمح بها النص الأدبي من حيث هو مؤسسة إبداعية من جهة أخرى.

2 – 2 إن الغـرض هنـا ليس هو تعريف النص الأدبي، لأنه قد تبين في الماضي[4] أنه من السهل أن نحدد ما ليس نصا أدبيا بخلاف ما إذا كان المطلوب تحديد ما هو كذلك، والحقيقة أن تلك العبارات الأساسـية التي تنتمي إليها أصناف الخطاب: (catégories de discours) والموضوعـات الفنيـة، لا تكفـي لتحديـد مميزات النص الأدبي.

ومـادام أن الهـدف البيداغوجـي ليس هو تكوين هـواة واعين أو نقـادا للفن الأدبي، وإنـما يتوجـه الهـدف إلى جعل المتعلمـين، على نحو ما، قادريـن على قراءة النصـوص الأدبيـة باللغـة التي يتصـدون لاكتسـابها، ولذلك فإن الهـدف يتمثل فقـط في محاولة ضبط قائمـة من الخصائص الملازمة لـكل «موضوع – نص أدبي» ؛ وعليـه تبقى الحاجة قائمة إلى تحديد منزلـة النص الأدبي من حيث هو «موضوع بيداغوجي»: (objet pédagogique).

3 – منزلة النص الأدبي كموضوع بيداغوجي:

– باعتبار أن النص الأدبي يمثل وثيقة بيداغوجية، فمن الواجب أن يستثمر كما هو:و ذلك لأن التعرف عليه من قبل المتعلمين يعد أحد الرهانات التدريسية الأساسية لحصة الأدب، ومن ناحية التعلم للغة فالنص الأدبي ييَسر تعلم معاني ثانوية، كما يمكَن من صياغة صنافة (typologie) للنصوص الأدبية التي تعتبر وجها متميزا للخطاب.

– تعد الملكة اللغوية والتبليغية للمتعلمين من الناحية التعريفية، مختلفة عن تلك التي يملكها الكاتب [مؤلف النص الأدبي]، وباعتبار أن النص الأدبي وثيقة بيداغوجية، فإنه يصير من الواجب، والحال كذلك، أن يتعرف عليه ويقرأ بتوسل معايير تفسيرية [تأويلية : Interprétatives] وتقييمية (évaluatives) من شأنها أن تعزو إليه تقييم الثقافة الفرنسية، وذلك حتى لو توجب كذلك أن يقرأ ويتعرف عليه من خلال توظيف القيم الثقافية التي سبق للمتعلمين اكتسابها، وباعتبار الموقف الشخصي تجاه مختلف الأوجه التي يتميز بتا الأثر الأدبي.

– من المؤكد أنه توجد علاقة بين الـ «موضوع – نص أدبي» والواقع (réel)، غير أن الوضعية التواصلية التي يكرسها النص الأدبي ليست مماثلة لتلك التي توفرها المشافهة (oral)، إن الواقع قد أعيد بناؤه بفضل النص الأدبي على نحو اصطناعي واتفاقي وشخصي: فهو في الحقيقة واقع وهمي (pseudo –réel)، خاضع للمتغيرات الممكنة للقراءة.

– باعتبار أن الـ «موضوع – نص أدبي» هو نتيجة ترابط مركب فيما بين عناصر بنيوية (Structuraux) تنتمي إلى مستويات مختلفة، وباعتبار أن غلوسيماتية» يالمسلاف» التي بعثت حركية ترابطية بين العبارة (expression) والمحتوى (contenu) في الأنظمة السيميائية، والتي تنحصر خاصيتها الأساسية في الميزة التقابلية (isomorphie) [بفضل النظام الموحد من العلاقات التي تربط بين تلك الجوانب والمستويات]، فإن ذلك كله يمكن أن يعمل كدليل توجيهي إلى استكشاف جماعي [من قبل المتعلمين

] لأغوار النص الأدبي: وانطلاقا من أن أبعاد كل من العبارة والمحتوى قد قسم إلى مادة (substance) وشكل (forme)، فإن شكل العبارة وشكل المحتوى والعلاقات التي تقوم فيما بينهما، يمكن أن تتيح فرصة استغلال جماعي للنص الأدبي من غير أن يؤدي ذلك إلى قتل كوامن المعنى فيه.

4 – إن الاعتراف بالمنزلة المزدوجة (double statut) للنص الأدبي من حيث هو موضوع أدبي وموضع بيداغوجي (lieu pédagogique) متميز، أمر مثقل بالاعتبارات التعليمية (didactiques) الخاصة بدور المعلم والطريقة التعليمية الموظفة في الاستغلال البيدغوجي للنص الأدبي.

– يلعب المعلم دور المنشط الذي من شأنه، على نحو ما، أن يساعد المتعلمين على ارتياد الطرق التي تمكنهم من الدخول إلى النص (الجوانب الخطية والصوتية والتلفظية (énonciative) والصرفية التركيبية والدلالية (sémantiques) وغيرها)، ولا يلعب دور القارئ النموذجي (archilecteur) الذي يقدم قراءته على أنها المرجع الذي يحتذي به المتعلمون، وحتى إذا ما أدرك المعلم الأبعاد التفسيرية للنص الأدبي، فإنما يتوجب عليه أن يكون مدركا للتفاوت الحاصل بين معارفه وبين تلك التي يتعين عليه أن يستثمرها في نطاق الدرس.

– يجري استثمار جماعي للنص، ويدعى المتعلمون إلى مباشرة التعرف على المكونات التي ينبني عليها معمار النص الأدبي سواء تعلقت بالمستويات المختلفة الخاصة ببنية النص أو بالمجال العلائقي الذي ينتظم وفقه. ويتمثل الهدف من وراء ذلك الاستثمار له في جعل كل متعلم يقدم بنفسه على صياغة [بناء] فرضيته القرائية (son hypothèse de lecture) له من خلال المشافهة أو الكتابة.

– وفي مرحلة ثانية، يدعى كل متعلم إلى تبرير مصداقية فرضيته القرائية من خلال الرجوع المنتظم إلى النص الأدبي ومكوناته... وعليه فبالإمكان أن يطرح النقاش انطلاقا من القراءات المختلفة، ولا يتدخل المعلم إلاَ إذا طرحت مشاكل تتعلق بفوارق ثقافية...

– وفي الأخير، يدعى المتعلم بالطبع إلى إعادة توظيف عمله القرائي في تمرين كتابي من قبيل النموذج : «أكتب على شاكلة أسلوب النص...» (à la manière de....) أو النموذج: «تخيل ما جرى من قبل أو فيما بعد...»، كما يمكن من الناحية التطبيقية معرفة ما إذا أدرك المتعلم أن المصاعب التي واجهها في القراءة صارت هي تلك التي واجهها في الكتابة [التحرير].

5 – تبقى بالتأكيد نجاعة هذه الطريقة ذات البعد السيميائي (sémiotique) على المدى البعيد، مشروطة بحصول الانسجام في اختيار الـ:»مواضيع – نصوص أدبية» التي تضمن إقبال المتعلمين على متابعة الدرس.

إن الرغبة في الاختصار قد طبعت عرض هذه التجربة بأسلوب يقيني [دوغمائي] نأسف له، لأنه يتعلق كما هو واضح بنتائج نسبية تخضع للتأمل والمناقشة...غير أن التجربة التي أجريت في جامعة تولوز 2، خلال السنوات العشر الأخيرة قد أظهرت على الأقل، الحاجة الملحة إلى توفر طريقة تربوية صارمة إذا ما كنا نرغب فعلا في استثمار مواضيع –نصوص أدبية على نحو ناجع، ضمن درس خاص موجه لذوي المستوى التعليمي المتقدم، وفي هذه الحالة، فإنه يستحيل أن نبخل بتوسل كل الأسس النظرية الضرورية.

الهوامش:

1 – ترجمة لمقال: «Didactique et texte littéraire: essai de théorisation d'une expérience pédagogique».

لصاحبة: «ف.ك.كودار» (F.C Gaudart) من جامعة «تولوز لي ميراي» (Toulouse- le- Mirail)، وكان المقال موضوعا لمداخلة قدمت في الملتقى الدولي 8 ببرشلونة (21 – 24 ديسمبر 1988) حول الطريقة التعليمية المعروفة باسم Structuro–Globale «Audio-visuelles» أي (SGAV) : «البنوية الشمولية السمعية البصرية» والمقال منشور في «مجلة الصوتيات التطبيقية»: «Revue de Phonétique Appliquée»، رقم: 95 – 96 – 97 لسنة 1990، الصادرة عن جامعة مقاطعة «مون» (Mons)ببلجيكا،**المترجم**.

1 – تمكّن اختبارات قياس المستوى من تفويج المتعلمين بناء على توفر ملكة لغوية متقاربة فيما بين أفراد كل فوج، غير أن هؤلاء المتعلمين كانوا من جنسيات متعددة، **المؤلف**.

2 – الألفاظ المكتوبة في النص المترجم بخط مغاير هي من عمل المؤلف، أما الأقواس المعقوفة [...] الواردة في النص فهي من عمل المترجم.

3 – «مانسوي – م» (MANSUY-M) في مقاله: «تعليم الأدب» (L'enseignement de la littérature) الذي قدمه في الملتقى الذي أقامته «كلية الآداب الحديثة» بجامعة ستراسبورغ ما بين 13 و16 ديسمبر 1975، نشر: Paris, Nathan 1977.

مراجع المقال:

PEYTARD, J.BERTRAND, D.BESSE, H.BOURGAIN, D.COSTE, D.PAPO, E.PELFERNE, A.PAPO, E.PORCHER, L.STRICK, R.Littérature et Classe de Langue, Français Langue Etrangère, Langues et apprentissage des Langues; Credif, Hatier, Paris, 1982.

ARRIVE, M.Postulats pour la description linguistique des textes littéraires, Revue de Langue Française, n°3, 1969.

BESSE, H.Des convenances du discours littéraire à la classe de langue, Revue le Français dans le Monde, n°166, Janvier 1982.

CHAROLLES, M. Introduction aux problèmes de la cohérence des textes, Revue Langue Française, n°38, Besançon, 1978.

DESTARAC, C., et THYSSEN, L., Les textes littéraires dans l'enseignement du français langue étrangère, DEA de sciences du langage, sous la direction de Paul Rivenc, Université de Toulouse-le Mirail. Juin1986.

GAUDARD,F.-CH., De l'utilisation des textes littéraires en classe de langue, essai de la description systématique, in Actas de las IXas Jornadas Pedagogicas sobre la Ensenanza del Frances en Espana, institut des Ciencès de l'Educacio, Universitat Autonoma de Barcelona, 1986, 15-43.

القراءة من النصّ إلى الخطاب

عبد الحميد بورايو
المركز الجامعي لتيبازة

تهدف هذه المعالجة إلى رصد بعض التمايزات التي وسمت ظهور مصطلحي «النصّ» و«الخطاب، وهما مفهومان مؤثّران في منظومة المفاهيم المتعلقة بتحليل النصوص والخطابات وتأويلها، أو بالأحرى تلقّيها (قراءتها)، باعتبارها جهازا تنظيريّا انبثق عن نشاطات معرفيّة مختلفة، ووسائل منهجيّة تتعامل مع الموادّ الثقافيّة من وجهة نظر متعدّدة المصادر والأهداف، وهي جميعا مندرجة في سياق تطوّر العلوم الإنسانيّة في العصر الحديث، لقد أخذ مفهوم كلّ من النصّ والخطاب مكانته في دراساتنا الحديثة، نتيجة احتكاكنا بالدراسات اللغويّة والأدبيّة الحديثة، وقد تطوّر معناها عبر الحقب التاريخيّة الأخيرة لكي يصل إلى ما نعرفه اليوم، وهو موضوع هذه المعالجة.

لمّا نتحدّث عن النصّ في سياق مثل هذا يجب ألاّ نقصد به معنى الوثيقة أو الكلام المنقول بأمانة، أو الأثر المكتوب... إنّما نقصد به ذلك الجهاز المبني من الدلائل المتراكبة حسب علاقات شتّى ومستويات مختلفة ذات طبيعة ثقافيّة، أي تلك العمليّة التسنينيّة لنسق رمزي عبر نسق رمزي آخر أكثر شمولا، يتمثّل هذا الأخير في اللّغة، الكتابة، الوسائل الأدبيّة، المشاهد المسرحيّة والسينيمائيّة، الاحتفالات والطقوس...الخ انطلاقا من هذا المفهوم سوف تنبع الدعوة إلى تجاوز التصنيف القديم للنصوص، حسب تمايزها البلاغي إلى أنواع أدبيّة وتعويضه بـ«نمذجة النصوص»، وتحديد خصوصيّة مختلف التنظيمات النصّيّة بموقعتها –أو موضعتها– في نظام شامل هو الثقافة التي تشكّله ويتشكّل منها.

يتمثّل النصّ في البنية السطحيّة النصّيّة، القابلة للإدراك والمعاينة.. وبالنسبة للسانيات، تتمثّل هذه البنية في الجمل المتوالية حسب علاقات شتّى، وهي تستمرّ على طول امتداد هذه المتوالية من الجمل، في سنة 1966 لاحظ «رولان بارث Roland Barths» بأنّ اللسانيات تتوقّف عند الجملة، فالجملة هي الوحدة الأصغر التي لا يمكن أن تختزل في الوحدات المشكّلة لها (المفردات)، ولا يوجد هناك شيء خارج الجملة، وما النصّ حسب هذا المفهوم سوى تراكم لعدد محدّد من الجمل، يعقّب «كلود شابرولClaude Chabrool» على هذا الرأي قائلا: (مع ذلك يبدو واضحا أنّه بعد بروب Propp وديميزيل Dumézil ، أصبح الخطاب نفسه منضّدا باعتباره مجموعة من الجمل، وأنّ هذا التنضيد يظهر كـ«رسالة لغة أخرى»: للسانيات الخطاب وحداتها، مستوياتها، نحوها، هكذا تظهر اللسانيات ولسانيّات الخطاب متمايزتين من خلال موضوعهما، وكذلك من خلال وحداتهما ونحويهما حيث مبدئي الإفادة pertinence بالنسبة إليهما مختلفين)[1].

إنّ هذا التمييز بين المستويين اللغويّ والنصّيّ قد يعني النظر إلى النصّ لا على أنّه مكوّن من جمل بل على أنّه مسنّن من خلالها، فالنصّ كما ترى "جوليا كريستيفا Julia Kristiva" يمثّل جهازا عبر لسانيّ translinguistique يعيد توزيع اللسان Langue عن طريق ربطه بالكلام التواصليّ، بهدف الإخبار المباشر، وبذلك يتحدّد أساسا كإنتاجيّة، فعلاقته باللسان الذي يعبره هي علاقة إعادة توزيع وبالأحرى هدم وبناءstructuration/ destruration ، حسب هذا الرأي فإنّ خصوصيّة النصّ تنبثق من إنتاجيّته، أي من كونه دليلا منفتحا، وبعبارة أخرى من قابليّته لتعدّد الدلالات، مخترقا بذلك واحديّة الدلالة المجسّدة في المستوى اللغويّ، والذي كانت الدراسات القديمة كثيرا ما تتوقّف عند حدوده.

النصّ – الممارسة

في إطار الحديث عن إنتاجيّة النصّ يصبح مشروعا الكلام عن الممارسة، فالنصّ لم يبق تلك الوثيقة الشفّافة الحاملة للإلهام، بل هو نتاج لعمليّات إنتاج وتلقّ واستعمال تقوم على التواصل والتفاعل، وهي ممارسة تحدّدها السياقات

السوسيو-ثقافيّة والتاريخيّة والإيديولوجيّة، تعتمد على تعاقدات معيّنة وعلى استراتيجيّات خاصّة بكلّ كلام.

النصّ - الأدب

لاشكّ أنّ أيّ تحديد للنصوص الأدبيّة يتطلّب جهازا تنظيريّا يرمي إلى محاصرة الظاهرة الأدبيّة وتحديد ميزاتها، وقد أسهمت الشعريّة poétique منذ حقبة الشكلانيّين، ثمّ من خلال ورثتهم البنويّين وأنصار النقد الجديد الأنجلوسكسون، في بلورة ما سمّي بأدبيّة الأدب، والانطلاق منها لتحديد مستويات النصّ ووحداته وقواعده، وهي الخلفية التي سوف تستثمرها السيمياء الأدبيّة فيما بعد لكي تبني طروحاتها، وتدعو إلى قيام نظريّة للدلالة النصّيّة انطلاقا من اللسانيات باعتبار النص ينتج من خلال اللغة.

النصّ - الكتابة

يحقّق النصّ وجوده من خلال «الكتابة»، وهو وجود قائم على التوالي الخطّي ذي الطبيعة المرئية والمنبثّ في فضاء ورقيّ، لهذا الوجود صفات فيزيقيّة معيّنة، فهو مشكّل من فقرات وفصول وصفحات... الخ ينجزها كاتب ضمنيّ لقارئ ضمنيّ يستثار اهتمامه عن طريق توالي الجمل ونظامها الكتابي وترابطها على مستوى البناء السطحي، وذلك بغرض تحصيل المعنى.

إنّ الكتابة، وبالتالي القابليّة للقراءة، تجعل النصّ يتموقع في سياق النصوص السابقة والمعاصرة، وكذلك حيال المؤسسات الرسميّة والإيديولوجيّة (الطبع، التوزيع، الإشهار... الخ).

النصّ - الفرد

يخضع إنتاج النصّ وتلقّيه واستعماله لسياقات نفسيّة ذات طبيعة فرديّة، فيفرض انتقاءات معيّنة متعلّقة بالأسلوب كالكلمات والبنى الجمليّة والمقاطع، وكذا وسائل التواصل الخاضعة لحالة المتكلّم أو الكاتب الذهنيّة وموقفه واحتياجاته النفسية والانفعالات التي يريد التعبير عنها والترسبات اللاواعية

والخلفيات الواعية، ونفس الأمر يمكن أن يقال على القارئ وسياق التلقّي (من زاوية النظر الفرديّة).

النصّ - الجماعة

يتمظهر الكون الاجتماعي باعتباره مجموع لغات جماعيّة (سوسيولكتات)، بأشكال متنوّعة داخل بنيات المتخيّل الدلاليّة في النصّ، أضف إلى ذلك أنّ النفوذ الذي تحقّقه نصوص معيّنة خاضع في الواقع لتوجيه مؤسّسات من خارج النصّ، وفعاليّة النصّ بقدر ما تتأتّى من بنيته الخاصّة تخضع أيضا للنفوذ المؤسّساتي.

إنّ النصّ وحدة فوق جمليّة تصدر عن لغة جماعيّة، تجسّد وتشخّص من خلال قاموسها ودلالاتها وتركيبها ونحوها خصائص المؤسسات الجماعيّة والنزعات فيما بين الجماعات، وكذلك تغير المواقع وما يطرأ من تطوّر على البنيات الاجتماعيّة، يقول «بيير زيما»: (في آفاق سوسيولوجيّة النصّ، يظهر كون المتخيّل كمسار تناصّي: كعمليّة تمثيل وامتصاص النصّ الأدبيّ للسوسيولكتات والخطابات الشفويّة والمكتوبة والمتخيّلة، والنظريّة،السياسيّة أو الدينيّة)[2]، ويقترح «زيما» كمرحلة أولى في دراسة النصّ أن يموضع «داخل وضعيّة سوسيولغويّة خصوصيّة، كما عاشها الكاتب ومجموعته الاجتماعيّة، فمن الواضح أنّه داخل وضعيّة كهذه تكون بعض السوسيولكتات والخطابات أكثر أهمّية، بالنسبة لبنية رواية أو دراما أو قصيدة ما، على أنّه من المناسب أن نبيّن كيف أنّ التمثّل والامتصاص التناصّي للسوسيولكتات والخطابات يولّد بنية أدبيّة خصوصيّة)[3].

وقبل الفراغ من هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أن سوسيولوجية النصّ، لا تكتفي بمعالجة ظاهرة التماثل مع الواقع الاجتماعي مثلما فعلت البنويّة التكوينيّة، بل تطرح فكرة دراسة النصّ الأدبي في سياق "ديالوغي" (أو حواري)، أي ارتباط النصّ بالأشكال الخطابيّة الجماعيّة، سواء بتفاعله معها أو تمثّلها وتحويلها أو في رفضها وشجبها والسخرية منها.

النصّ - الخطاب

تستعمل أغلب الدراسات مفهوم النصّ ولخطاب كمترادفين، غير أنّ هناك من يفرّق بينهما اعتمادا علة وظيفة كلّ منهما، فتنسب للأوّل الوظيفة النصّيّة، بينما تسند للثاني الوظيفة التواصليّة، فالعناصر المرتبطة بالنصّ تتعلّق بنظامه الداخليّ، بينما تتعلّق عناصر الخطاب بصلة الراوي بالكاتب، والراوي بالشخصيّات، والكاتب بالقارئ، ويتفاعل المستويان الخطابي والنصّيّ في إطار علاقتهما بالقيم الأخلاقيّة والإيديولوجيّة والاجتماعيّة.

إذن يمكن القول بأنّ النصّ يمثّل بنية مجرّدة تتجلّى من خلال سياق تداوليّ يتجسّد في الخطاب (حسب المفهوم السيميائي).

إنّ النصّ هو نتاج اللغة العلميّة (الوصفيّة)، فهو ذو طبيعة مجرّدة وافتراضيّة، بينما يمثّل الخطاب نتيجة ملموسة وعيانيّة لفعل الإنتاج اللفظي ذي الطبيعة المسموعة والمرئية. يمثّل النصّ مجموع البنيات النسقيّة التي تستوعب الخطاب وتنظّم عناصره وتجعله قابلا للتلقّي، إنّ هذه الطبيعة التجريديّة والافتراضيّة للوجود النصّي هي التي دفعتنا في البداية إلى القول بإمكان وجود النصّ من خلال المظاهر الثقافيّة التي تستخدم وسائل أخرى غير الوسيلة اللفظيّة، مثل المشهد والفنون التجسيميّة والطقوس ومختلف مظاهر الثقافة.

الهوامش

1) Sémiotique narrative et textuelle, collective , Larousse, Paris, 1973, p.7.

2) بيير زيما، «نحو سوسيولوجية للنص الأدبي»، ترجمة عمار بلحسن، مجلة العرب والفكر العالمي، عدد 5، شتاء 1989، مركز الإنماء العربي، بيروت.

3) نفس المرجع.

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire de Tipaza

DAFATIR EL BOHOUTHE EL ILMIYA

Revue scientifique réalisée par le centre universitaire de Tipaza

ISSN: 2335 1837

Numéro 1 : Mars 2013